الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء | العدد 024 | يوليو 2022 | السعر: 100 أوقية

الطاقة والمعادن في موريتانيا:
مقدرات هامة ومناخ استثمار جذاب

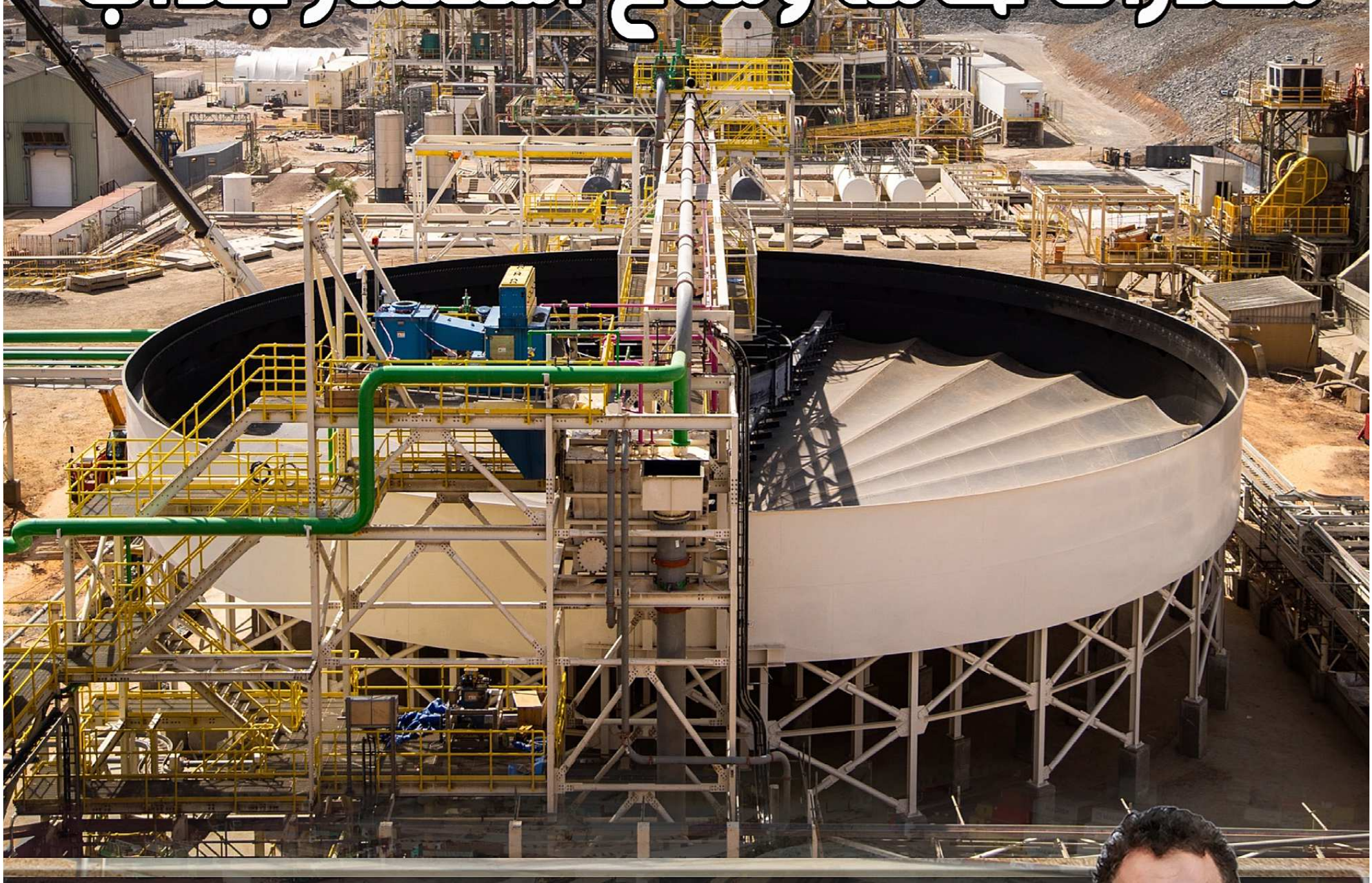

معالي وزير البترول والمعادن والطاقة في لقاء مع مجلة الشعب:

القطاع يعد بالكثير من التطور والبلاد توفر كل الضمانات للمستثمرين

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة
الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام
للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
المختار الطالب النافع

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

التصوير:
أرشيف الوكالة
الموريتانية للأنباء

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252970/ 45252940
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

في هذا العدد

قراءة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية في مجال النفط والطاقة والمعادن

4 - 8

معالي وزير البترول
والمعادن والطاقة في لقاء
مع مجلة «الشعب»:

القطاع يعد بالكثير من التطور خاصة في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر

9 - 11

واجهات من أرشيف المجلة:

العدد 01

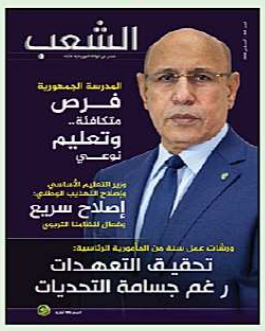

العدد 02

العدد 03

العدد 04

العدد 05

العدد 06

العدد 07

العدد 08

العدد 09

العدد 10

العدد 11

العدد 12

العدد 13

العدد 14

العدد 15

العدد 16

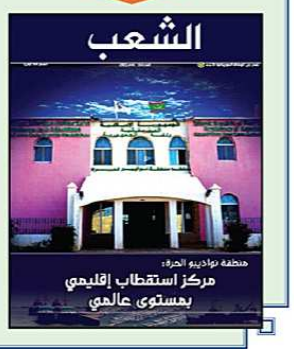

العدد 17

العدد 18

العدد 19

العدد 20

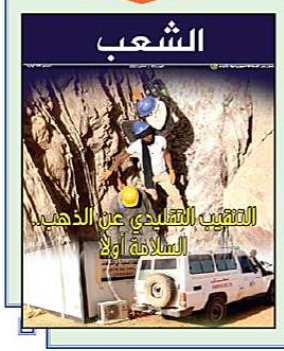

افتتاحية

أمـــل حقيقـــي

تزخر بلدان عديدة من دول العالم بترسانة كبيرة ومتنوعة من المعادن النفيسة، سواء تعلق الأمر بالنفط أو الغاز أو الذهب والماس إلى غير ذلك، بيد أن هذا لا يعني بالضرورة أن الأمر مرادف للازدهار، فرغم ذلك فإن الكثير من تلك الدول؛ إن لم نقل الأغلب الأعم منها؛ تعيش تحت وطأة الفقر والتخلف، بل أكثر من هذا فهي تغرق في وحل الأزمات والحروب الأهلية.

وفي هذا السياق فليس من المصادفة في شيء أن تشكل الإدارة الرشيدة للثروة تحديًا حقيقيًا يجب رفعه بغية تعزيز الأمل في تحقيق نتائج إيجابية تضمن الاستقلال الأمثل لهذه الثروة، وتحصن من الوقوع فيما اصطلح الكثيرون على تسميته بـ «لعنة الثروة».

وإدراكا من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني لهذا التحدي تعهد فخامته؛ بشكل قطعي لا لبس فيه؛ بضمان وضع آليات لتمكين قطاع التعدين الموريتاني من المساهمة على النحو الأمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وأبرز ضمن برنامجه الانتخابي في مجال القطاع المعدني: «ستسعى السياسة التي سأتّبعها إلى استغلال مناجم جديدة، وإلى وضع استراتيجية للاستغلال التقليدي للمعادن، وتحسين المحتوى المحلي للنشاطات المعدنية والنفطية»، فيما شدد على أن هذه السياسة ستتمحور حول ترقية قطاع التعدين ورَفْده بكل الوسائل التي تضمن استدامته وتأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والبيئي.

وتمتلك موريتانيا مقدَّرات كبيرة في مجال المعادن تؤهلها لأن تصبح دولة معدنية بامتياز، ففي مجال الحديد؛ وبحجم تصدير سنوي يبلغ حوالي 13 مليون طن؛ توجد البلاد في مقدمة قائمة الدول المصدرة لخام الحديد.

وموازاة مع ذلك فإن منجم الذهب في «تازيازت» يعتبر بدوره أحد أهم المناجم في العالم، فضلا عن العديد من مواقع التنقيب التي ينشط فيها التعدين الأهلي. كل ذلك في مجال المعدن الأصفر الذي وصلت مبيعات منتجاته إلى ما يقرب من 33 مليار أوقية جديدة في عام 2021، دون ذكر منجم النحاس في أكجوجت الذي يعد هو الآخر ذا شأن كبير.

وعلى صعيد الغاز، فإن حقل «آحميم» البحري الكبير؛ والمتوقع أن يبدأ استغلاله العام المقبل وباحتياطيات تقدر بـ 1400 مليار متر مكعب من الغاز؛ يعتبر هو الآخر واحدًا من أكبر المشاريع قيد التنفيذ في إفريقيا.

وفضلا عن هذا تشكل الطاقات النظيفة بالنسبة للعالم على المدى الطويل تحديًا كبيرًا وبديلاً حتميًا للوقود الأحفوري. وفي هذا الصدد، لا يفاجئ أحدا كونُ موريتانيا أصبحت اليوم بالنسبة للكثيرين مثارَ الحديث في مجال الطاقة النظيفة بوصفها مساهما مميزا في المستقبل، ليس فقط في مجال الطاقة الخضراء، وإنما كذلك على صعيد المساهمة في إزالة الكربون على المستوى الوطني وفي العديد من مناطق العالم.

فبحلول العام 2030 حددت الحكومة هدفًا يتمثل في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المحلية بنسبة تزيد عن 90%، وهو طموح مشروع سيتم تحقيقه من خلال مزيج طاقوي ذكي من جهة، وتعميم استخدام الغاز للأغراض المحلية بمجرد بدء إنتاج حقل «آحميم» الكبير، من جهة أخرى.

لقد تم بالفعل اتخاذ خطوات مهمة في هذا المجال، لا سيما في مجال الهيدروجين الأخضر، حيث يتم تنفيذ مشاريع عملاقة في وقت يتحرك فيه العالم بسرعة نحو تحول بيئي قائم على الطاقة المتجددة، وليس أدل على ذلك من الأهمية المتزايدة التي أبدتها العديد من كبريات الشركات الدولية المتخصصة في هذا المجال مثل شركات «سي دابل يو بي» و «شاريوت» و «هايديل» وهي التي ضخت استثمارات تجاوزت خمسين مليار دولار.

ولم يكن اختيار موريتانيا لتكون وجهة دولية في مجال الطاقة النظيفة محض صدفة، بل كان الدافع وراء ذلك الاختيار مميزات أساسية تسمح بإنتاج هائل، والتي في جوهرها هي المكونات التي تعتمد عليها تلك الطاقة وهي الشمس والرياح المنتظمان ومياه البحر فضلا عن الموقع الجغرافي الاستراتيجي.

ومن الوارد جدا استنادا إلى ما تقدم أن نتوقع فوائد اقتصادية كبيرة، لا سيما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي وعائدات الضرائب وميزان المدفوعات.

وفي ضوء هذا فإنه من آكد الأمور أن يتم تسيير الوضعية المنبثقة عن الآمال الكبيرة التي أثارتها كل تلك الموارد بحكمة وتبصر لكيلا نسقط مرة أخرى؛ لا سمح اللّه؛ في هاوية خيبة الأمل التي نجمت عن الحصيلة المخيبة لحقل نفط شنقيط.

ويضع هذا الأمر موريتانيا على المحك فيما يخص مواجهة التحدي المتمثل في إدارة الموارد الهائلة والمداهمة، علما أنه في حال لم يتم ذلك فمن الاحتمالات الواردة أن تكون مصدرا لزعزعة الاستقرار وذات نتائج مدمرة فيما يتعلق بالمالية العمومية والتضخم.

ولحسن الحظ، فإن الإرادة القوية التي عبر عنها فخامة رئيس الجمهورية مراراً وتكراراً، لتعزيز الشفافية والإدارة المستدامة لموارد التعدين، أمر مطمئن في هذا الصدد، خاصة مع إعادة تنشيط اللجنة الاستشارية للاستثمار التابعة للصندوق الوطني لإيرادات المحروقات التي قررها مجلس الوزراء في 9 فبراير الماضي.

والمحصلة النهائية أن موريتانيا أصبحت اليوم دولة معدنية وطاقوية بامتياز، وهو ما يفتح أملا حقيقيا أمامنا، ومن واجب كل موريتاني أن يُسهِم في رعايته وتحصينه.

الشعب

قراءة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية في مجال النفط والمعادن والطاقة

بقلم: أحمد الشيخ الرباني

يشكل قطاع الطاقة والمعادن والبترول أولوية في برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ذلك لما يلعبه هذا القطاع الاستراتيجي من دور طلائعي في تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية وتطوير البنى التحتية للبلاد ونهضتها وازدهارها.

ويستعرض برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الخطوط العريضة للسياسة المتبعة في قطاع النفط والطاقة والمعادن من أجل تحقيق نهضة شاملة، للبلاد إقليميا وتهيئة الظروف الملائمة لدخول موريتانيا نادي مصدري الغاز والنفط، لما تملكه من مقومات اقتصادية واعدة وجاذبة للاستثمار، مع العمل على تعزيز دورها إقليميا ودوليا.

ومن أهم ملامح ومرتكزات برنامج فخامة رئيس الجمهورية في مجال المعادن والنفط والغاز:

- إقامة آليات تمكن قطاع المعادن من الإسهام بطريقة مثلى في التنمية الاقتصادية - والاجتماعية لبلادنا. مع تطبيق سياسة قطاعية تنسجم مع الاستراتيجية المعدنية، تقوم على ترقية الموارد المنجمية، وترقية القطاع المعدني المستدام والذي يراعي المسؤوليات الاجتماعية والمشاغل البيئية.
- تعزيز البنى التحتية الداعمة للقطاع المعدني، والرفع من جاذبيته ومردوديته الاقتصادية.
- تنويع الإنتاج، من خلال استغلال مناجم اليورانيوم، والفوسفات، والمناجم غير المعدنية، وتشجيع الصناعات التحويلية لتثمين موادنا الخام بشكل أفضل، مع زيادة مردودها الإيجابي خاصة فيما يتعلق بالتشغيل.
- تحفيز مشاركة الاستثمار الوطني في هذا القطاع.
- تشجيع وتأطير المقاولات الصغيرة التي تستغل المناجم بطريقة تقليدية، مما يفتح آفاقا واعدة للمستثمرين الوطنيين.
- فتح مواقع جديدة للتنقيب التقليدي عن الذهب، لخلق فرص عمل للفئات الهشة.
- تعزيزالتسيير الشفاف والمستدام للموارد المعدنية مع أهمية الفرص التي تتيحها موارد النفط والغاز لبلادنا .
-ولأهمية الكميات المكتشفة مؤخرا في عرض سواحلنا من الغاز، والمقدرة ببضع مئات من مليارات الأمتار المكعبة، وللمقدرات التي أكدتها شركات ذات سمعة دولية، سيتم العمل على:
- توطيد منظومة الحكم الرشيد المطبقة

فـي القطـاع، بتعزيـز تدابيـر الشـفافية علـى كامـل سلسـلة القيـم، وتحسـين جاذبيـة موريتانيـا كوجهـة مسـتقطبة للاسـتثمارات النفطيـة فـي شـبه المنطقـة.

-الحفـاظ علـى وسـطنا البيئـي، للتمكيـن من اسـتغلال ثرواتنـا النفطيـة والغازيـة، دون المسـاس بمواردنـا السـمكية الضروريـة لتنميتنـا المسـتدامة، مـع تحقيـق أقصـى قـدر مـن عائـدات النشـاطات النفطيـة علـى الاقتصـاد الوطنـي.

- التكويـن المهنـي للشـباب الموريتانـي فـي شـتى مجـالات الخبـرة المرتبطـة بهـذا القطـاع.

- رفـع مسـتوى الشـركات الوطنيـة لتمكينهـا مـن الاسـتجابة لمعاييـر التصنيـع، ودمـج قطـاع النفـط والغـاز فـي نسـيج الاقتصـاد الوطنـي.

- خلـق مـا يلـزم مـن تناغـم وظـروف مناسـبة لاسـتحداث صناعـات تثمـن مشـتقات النفـط والغـاز، وبالأخـص البتروكيماويـات، ممـا سـيمكن مـن مضاعفـة انعـكاس هـذا المـورد علـى اقتصادنـا الوطنـي، ووضـع البنـى التحتيـة اللازمـة لتطويـر القطـاع فـي مجـال (التخزيـن، النقـل، التوزيـع، قـدرات الموانـئ) بهـدف جعـل موريتانيـا محـورا إقليميـا لصناعـات النفـط والغـاز.

وتجسـيدا لرؤيـة فخامـة رئيـس الجمهوريـة، السـيد محمـد ولـد الشـيخ الغزوانـي، فـي هـذا المجـال وقناعتـه الراسـخة بتطويـر البلـد وتسـريع وتيـرة التنميـة، انطلقـت المشـاريع الكبـرى فـي مجـال النفـط والغـاز والطاقـة، وفـي هـذا المجـال أشـرف فخامتـه علـى افتتـاح نـدوة حـول اسـتراتيجيات الطاقـة والمعـادن.

كمـا انصبـت الجهـود علـى شـركة اسـنيم لتطويرهـا، حيـث تـم التركيـز علـى الرفـع مـن إنتاجهـا وتطويـر منشـآتها وزيـادة مداخيلهـا وتحسـين ظـروف عمالهـا الماديـة وتشـجيعهم علـى روح العمـل مـن خـلال صـرف الحوافـز والمكافـآت وزيـادة مسـاهمتها فـي التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للبلـد.

وللنهـوض بقطـاع التعديـن والاهتمـام بالمنقبيـن والعامليـن فـي هـذا المجـال، تـم انشـاء شـركة معـادن موريتانيـا تجسـيدا لالتزامـات فخامـة رئيـس الجمهوريـة السـيد محمـد ولـد الشـيخ الغزوانـي، وهـي شـركة وطنيـة مكلفـة بتنفيـذ الإصلاحـات التـي تقررهـا الحكومـة مـن أجـل النهـوض المسـتدام بنشـاطات التعديـن التقليـدي وشـبه الصناعـي".

كمـا تمـت مراجعـة الاتفاقيـات مـع شـركة تازيـازت موريتانيـا فـازدادت مداخيـل الدولـة وارتفعـت النسـبة المؤيـة التـي تحصـل عليهـا.

وفـي مجـال الطاقـة أشـرف فخامتـه، علـى انطـلاق مجموعـة مـن المشـاريع الكبيـرة التـي سـتعطي دفعـا كبيـرا للطاقـة فـي بلادنـا.

أمـا فـي مجـال الغـاز فتتجـه الأنظـار إلـى حقـل «السـلحفاة آحميـم» علـى الحـدود البحريـة الموريتانيـة السـنغالية والـذي تقـدر احتياطاتـه بأكثـر مـن 450 مليـار متـر مكعـب مـن الغـاز.

ومـن المتوقـع أن يبـدء اسـتغلال هـذا الحقـل سـنة 2023 بإنتـاج يصـل إلـى 2.5 مليـون طـن من الغـاز المسـال سـنويا كمرحلـة أولـى، وتتقاسـم موريتانيـا والسـنغال العائـدات بينهمـا مناصفـة.

وقـد وقّعـت الدولتـان اتفاقـا لاسـتغلال حقـل (آحميـم) مـع شـركتي «كوسـموس إنيرجـي» و«بريتـش بوتروليـوم».

وقـد بلغـت نسـبة إنجـاز الأشـغال فـي هـذا المشـروع الكبيـر 70%، ومؤخـرا أقـر البرلمـان قانـون عقـد إضافـي علـى اتفاقيـة التعـاون المشـترك بيـن موريتانيـا والسـنغال المتعلـق بتطويـر واسـتغلال الحقـل المشـترك.

وهنـاك حقـل بيـر اللّه والـذي تبلـغ احتياطاتـه 80 تريليـون قـدم مكعبـة مـن الغـاز، ويمثـل أكثـر مـن 10% من الاحتياطات الأفريقيـة.

افتتاح ندوة حول استراتيجيات الطاقة والمعادن

أشـرف فخامـة رئيـس الجمهوريـة السـيد محمـد ولـد الشـيخ الغزوانـي، بالمركـز الدولـي للمؤتمـرات «المرابطـون» فـي انواكشـوط، علـى افتتـاح نـدوة حـول اسـتراتيجيات الطاقـة والمعـادن، تحـت شـعار: «تسـريع التحـول الطاقـوي وإنشـاء صناعـة معـادن خضـراء فـي موريتانيـا».

وسـتمكن هـذه الاسـتراتيجيات القائمـة علـى تنميـة الطاقـات المتجـددة علـى نطـاق واسـع وإنتـاج الكهربـاء مـن الغـاز، ببلادنـا مـن ضمـان أمـن الطاقـة، وتمكيـن السـكان مـن الحصـول علـى الطاقـة النظيفـة بتكلفـة منخفضـة، مـع احتـرام التزاماتهـا الدوليـة، وكذا تحديـد جميـع أوجـه التآزر الممكنـة بيـن قطاعـي الاسـتخراج والطاقـة، وجعـل قطـاع الطاقـة فـي بلادنـا محـركا للنمـو الاقتصـادي.

وتميـزت النـدوة بتقديـم عـروض تتنـاول الموضوعـات المتعلقـة بمشـاريع الغـاز والهيدروجيـن والتعديـن، مـن بينهـا موضـوع تحـت عنـوان: «جعـل موريتانيـا قطبـا متكامـلا للغـاز والطاقـة المتجـددة»، قدمـه المديـر التنفيـذي المسـاعد للإنتـاج والعمليـات لـدى شـركة بتـروش بتروليـوم، السـيد جـوردون بيـرل، وموضـوع حـول «آفـاق تطويـر قطـاع الغـاز فـي موريتانيـا»، قدمـه الرئيـس المديـر التنفيـذي لكوسـموس أنيرجـي، السـيد اندريـوج اينجليـس.

وأكـد معالـي وزيـر البتـرول والمعـادن والطاقـة السـيد عبـد السـلام ولـد محمـد صالـح أن الطمـوح الـذي رسـمه فخامـة رئيـس الجمهوريـة السـيد محمـد ولـد الشـيخ الغزوانـي، للحكومـة فـي هـذا المجـال يتمثـل فـي العمـل علـى تموقـع موريتانيـا كمركـز إقليمـي لإنتـاج وتصديـر طاقـات متكاملـة-الغـاز والطاقـات المتجـددة-والمعـادن المعالَجـة وإنتـاج الفـولاذ الأخضـر والمعـادن منخفضـة الكربـون للأسـواق الدوليـة، وخاصـة الأوروبيـة.

وأضـاف فـي كلمـة لـه خـلال نـدوة حـول اسـتراتيجيات الطاقـة والمعـادن والتـي أشـرف فخامـة رئيـس الجمهوريـة علـى انطلاقهـا، أن هـذا الطمـوح، مهمـا بـدا صعبـا، يظـل فـي حيـز الممكـن نظـرا إلـى وجـود مـوارد غازيـة كبيـرة تقـدر بأكثـر مـن 100 تريليـون متـر مكعـب، ومنهـا حقـل (آحميـم) الـذي نتقاسـمه مـع السـنغال الشـقيقة، وحقـل

(الغاز بئر اللّ) الذي يتواجد في نفس المقطع ويقع بالكامل داخل مياهنا الاقليمية، إضافة إلى الموارد الهائلة من الطاقة الشمسية والهوائية والتي تقدر بـ 4000 جيغاوات، منها 50 جيغاوات يمكن تطويرها مع مراعاة المتطلبات البيئية الأكثر صرامة، وكذلك في ضوء احتياطياتنا الهائلة من الحديد والتي تقدر بأكثر من 1.5 مليار طن.

تدشين جملة من المشاريع الهامة في مجال الطاقة الكهربائية

أشرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على تدشين جملة من المشاريع التنموية الهامة في مجال الطاقة الكهربائية، مما سيشكل نقلة نوعية في مجال تعزيز الشبكة الكهربائية على مستوى مدينتي نواكشوط ونواذيبو ومختلف المدن والقرى الواقعة بينهما.

ويتعلق المشروع الأول، بخط كهربائي عالي الجهد 225 كيلوفلت، يربط بين المحطة الكهربائية المزدوجة بنواكشوط الشمالية، ومركز شبكة منظمة استثمار نهر السنغال بنواكشوط الجنوبية على مسافة 21 كلم.

وسيسمح هذا الخط بتعزيز شبكة الكهرباء في مدينة نواكشوط خاصة الجزء الجنوبي منها والذي شهد نقصا كبيرا في التغطية الكهربائية، وتطوير وتعزيز منظومة نقل وتفريغ الطاقة الكهربائية وتطوير الربط الكهربائي مع دول منظمة استثمار نهر السنغال.

وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا الخط 8525513 دولار أمريكي بتمويل من الدولة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية.

أما المشروع الثاني، فيتعلق بخط عالي الجهد 225 كيلو فلت يربط بين المحطة المزدوجة في نواكشوط الشمالية ومدينة نواذيبو على مسافة 470 كلم.

وسيعزز هذا الخط تأمين إمداد مدينة نواذيبو والمنطقة الحرة والصناعات الكبرى الواقعة شمال البلاد، بالطاقة الكهربائية وتنمية النشاط الاقتصادي وتحسين نسبة النفاذ إلى الكهرباء وتثمين الموارد الوطنية لا سيما الغازية والطاقات الشمسية والهوائية وتطوير مبادلات الطاقة الكهربائية مع دول الجوار.

كما سيمكن هذا الخط من تزويد المدن والقرى الواقعة على مساره بالطاقة الكهربائية خصوصا مدينة الشامي وتازيازت وبولنوار، كما سيربط المحطة الهوائية 100 ميغاوات في بولنوار بالشبكة الكهربائية الوطنية.

وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذا الخط 47ر8 مليار أوقية قديمة، بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي وبنك أكزيم الهندي.

إنشاء شركة معادن موريتانيا خطوة في الاتجاه الصحيح

صادق مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في 05 من مارس 2020، على مشروع مرسوم يقضي بإنشاء شركة وطنية جديدة تدعى «معادن موريتانيا».

وتهدف الحكومة من خلال شركة معادن موريتانيا إلى " إنشاء شركة وطنية مكلفة بتنفيذ الإصلاحات التي تقررها الحكومة من أجل النهوض المستدام بنشاطات التعدين التقليدي وشبه الصناعي".

وبحسب بيان الحكومة فإن الشركة الجديدة تعنى بتحديد قواعد تنظيم المعادن وسير عملها.

ويأتي إنشاء هذه الشركة وفاء بالتزامات فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، بهدف تأطير الفاعلين في التنقيب التقليدي وشبه الصناعي وتنميته وعصرنته، كما تسعى الدولة إلى توفير كافة الظروف الملائمة لمزاولة هذا النشاط في ظروف يطبعها الانضباط واحترام القوانين ومعايير السلامة البيئية والصحية.

كما تم إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تدعى الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية.

تدشين مشروع مندمج للتعدين الأهلي وشبه الصناعي

أشرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من مدينة الشامي، على تدشين مشروع مندمج للتعدين الأهلي وشبه الصناعي.

ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة المنقبين عبر توفير الظروف الملائمة لهم، وحفر 20 بئرا لتوفير المياه، وتزويد مركز الشيخ محمد المامي للتعدين الأهلي، بالمياه عبر إنجاز شبكة مياه بطول 40 كلم، واقتناء 6 وحدات لتحلية المياه، و6 صهاريج، و4 آليات ثقيلة، و4 سيارات إسعاف.

ويضم هذا المشروع المندمج، كذلك، بناء مركزين لمعالجة النشاطات التقليدية وشبه الصناعية للذهب أحدهما يوجد في مدينة الشامي يطلق عليه مركز الشيخ محمد المامي للتعدين الأهلي والآخر في ولاية تيرس الزمور، ويطلق عليه اسم مركز الشهيد سيد أحمد ولد أحمد عيده، بطاقة استيعابية تبلغ 3000 طاحونة لكل منهما، كما يتوفر كل منهما على مصحة ومسجد يتسع لـ 1000 مصل.

ومن ضمن الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار هذا المشروع، فك العزلة عن مناطق الأنشطة التقليدية للتنقيب عن الذهب، عبر بناء طريق مدعم بطول 29 كلم، أطلق عليه اسم طريق الشيخ سيدي محمد الكنتي وسيربط منطقتي تازيازت وتيجريت.

كما تم تثبيت عشرة أعمدة للاتصالات، وعلامات على محور ازويرات-

الشكات ووضع 160 علامة مضيئة، وإنشاء فضاءات للراحة، واقتناء معدات حماية فردية لصالح المنقبين التقليديين، وتوزيع دليل الإنقاذ والإسعافات الأولية في العمل، وبناء مكاتب خاصة لرجال الأمن.

وسيكون لهذا المشروع النتائج الإيجابية لخلق بيئة مناسبة للعمل لصالح المتدخلين في مجال التعدين الأهلي وشبه الصناعي بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني، بصفة عامة.

رئيس الجمهورية: الدولة اتخذت جميع الإجراءات لضمان حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين

أكد فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في ختام الحفل المنظم في مدينة ازويرات لبدء أشغال شركة معادن موريتانيا في تيرس زمور، أن الدولة عهدت إلى شركة معادن موريتانيا بإتباع نهج التشاور مع الجميع وضمان حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين في مناطق التنقيب.

وشكر فخامة رئيس الجمهورية، في كلمته العاملين في مجال استخراج الذهب السطحي على العمل الجبار الذي يقومون به وعلى التضحيات الجسيمة التي قدموها وهي خطوات مقدرة ولها دورها في الدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، مشيرا إلى أن النشاط الذي يقوم به المنقبون أساسي.

وأضاف أن شعار شركة معادن موريتانيا «لنستخرج معادننا بسواعدنا من أجل تنمية بلدنا» شعار له دلالته وتحمل كل كلمة منه معنى خاصا يشجع أو يوجب على المعنيين تكثيف هذا النشاط لأنه جهد وطني تقوم به مجموعة من الشباب المواطنين والكثير منه شخصي وبوسائل ذاتية.

وبخصوص المستثمرين الذين أشار إليهم المدير العام لمعادن موريتانيا يضيف رئيس الجمهورية هم رجال وطنيون يعملون بوسائلهم على تعزيز الدخل في بلدهم.

وقال رئيس الجمهورية: «أريد هنا أن أحثكم على الاستمرار في هذا الدور ومواصلة الجهود والاستمرار في هذه التضحيات».

وأبدى رئيس الجمهورية بعض الملاحظات مبرزا أنه رغم التضحيات الجبارة ونظرا لأهمية هذا الدور ولكونه مهم وذو مردود إيجابي، إلا أنه أدى للأسف الشديد إلى فقدان بعض المواطنين بسبب نقص الخبرة وانعدام التأطير.

وقال إن شركة معادن موريتانيا التي تم إنشاؤها حديثا ستضطلع بدور أساسي لتقريب الإدارة من المنقبين ولوضع حد للبطء والروتين الذي كان في السابق على مستوى الوزارة المعنية ولتجنيب المنقبين بعض الصعوبات التي قد تظهر.

وتابع رئيس الجمهورية «وعليه فقد رأينا أن نكلف شبه قطاع للمعادن بهذه المهام من أجل تأطير وتوجيه مجال التنقيب التقليدي عن الذهب التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة كما في بعض الدول المجاورة، وهي أنشطة تحتاج لمزيد من التكوين والتأطير والتنظيم وهي مهام موكلة لهذه الشركة الناشئة».

وأكد رئيس الجمهورية أن على معادن موريتانيا القيام بهذه المهام كاملة وهي ستقوم بذلك، مشيرا إلى أن هذه الشركة قامت بخطوات مهمة جدا في هذا الإطار.

وفيما يتعلق بالمطالبة بفتح بعض المناطق قال رئيس الجمهورية «سيتم ذلك قريبا وأود أن أذكر في هذا الصدد أن المنطقة العسكرية المغلقة سابقا والممنوعة على غير العسكريين سيتم فتح 104000 كيلمتر مربع منها، وسيتم الترخيص لكم في استغلالها بما فيها منطقة الشكات بحول الله».

وذكر رئيس الجمهورية المنقبين بمسؤولياتهم كمواطنين في السهر على أمن البلد واليقظة الدائمة لحمايته واستحضار دورهم دائما في هذا الصدد باعتبار كل واحد منكم عينا ساهرة لحماية الأمن في مناطق التنقيب وغيرها.

وطلب رئيس الجمهورية من المنقبين الالتزام التام بقوانين البلد وبمقتضيات النصوص ذات الصلة والتعاون بشكل كامل مع قواتهم المسلحة وقوات أمنهم من أجل مصلحة بلدهم.

وقال رئيس الجمهورية بشأن ما تترتب عليه ممارسة التنقيب التقليدي عن الذهب إنه إذا كان هذا النشاط يسهم بشكل جوهري في نمو البلد وازدهاره فإن مخاطر أخرى قد تترتب عليه منها ما هو بيئي ومنها ما هو صحي، إضافة إلى مخاطر أخرى على المراعي والحيوانات ومصادر المياه.

وأكد في هذا الصدد أنه لن يكون هناك تساهل أو تهاون مع أي شيء مهما كان قد يؤدي إلى تضرر صحة أي مواطن أو مصادر شربه أو مراعي حيواناته ولا مساومة على أي شيء من هذا القبيل مهما غلا ثمنه وإن كان ذهبا أو فضة أو أي شيء آخر ثمين.

وطمأن فخامة رئيس الجمهورية، المواطنين أن عليهم أن يتأكدوا أن الدولة لم ولن تضحي بصحتهم وسلامتهم من أجل أي شيء آخر.

وطلب رئيس الجمهورية من شركة معادن موريتانيا التنسيق التام مع قطاعي الصحة والبيئة والتنمية المستدامة خصوصا في مجالات التكوين المطلوب للمنقبين والناشطين في مجال معالجة الذهب ومخلفاته.

وبخصوص ما قيل مؤخرا من انزعاج سكان المنطقة ومدينة ازويرات على وجه الخصوص من مخاطر محتملة قد تترتب عن معالجة واستخراج الذهب السطحي، أكد رئيس الجمهورية أن جميع الأمور سيتم الرجوع قبل الدخول فيها إلى التشاور بين جميع المعنيين بالمجال.

وسيكون هذا التشاور مع السكان ومع ممثليهم ومع الجهات المعنية بحماية البيئة ومع الجهات الصحية كذلك.

تدشين منشآت معالجة الخام الجديدة على مستوى منجم «تي أو 14»

في إطار اهتمام فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بتطوير المعادن والرفع من زيادة الطاقة الإنتاجية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم، أشرف فخامته من مدينة ازويرات في 02-11-2020 على تدشين منشآت معالجة الخام الجديدة على مستوى منجم TO14 التابعة لـ (اسنيم).

وقطع رئيس الجمهورية، الشريط الرمزي إيذانا ببدء تشغيل هذه المنشآت الجديدة وأزاح الستار عن اللوحة التذكارية المخلدة لها.

واستمع رئيس الجمهورية إلى شروح حول مكونات هذه المنشآت الجديدة ودورها في تعزيز إنتاج ومردودية شركة «اسنيم».

إن منشآت معالجة الخام الجديدة على مستوى منجم TO14 التابعة للشركة الوطنية للصناعة والمناجم(اسنيم) تندرج في إطار برنامج الشركة الاستراتيجي الذي يجعل زيادة الطاقة الإنتاجية أحد محاوره ذات الأولوية. وتبلغ كلفة هذا المشروع 56 مليون يورو.

وسيمكن هذا المشروع اسنيم من زيادة إنتاجها من المعادن الدقيقة الغنية، بمليوني طن سنويا.

وبالإضافة إلى زيادة طاقة إنتاج المعادن الدقيقة، تتيح هذه المنشآت الجديدة أيضا فصل عمليات استخراج الخام عن منشآت المعالجة عن طريق إنشاء فضاء لتخزين منتجات المنشأة قبل شحنها في عربات القطار الشيء الذي يساهم في التحكم في جودة المنتجات.

وضع الحجر الأساس لمركز التكوين التفاعلي في مجال النفط والغاز

يهدف مركز التكوين التفاعلي في مجال تقنيات النفط والغاز إلى تمكين الطلاب والمتدربين الموريتانيين من التكوين في مجال النفط والغاز، كما سيمكن من توفير مختلف الفرص التعليمية الطويلة الأجل والمستدامة، وتحسين مستوى أطر الوزارة.

ويصل الغلاف المالي لهذا المشروع الممول من طرف شركتي كوسموس انيرجي وشركة «اب ابي» إلى 5 ملايين دولار، كما يتضمن المشروع بناء مبنى جديد يضم قاعات تعليمية واستقبال وقاعات اجتماعات وتعليم عن بعد ومناطق استرخاء.

إعادة هيكلة الشركة الموريتانية للكهرباء

صادقت الحكومة على بيان إعادة هيكلة شركة صوملك، ويمثل إعادة هيكلة هذه الشركة جزءا مهما من برنامج التحول في قطاع الكهرباء، بما في ذلك تحديث الإطار القانوني، والمؤسسي للقطاع.

كما تناول البيان تنظيم، وتحسين أداء، وإعادة هيكلة المشغل التاريخي للمرفق العمومي، المختص بالكهرباء(صوملك)، مسلطا الضوء على التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء، بالإضافة إلى الخطوط الرئيسة لبرنامج التحول، الذي يسعى إلى تمكين القطاع من أن يلعب الدور الريادي، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن مخطط إعادة هيكلة الشركة يعتبر ثمرة دراسة تستند إلى البحث والتحليل المقارن، وفصل الشركة إلى كيانين، أحدهما مسؤول عن الإنتاج والنقل، والآخر عن التوزيع والنقل.

كما سلط البيان الضوء على الحاجة المفرطة، إلى إنشاء كيان ثالث، يكون مسؤولا عن أنشطة كهربة الريف على المستوى الوطني.

توقيع اتفاقية بين بلادنا وشركة كينروس لحل جميع الخلافات العالقة

وقعت موريتانيا وشركة كينروس غولد كوربورايشن، في انواكشوط على اتفاقية حول استغلال منجم تازيازت.

ويأتي هذا الاتفاق نتيجة لمفاوضات طويلة نسبيا مع نقاش صريح كان الهدف منه حل جميع الخلافات العالقة بين موريتانيا وشركة كينروس من أجل تحسين شروط الاتفاقية لصالح الدولة ووضع الآليات المناسبة لتسيير أي خلافات مستقبلية حول تطبيق بنود الاتفاقية.

ومن أهم بنود الاتفاق:

- تحسين المداخيل الضريبية
- التمثيل في هيئات صنع القرار لشركة تازيازت
- تعزيز القدرات الفنية، وتحسين المحتوى المحلي.
- انتقال الإتاوة المعدنية من 3% إلى مستويات تدريجية حسب سعر الذهب، يمكن أن تصل إلى 6.5%.
- تعيين أعضاء مراقبين في مجلس إدارة الشركة من أجل السماح بالمتابعة الدقيقة للقرارات، وبالتالي تحسين الشفافية.
- تنازل الشركة عن سداد مبلغ 74 مليون دولار كانت مستحقة لشركة كينروس مقابل الوقود المعفي من الضرائب.
- دفع شركة كينروس جولد لمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي عند توقيع الاتفاقية.
- دفع مبلغ سنوي قدره مليون دولار أمريكي لتعزيز القدرات طيلة فترة استغلال المنجم.
- تعزيز المحتوى المحلي من خلال زيادة مشاركة كينروس في التنمية المحلية والوطنية.
- جدولة سداد مبلغ 40 مليون دولار أمريكي من مستحقات الشركة المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة تم تأكيد استحقاقها من طرف وزارة المالية منذ 2015، سيتم سدادها على مدى 5 سنوات.
- وضع لجنة فنية مشتركة من وزارة المعادن والمالية والشركة مكلفة بمتابعة تطبيق بنود الاتفاق وخاصة الاستفادة من الإعفاء الضريبي على المحروقات وتحسين المحتوى عن طريق متابعة حثيثة للمقاولات بشكل شهري.

معالي وزير البترول والمعادن والطاقة في لقاء مع مجلة «الشعب»:

القطاع يعد بالكثير من التطور خاصة في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر

موقع موريتانيا الجغرافي واستقرارها الأمني يسهمان في جذب المستثمرين

في عددها الـ 24 المخصص للقطاع المعني بالنفط والمعادن والطاقة، أجرت مجلة الشعب لقاء مع معالي وزير البترول والمعادن والطاقة السيد عبد السلام ولد محمد صالح، وحاورته حول الآمال التنموية المُعلقة على قطاعه، وكميات الغاز المكتشفة في حقل آحميم، وكذلك حقل بيرالله...

وأوضح معالي الوزير بخصوص البترول، أن الأمل ما يزال قائما بأن تصبح موريتانيا بلدا مصدرا للنفط، مبينا أن أغلب مناطق البلاد لم تستكشف بعد، مبينا أن حوض تاوديني، بشكل خاص، يقدم فرص استكشاف مناسبة.

وتحدث الوزير، خلال اللقاء، عن انعكاسات عائدات القطاع المعدني على الاقتصاد الوطني، ومشروع الهيدروجين الأخضر، مشيرا إلى الإقبال المتزايد من طرف المستثمرين على موريتانيا، وأنها - بحمد الله - تمتلك الشروط اللازمة لتسيير تلك الثروات بشكل معقلن.

وقد تم تناول تلك النقاط وغيرها من خلال اللقاء التالي:

«الشعب»: يعتبر قطاعكم مصدرا كبيرا للثروة، فما هي الآمال التي يمكن أن تُعَلّقَ عليه لما فيه خير البلاد؟

معالي الوزير: إن الآمال التي تثيرها تنمية قطاع المعادن والطاقة مبررة تماما! ففعلا، تتوفر بلادنا على مقدرات كبيرة في كل من قطاع المعادن وقطاع الطاقة، والغاز والطاقات المتجددة على وجه الخصوص، ولكن أيضًا النفط الذي يجدر التذكير بأنه يجري التنقيب عنه من قبل العديد من الشركات العالمية. لكن قبل كل شيء، أود أن أؤكد على أوجه التناغم والتعاضد بين الغاز والطاقات المتجددة، بما في ذلك الهيدروجين الأخضر، والمعادن، والتي تفتح آفاقًا جديدة للتنمية الصناعية في البلاد.

وعندما نتحدث عن الغاز والمعادن، فغالبًا ما يكون الريع الذي تولده هو ما نفكر فيه. وفي حالتنا، نريد أن نذهب أبعد من ذلك، إذ يتمثل الطموح الذي كلفنا به رئيس الجمهورية في جعل موريتانيا مركزا مندمجا للطاقة - الغاز والطاقات المتجددة - ولتنمية وتصدير المعادن الخضراء.

ستكون فوائد هذه الرؤية الاستراتيجية هائلة للبلاد، من حيث النمو الاقتصادي ووظائف الشغل، وذلك بفضل انخفاض تكاليف الطاقة، وتثمين المقدرات المعدنية الهائلة للبلاد وتصدير المنتجات ذات العلامات الخضراء والقيمة المضافة العالية.

وبالطبع سيتطلب ذلك جهوداً جبارة على عدة مستويات، من حيث الحكامة والمؤسسات والمصادر البشرية، من أجل جذب الاستثمارات وتشجيع نقل التقنيات الضرورية لتحقيق هذا الطموح.

«الشعب»: العائدات التي يتوقعها البعض من مشاريع الغاز تثير شهية الجميع. ما حقيقة الأمر بالضبط؟

معالي الوزير: تشير الاكتشافات الحديثة إلى أن موريتانيا تمتلك ثروة غازية تقارب 100 تريليون قدم مكعب. يعتبر حقل آحميم الواقع على الحدود البحرية الموريتانية السنغالية من أهم المشاريع بالنظر إلى مقدراته البينة والتقدم المحرز في أعماله، حيث وصلت نسبة تقدم الأعمال إلى أكثر من 70% في بداية شهر مارس 2022 مع توقع بداية الإنتاج نهاية 2023. وسيتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل، تبلغ المرحلتان الأولى والثانية 2,5 مليون طن سنويا في حين تبلغ المرحلة الثالثة 5 ملايين طن سنويا مما سيرفع من إجمالي الإنتاج إلى 10 ملايين طن سنويا. وتوفر المرحلة الأولى من استغلال الحقل إيرادات متواضعة نسبيا لموريتانيا والسنغال. ومن ثم ينبغي أن تزيد إيرادات الدولة زيادة كبيرة في المرحلتين الثانية والثالثة.

وإلى جانب حقل آحميم، يوجد حقل بير الله، الواقع بالكامل في الأراضي الموريتانية، والذي يحتوي حسب التقديرات الحالية على 50 إلى 80 تريليون قدم مكعب من الغاز، مما يجعله أحد أهم حقول الغاز في إفريقيا.

وتجري المناقشات مع شركتي BP و Kosmos لاستغلال الحقل. ومن المتوقع أن يلعب حقل بير الله دورًا مهمًا في تنمية صادرات الغاز المسال، ولكن أيضًا في تطوير الاستخدام المحلي للغاز والكهرباء وتطوير صناعات الغاز.

«الشعب»: فيما يتعلق بالنفط، هل يمكننا حقاً أن نأمل في أن نصبح دولة منتجة على المدى القصير، خصوصا عندما نتذكر خيبات الأمل التي سببتها مرحلة حقل شنقيط؟

معالي الوزير: دعونا نقول نعم. نحن متفائلون! لا تزال بلادنا غير مستكشفة إلى حد كبير وخاصة الحوض الساحلي - حيث تمت بالفعل العديد من الاكتشافات النفطية، وإن كانت محدودة: شنقيط وتيفيت وغيرهما - وحوض تاودني الذي يقدم فرص استكشاف مناسبة بشكل خاص.

تواصل شركات Shell و Total و Capricorn التنقيب عن النفط والمؤشرات إيجابية حتى الآن.

وفي هذا السياق، ولزيادة فرص الاستكشاف، وقعت الدولة مؤخرًا عقدًا مع شركة أمريكية رائدة في مجال جمع وتحليل ومراجعة المعلومات الجيولوجية ودراستها على ضوء أحدث التقنيات والوسائل المعتمدة في المجال، بهدف توفير قاعدة بيانات متينة تضعها الدولة تحت تصرف الشركات والمستثمرين في مجال النفط والغاز.

ومن جهة أخرى، قمنا بتعديل قانون المحروقات لإنشاء مناطق ترويجية خاصة تحظى بشروط مواتية للمستثمر ين .

«الشعب»: قطاع المعادن واعد للغاية. هل يمكن أن تصبح موريتانيا حقا دولة معدنية؟ ما هو تأثير الإنتاج المعدني الوطني على اقتصاد البلاد؟

معالي الوزير: تتوفر موريتانيا بالفعل على خبرة واسعة في مجال المعادن، حيث يعود تاريخ استغلال خام الحديد إلى حوالي 60 عامًا مع شركة سنيم. وتزخر البلاد بموارد خام الحديد التي لا تقدر بثمن. فعلى مستوى المنطقة التي تغطيها رخص سنيم في شمال البلاد وحده، تقدر الموارد التي يمكن استغلالها وتخصيبها بعدة مليارات من الأطنان (المغناتيت والهيماتيت).

ستساهم آفاق تثمين هذه الموارد، إلى جانب استغلال المعادن الأخرى، في جعل بلدنا منتجًا رئيسيًا للمعادن. وتظل شركة سنيم، التي تطمح إلى زيادة طاقاتها الإنتاجية، مشغلًا ذا خبرة منفتحة على شراكات التنمية. وفي هذا الإطار، تعمل مع ثلاثة شركاء في مشاريع مشتركة، بعضها متقدم للغاية الآن:

1. شركة العوج للتعدين (EMC) مع GLENCORE لإنتاج 11,3 مليون طن. تم الانتهاء من دراسة الجدوى والهندسة التفصيلية وتحديث النماذج المالية. وتم اكتتاب مستشار مالي لتعبئة التمويل.

2. تكامل (الموريتانية السعودية للتعدين والفولاذ) مع شركة سابيك (SABIC) لإنتاج 10 ملايين طن. اكتملت دراسة الجدوى والهندسة التفصيلية قيد التنفيذ.

3. TAZADIT UNDERGROUND MINE (TUM with MINMETALS لإنتاج 3 ملايين طن. تم تحديث النموذج المالي مؤخرًا ويجري استئناف المشروع.

بالإضافة إلى هذه الشراكات، تقوم شركة سنيم بتطوير مشاريعها الخاصة، وأكثرها تقدمًا هو مشروع فديرك، والذي من المفترض أن يبدأ الإنتاج فيه بحلول نهاية عام 2024 / بداية عام 2025. وعلاوة على ذلك، أعادت الشركة تنشيط وتفعيل بحثها عن الذهب والنحاس والمواد الأخرى في منطقة إينشيري في إطار استراتيجيتها لتنويع التعدين.

أما مساهمة قطاع المعادن في الاقتصاد الوطني من حيث وظائف الشغل وإيرادات الميزانية والعملات الأجنبية، فهي كبيرة للغاية. فعلى سبيل المثال، تشغل مجموعة سنيم حاليًا 11850 شخصًا، بمن فيهم 7530 شخصًا بشكل مباشر (من بينهم 6400 في شركة سنيم) والباقي بموجب عقود مع مقاولين من الباطن.

في عام 2021، مثلت مساهمة سنيم في الاقتصاد الوطني 58% من الصادرات و17% من الناتج الداخلي الإجمالي و15% من ميزانية الدولة. لكن الأمر لا يقتصر على سنيم فحسب، بل هناك أيضًا شركة تازيازت، التي شهدت مساهمتها في الاقتصاد وإيرادات الدولة زيادة معتبرة في عام 2022 وستظل كذلك لمدة عقد على الأقل.

ولكن كما قلت في بداية حديثنا، فإن التحول الكبير لقطاع المعادن سيأتي من تطوير الاستخدام المحلي للغاز

من أجل الكهرباء، ولكن أيضًا في مجال نقل المعادن وبالطبع استخدام الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر للإنتاج المحلي من الكريات للاختزال المباشر والفولاذ الأخضر.

«الشعب»: ما هي خارطة الطريق التي رسمتموها للهيدروجين الأخضر في موريتانيا؟

معالي الوزير: تتوفر بلادنا على مقدرات لتطوير الهيدروجين الأخضر. ونشير إلى أن القليل من البلدان تتوفر لديها في آن واحد موارد شمسية وهوائية عالية الجودة في نفس المكان وبدون المعوقات التقليدية المتمثلة في التمركز البشري العالي أو الإكراهات البيئية. وموريتانيا تتوفر على هذه المزايا مجتمعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الفضاء قريب من الشواطئ الساحلية وقريب أيضًا من مناطق إنتاج الحديد والسكك الحديدية.

لقد فهم مطورو الهيدروجين الأخضر هذا جيدًا ولدينا بالفعل شراكات مع اثنين من المطورين الرائدين في تنمية مشاريع الهيدروجين الأخضر، نعمل الآن معهما على دراسة جدوى مشروعين كبيرين بطاقة 30 و10 جيجاوات على التوالي.

تتضمن خارطة طريقنا عمل سجل مساحي للهيدروجين الأخضر، وتشريعات وتنظيمات لتأطير وترقية تنمية القطاع، وإنشاء مؤسسات مخصصة، وبالطبع تنمية المصادر البشرية.

«الشعب»: كيف تقيمون حماس المستثمرين للموارد الموريتانية؟

معالي الوزير: يسعى المستثمرون بشكل عام إلى الاستثمار في البلدان والمشاريع التي تستوفي شروط الاستقرار السياسي والأمني والحماية ضمن مناخ أعمال إيجابي والمحافظة على نظام ضريبي مستقر وثابت إضافة لتوفر الظروف الكفيلة بالتنافسية.

وتوفر بلادنا كل هذه المزايا، فهي بلد آمن ومستقر يضمن حماية المستثمرين في مناخ استثماري يتحسن باستمرار، ويتوفر على موارد جيولوجية كبيرة ومتنوعة وقابلة للاستغلال.

لكننا لا نتوقف عند هذا الحد، فنحن في حوار دائم مع شركائنا لتحسين جاذبية بلادنا للمستثمرين. وتمثل ثقة المستثمرين عاملا حاسما في هذا المجال.

هذا هو مفتاح النفاذ إلى الأسواق والتكنولوجيا اللذين هما الوسيلتان الوحيدتان لتسريع النمو الاقتصادي، وإنشاء وظائف الشغل اللائقة لشبابنا والقضاء على الفقر.

«الشعب»: هل موريتانيا مستعدة بما يكفي لإدارة كل هذه الثروة الجديدة بطريقة عقلانية؟

معالي الوزير: لقد اتخذت البلاد مجموعة من التدابير لضمان حكامة تسيير مواردها الطبيعية. وانضمت موريتانيا إلى المبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية في وقت مبكر جدًا، حيث تحتل مرتبة متقدمة على المستوى القاري في ترتيب المبادرة. على المستوى الاستراتيجي، اكتسبنا خلال العامين الماضيين أدوات أساسية لتوجيه وتخطيط وبرمجة تدخلات الدولة وكذا القطاع الخاص.

وقد أعدت موريتانيا مخططا رئيسيا للنفط والغاز، وكذلك استراتيجية وطنية لتطوير المحتوى المحلي والمناطق المخصصة لتطوير القطاع الصناعي، وقد تم عرض النسخة النهائية من استراتيجية المحتوى المحلي في الأسابيع الماضية. وفي السياق ذاته، وافق مجلس الوزراء على مدونة الكهرباء الجديدة التي ستسمح بإدخال تحسينات كبيرة في حوكمة قطاع الكهرباء وتحسين أدائه لمواكبة الطلب المتزايد خاصة في مجال الصناعات التحويلية.

ويجري وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية للكهرباء طويلة الأجل، وسيتم إصلاح وإعادة هيكلة الشركة الموريتانية للكهرباء بالكامل بحلول نهاية العام.

كما أعد القطاع مشروع استراتيجية معدنية هي الأولى في تاريخ البلاد. ويتمثل أحد محاورها الرئيسية في تنويع إنتاج المعادن، وتطوير أقطاب التعدين، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والنقل، وتشجيع ظهور الصناعات التحويلية.

ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي هو تعزيز القدرات البشرية وضمان تكوين الأطر الوطنيين.

لقد قمنا بالعديد من الإجراءات في هذا المجال ونضاعف المبادرات لتعزيز تكوين كبار الأطر في مجال الطاقة والمعادن. لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، لكننا متفائلون! في الختام، سنكون في الموعد إن شاء الله.

من أجل الاستثمار في موريتانيا لديك الأسباب الوجيهة التالية:

- بلد مستقر يتمتع بموقع جيوستراتيجي يوفر لك بوابة على الأسواق الدولية،
- فضاء آمن وبلد مضياف،
- سياسة اقتصادية ليبرالية،
- احتياطيات ضخمة سهلة الاستخراج مع إمكانات استغلال عالية (مناجم ونفط وغاز)،
- سياسة تركز على تطوير القطاع،
- مناخ أعمال ملائم للغاية،
- استثمار بأنظمة ذات امتياز،
- قانون تعدين وقانون بترول تحفيزيان،
- إطار ضريبي وجمركي مبسط ومحفز،
- مشاريع بنية تحتية كبرى تم تنفيذها.

أحمد فال محمدن، المستشار المكلف بالاتصال في وزارة البترول

مشاريع الغاز الطبيعي في موريتانيا..

مؤشرات وآفاق واعدة للاستغلال تجعل من البلد قطبا للطاقات الغازية في المنطقة

إنتاج إجمالي لـ «آحميم» يقدر بـ 10 مليون طن سنويا ومداخيل تناهز الـ 24 مليار دولار أمريكي

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

مع نهاية العام 2023 تبدأ موريتانيا تصدير أول شحنة من الغاز المسال، انطلاقا من حقل «السلحفاة آحميم الكبير»، في مرحلة أولى سيبلغ فيها الإنتاج 2,5 مليون طن سنويا، وهو ما سيضع البلد على خارطة الدول المنتجة للغاز، ويجعل منها قطبا طاقويا في المنطقة.

تزامنا مع هذا الحدث سيكون مشروع «باندا» للغاز قد دخل هو الآخر مرحلة الإنتاج، وذلك تحديدا في أفق 2024/2023، وهو مشروع موجه لإنتاج 300 ميقاواط من الطاقة الكهربائية عن طريق الغاز، مما سيمكن من فتح فرص لمشاريع أخرى.

ورغم أنه كان قد تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج في مشروع «آحميم» عام 2022، إلا أنه وبسبب جائحة COVID-19 وتأثيراتها السلبية خاصة على حركة الأشخاص والشحن، تأخر موعد هذا الإنتاج إلى نهاية 2023، على أن تبدأ- وفق ما هو متوقع- المرحلتان الثانية والثالثة في سنتي 2026 و2027 على التوالي.

وسيكون إجمالي الإنتاج بعد تنفيذ المراحل الثلاث في حدود 10 مليون طن سنويًا أو ما يعادله من الإنتاج اليومي أي 240 ألف برميل مكافئ.

مراحل ونتائج

احتياطيات موريتانيا من ثروة الغاز والآفاق الواعدة للبلد في المجال، يدعمها العمل الجاري على تطوير الآبار المتكشفة حتى الآن وهي: «بير الله» الذي يتوفر على احتياطي يقدر بـ80 ترليون قدم مكعب، و«آحميم» بـ20 ترليون قدم مكعب، ثم بـ «بليكان»، و«باندا» اللذين يتوفران على 1.2 ترليون قدم مكعب لكل منهما، ليصل بذلك مجموع احتياطات البلد من الغاز إلى 110 ترليون قدم مكعب.

وبدأ اكتشاف هذه الاحتياطات الهائلة من الغاز الطبيعي في موريتانيا منذ 2015 لتجعل من البلد إحدى أهم دول المنطقة من حيث موارد الطاقة وحوّلها كذلك وجهة مفضلة لأهم شركات الطاقة العالمية.

ستشكل بداية انتاج وتصدير الغاز المسال من «آحميم» في أواخر سنة 2023، المرحلة أولى من الاستغلال على مستوى هذا الحقل الواقع في الحدود البحرية المشتركة مع جمهورية السينغال الشقيقة، والذي يجري استغلاله وفق علاقة تعاقدية بين البلدين من جهة، والمشغل: كوسموسKOSMOS/ بريتش بتروليوم BP، من جهة أخرى.

لتتوالى بعد ذلك مراحل أخرى من تطوير الاستغلال على مستوى هذا الحقل، وبالنسبة لبقية مشاريع الغاز المكتشفة حديثا، مما سيولد زيادة تدريجية في إنتاج البلد من هذا المورد الطاقوي، ويترك انعكاسات إيجابية على تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

وضمن هذه الأهداف، مكاسب أخرى للبلد من هذا المورد، متمثلة في زيادة انتاج الكهرباء اعتمادا على الغاز، وخاصة من خلال تطوير واستغلال حقل «بندا»، وكذا ترقية الطاقات المتجددة.

وهناك المرحلة الهامة للاستفادة من مورد الغاز الوطني، متعلقة بتطوير حقل«بير الله»، والاستغلال الصناعي للغاز، بما لها من آثار مرتبطة بتنويع الاقتصاد، وتزامنها مع دخول مرحلة الاستغلال الصناعي للهيدروجين الأخضر في أفق 2030، بما سيسمح بالحصول على طاقة بسعر معقول وإنتاج معدني نظيف.

وتحقق هذه الرؤية نفاذا لكل الموريتانيين إلى طاقة عصرية، وبأسعار مناسبة، عبر تثمين المصادر الغازية والبترولية من أجل الرفع من وقعها على الاقتصاد وجعل قطاع الطاقة محركا للتنمية الصناعية والتشغيل.

وضمن الآفاق الحالية والمستقبلية المتعلقة بتطوير مشروع «آحميم» السلحفاة الكبير إنتاج 2,5 مليون طن سنويا من الغاز المسال، ما يعادل حصة 35 مليون قدم

مكعب من الغاز يوميا للسوق المحلي، بإنتاج يبلغ 180ميقاواط.

وتستهدف المرحلة الثانية قيد التحسين، لنفس المشروع، الرفع من مردودية الحقل على الاقتصاد الوطني، أو ما يعرف بالمحتوى المحلي.

عوائد ومزايا مالية

تَعِد عملية استغلال موريتانيا لحقل الغاز «آحميم الكبير» المشترك مع السينغال، بمزايا مالية وعوائد ضريبية للبلد، حددها اتفاق تعاقد البلدين مع الشركات المستغلة للحقل.

ووفق بيانات وأرقام حصلت عليها مجلة «الشعب» من وزارة البترول والطاقة والمعادن الموريتانية، فإنه يمكن تقسيم العوائد والمزايا الضريبية للمشروع إلى فئتين:

- عوائد ناتجة عن تطبيق الاتفاقية الضريبية بين موريتانيا والسنغال والمطبقة على المقاولين من الباطن لمشروع الغاز «السلحفاة آحميم الكبير»، والتي تمت المصادقة عليها في 20 فبراير 2019.

وكتحديد لرقم إجمالي للمرحلة الأولى، يمكن الحديث عن حوالي 432 مليون دولار على مدى 30 عامًا، وفق نفس البيانات والأرقام التي مصدرها الوزارة.

- وفوائد متأتية عن عقد الاستكشاف والإنتاج المتعلق بالمقطع C8. وتشمل: الربح على النفط (نقدًا أو عينيًا) المستحق لموريتانيا من تقاسم إنتاج مشروع «آحميم» (50 بالمائة) بعد خصم الاجزاء المخصصة لاسترداد التكلفة على أساس عامل الربحية (من 31 إلى 42 بالمائة). وحسب توقعات النموذج الاقتصادي للمشروع، وأخذًا بمتوسط سعر يبلغ 7 مليون وحدة حرارية بريطانية، فإن محصول إيرادات المشروع قد تبلغ حوالي 20 مليار دولار للمراحل الثلاث: 2.6 مليار للمرحلة الأولى، و10.8 مليار للمرحلتين الثانية والثالثة، وفق أرقام الوزارة.

- ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) المحددة بنسبة 27 بالمائة. على مدى المرحلة الأولى، ويتوقع النموذج الاقتصادي للمشروع مداخيل تصل إلى 565 مليون دولار على مدار 30 عامًا.

- المداخيل المتأتية من مشاركة الدولة من خلال الشركة الوطنية للمحروقات والأملاك

المعدنية، ويقدرها النموذج الاقتصادي المتوقع للمشروع بـ 2.25 مليار دولار على مدار 30 عامًا بالنسبة للمراحل الثلاث للمشروع.

- علاوات الإنتاج على أساس أداء الإنتاج وتقدر ببضعة ملايين من الدولارات.

- الرسوم والإتاوات على المساحة (المنطقة) التي تُدفع سنويًا وهي أيضا في حدود بضع عشرات الآلاف من الدولارات.

وكخلاصة، وفق أرقام وبيانات الوزارة، سيكون إجمالي المداخيل والإيرادات (الضرائب والإنتاج وحصة الشركة الوطنية للمحروقات) في حدود 24 مليار دولار أمريكي للمراحل الثلاث حسب الافتراضات الحالية وتوقعات الخبراء للمشروع.

تقييم المحتوى المحلي

تنص الاتفاقيات الموقعة بين موريتانيا والسنغال وشركة bp على التزام مقاولي مشروع «السلحفاة آحميم الكبير» للغاز بتطوير وتمويل خطة عمل لتشجيع ظهور وخلق قدرات بشرية وطنية مؤهلة في الدولتين بشكل عام.

وبناءً على ذلك، سيتم توفير فرص عمل كبيرة لمواطني الدولتين على أساس غير تمييزي (كما نصت على ذلك المادة 39 من الاتفاق، بحسب بيانات ومعلومات وزارة الطاقة والبترول والمعادن.

ووفق نفس المعطيات فقد بلغ تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع «آحميم» للغاز أكثر من 50 بالمائة في نهاية عام 2020. ويمثل عنصر البناء في محطة تمييع الغاز على الحدود مع السنغال حاليًا المكون ذو الأثر الإيجابي الاكثر على المحتوى المحلي، لا سيما من حيث، إنتاج الصخور بالمحجر او المقلع، ونقل الصخور إلى مواقع التخزين على مستوى ميناء نواكشوط، بالإضافة إلى الخدمات المختلفة التي أنشأها هذا المكون الهام من المشروع.

وبحسب أرقام وبيانات الوزارة، يَشْغَلُ الموريتانيون حاليا ما يزيد على الـ1000 فرصة عمل، كما تعمل وتشارك في المشروع حوالي عشر شركات موريتانية متعاقدة من الباطن (النقل والخدمات اللوجستية بشكل أساسي) وفق نفس المعطيات.

كما أطلق قطاع البترول والطاقة دراسة حول المخطط الرئيسي للغاز لتحديد أفضل الخيارات الممكنة لاستخدام الغاز.

ويرمي هذا المخطط، بحسب الوزارة، إلى تحديد فرص الاستغلال الممكنة للبترول والغاز وتحديد البنى التحتية اللازمة لذلك واقتراح الإجراءات التي سيتم تنفيذها لدعم تطوير الغاز.

كما قامت الوزارة، بالشراكة مع شركة BP، بإرسال حوالي عشرين مهندسًا ما بين خريج وطالب في المدرسة العليا متعددة التخصصات Ecole Polytechnique لإنهاء دراساتهم في الخارج أو لمتابعة التخصصات.

وبالتعاون أيضًا مع المتعهد «بريتش بتروليوم BP» والشريك «كوسموس أنرجي» KOMSOS Energy»- تقول الوزارة - تم بناء مركز للتدريب عن بُعْد سيتم ربطه بمراكز التدريب المختلفة لشركائها لتوفير التدريب الفني عن بُعد.

ويعمل هذا المركز على محاور أساسية أهمها: تعزيز قدرات الإدارات المعنية بالقطاع للرفع من مستوى قطاع الخدمات والتكوين الموجه لخريجي الجامعات و المعاهد الوطنية.

وموازاة مع ذلك، يصمم القطاع من خلال مشروع دعم القدرات PADG الممول من طرف البنك الدولي، برامج تكوينية لصالح مختلف الإدارات في مجال إدارة النفط.

وبالإضافة إلى ذلك- تقول الوزارة - يوفر هذا المشروع المساعدة للقطاعات المسؤولة عن التدريب المهني لتعزيز مراكز التدريب عبر اقتناء الوسائل المادية اللازمة.

كما تم اعداد قوائم مرجعية للمهن والأعمال المرتبطة بالنفط والغاز بدعم من شركاء البلاد في مجال النفط، وأطلقت الحكومة إجراءات لتدريب مائة وحدة تشكل الاحتياجات الملحة للقطاع في مجال المواصفات الفنية.

كما تم تعزيز الموارد البشرية للشركة الموريتانية للمحروقات SMH وللوزارة، من خلال اكتتاب حوالي عشرين اطارا ومهندسًا، للحصول على الدعم الأمثل لمشروع «السلحفاة آحميم الكبير GTA» ولآفاق التنمية في المجالات الأخرى.

العلاقة التعاقدية مع المشغِّل ومبررات المناصفة

تكشف البيانات والمعطيات التي حصلت عليها مجلة «الشعب» من وزارة البترول والطاقة والمعادن المعطيات المتعلقة بالعلاقة التعاقدية بين موريتانيا وشركة «بريتش بتروليوم BP» من أجل استغلال حقل «السلحفاة» للغاز.

وورد في هذا المعطيات أنه تم إنشاء شركة «BP موريتانيا للاستثمار» كمؤسسة تابعة لمتعاقد المقطع C8 حيث تم اكتشاف حقل الغاز «السلحفاة آحميم الكبير GTA».

وتمتلك هذه الشركة وفق هذه المعطيات 62 بالمائة من المقطع كما تمتلك شركة «كوسموس اينيرجي موريتانيا» نسبة 28 بالمائة، في حين تصل نسبة الشركة الموريتانية للمحروقات SMH إلى 10 بالمائة.

وتخضع علاقات هذه الهيئات مع موريتانيا لعقد الاستكشاف والإنتاج (CEP) الذي تم توقيعه سنة 2012.

ووفق المعطيات والبيانات التي حصلت عليها مجلة «الشعب» من وزارة الطاقة والبترول فإن المبرر الرئيسي لتوزيع الشراكة في الحقل الغازي «السلحفاة آحميم الكبير» على أساس المناصفة (50 بالمائة) تعود أولاً إلى المعطيات والبيانات الجيولوجية المتاحة وقت التوقيع على الاتفاقية والتي تعكس التوزيع الأولي للاحتياطيات في المجال المائي لكل دولة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقول المعطيات التي مصدرها الوزارة، فإن هذا التوزيع المؤقت والمنصف وفر مناخا مشجعا على تعزيز العلاقات البناءة والتعاونية بين الدولتين الجارتين والأطراف المتعاقدة.

كما يتوقع - تقول الوزارة - إعادة تقييم هذا التوزيع المؤقت، بعد خمس سنوات من بدء الإنتاج، لمعرفة ما إذا كان من المناسب مراجعته وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية وَحْدَنَةِ الحقل (Unitisation) ووفقًا للممارسات الدولية في هذا الشأن.

وفي حال مراجعة التوزيع مستقبلا، تضيف الوزارة، سيتم إجراء تعديل في التكاليف والإيرادات لضمان استمرار تطبيق مبدأ الانصاف في الشراكة.

إدارة عائدات حقل السلحفاة

حدد عقد الاستكشاف والإنتاج مع الشركات المستغلة للحقل مشاركة الدولة الموريتانية بنسبة 14 المائة من المشروع.

وكانت موريتانيا قد أنشأت في عام 2006 صندوقًا وطنيًا لعائدات النفط والغاز (FNRH) يُدار بشفافية كاملة منذ إنشائه.

ويهدف هذا الصندوق إلى ايداع جميع المدفوعات التي تجريها شركات النفط كما تخضع إدارة صندوق FNRH للمرسوم رقم 2006-08 المؤرخ في 04 أبريل 2006.

وتعتبر الثروات النفطية ثروة وطنية، وتكفل الدولة إدارتها بالشكل الأكثر كفاءة وانصافا وفق مبادئ الشفافية والمسئولية والحيطة.

وفي هذا السياق على وجه الخصوص، يحق للمواطنين الحصول على معلومات حول جمع واستخدام المداخيل المُتحصلِ عليها من هذه الموارد. وتصدر الدولة تقارير دورية عن حالة إدارة هذا الصندوق وتنشر على الإنترنت للجمهور. ومن أبرز تلك النشريات، التقرير الدوري لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

ووفق البيانات والمعطيات التي حصلت عليها مجلة «الشعب» من وزارة البترول والطاقة فإنه تمت مفاوضات جمعت قطاعي البترول والمالية من جهة والمشغل كوسموس KOSMOS/ بريتش بتروليوم BP من جهة أخرى.

وتمخضت عن هذه المفاوضات إلى اتفاقية تمويل بمبلغ 304.5 مليون دولار أمريكي تم التوقيع عليها يوم 6 فبراير 2020. بحسب ما كشفته الوزارة.

وسمحت هذه الاتفاقية بضمان التمويل بأقل كلفة. كما تم توقيعها أيضًا بنفس الشروط مع السنغال، مما ضمن تحديد تاريخ بدء المشروع في الموعد المحدد.

كما بدأت الحكومة مؤخرًا - تقول الوزارة - في البحث عن تمويل عبر الاسواق المالية لتأمين تمويل المرحلتين القادمتين من المشروع: الثانية و الثالثة.

وتضمن خطة إدارة موريتانيا لحصتها من مشروع «آحميم» للغاز وجود تحكم مزدوج في إنتاج المشروع، كما تمكنها أيضا من ممارسة الرقابة، بشكل منفرد، وفقًا لعقدها النفطي من جهة، ورقابة أخرى مشتركة تمارسها الدولتان بشكل مشترك وفقًا لاتفاقية التعاون ما بين الحكومات من جهة ثانية.

كما أن لكل دولة الحق في الولوج إلى مرافق الإنتاج ومرافق قياس الغاز بالشكل الذي ستتم الموافقة عليه مسبقا قبل استخدام تلك المرافق والمنشآت بحسب بيانات ومعطيات الوزارة.

أخيرا فيما يتعلق بالأمن ووفقًا لاتفاقيات التعاون بين موريتانيا والسنغال، فقد وضعت الدولتان تدابير السلامة والأمن المناسبة لكل من المنشآت والمنطقة التي تحددها - في هذا السياق.

وقد أنشأت القوات البحرية الوطنية للبلدين - بحسب وزارة البترول والطاقة - هيئات التنسيق اللازمة للأمن ووقعت اتفاقيات مع المشغل في مجال أمن المنشآت.

وبموجب ذلك اتفق البلدان على وضع الإطار اللازم للاستغلال المشترك لمجال حقل «السلحفاة آحميم الكبير GTA» بما يعزز ويوطد العلاقات الأخوية بين البلدين ولصالح الشعبين الشقيقين.

غاز البوتان المنزلي

التزام عمومي بتوفير الخدمة ودعم الأسعار

طاقة نظيفة تساهم في حماية البيئة وحفظ الغطاء الغابوي

تقرير: الطالب ولد إبراهيم

مثّل توفير غاز البوتان لتلبية حاجيات الاستخدام المنزلي للمواطنين، هدفا للدولة أمام التغير في أنماط العيش، في العقود الأخيرة، مع تزايد الانتقال من الريف إلى حياة المدينة، وما تطلبه ذلك من حاجة للغاز كوسيلة بديلة عن وسائل تقليدية مثل الفحم الخشبي، الذي لا يناسب المدينة ويخالف مبدأ المحافظة على نظافة الوسط البيئي، إلى جانب تأثيره على الغطاء النباتي والغابوي.

وهكذا أدت هذه الحاجة المتزايدة وطنيا على غاز البوتان أو الغاز المنزلي إلى حجم استهلاك من هذه المادة وصل في سنة 2021 إلى 83 ألف طن، مع نسبة نمو في الطلب تصل إلى 5 % سنويا، وفق أرقام الشركة الوطنية للغاز.

كما انعكست هذه الطفرة في زيادة الاعتماد على الغاز في وجود ثلاثة شركات متخصصة في استيراد وتسويق هذه المادة على المستوى الوطني بعد فتح الدولة لحرية المنافسة التجارية أمام الفاعلين الاقتصاديين في المجال.

وشكلت الشركة الوطنية للغاز المملوكة للدولة بنسبة 71 %، أبرز هؤلاء المتعهدين الوطنيين في مجال توفير خدمة الغاز المنزلي، بل تعتبر هذه المؤسسة ضمانة عمومية للمحافظة على تغذية السوق بانتظام وفي مختلف الظروف بالغاز المنزلي نظرا لأهمية هذه الطاقة ومحوريتها في حياة المواطن اليومية.

كما انعكس تميز دور هذه الشركة في تأدية خدمة توفير الغاز في كونها الوحيدة من بين باقي الشركات التي أخذت على نفسها الالتزام بتوفير الغاز في مختلف مناطق وولايات الوطن وهو ما جعلها تنشئ مراكز متخصصة في التعبئة في المناطق الداخلية، وتتولى مهمة توفير هذا الغاز خلال مختلف المناسبات والفعاليات الوطنية التي تحتضنها المناطق الداخلية من البلاد.

ضامن عمومي

أنشئت الشركة الموريتانية للغاز سنة 2007 كفاعل عمومي لترقية الولوج إلى الغاز البوتان باعتباره طاقة نظيفة للاستخدام المنزلي من شأنه حماية الغطاء النباتي والغابوي وحماية البيئة من خلالها إلغاء اعتماد السكان على الفحم الخشبي الوسيلة للطاقة. ولأجل هذه المهمة تقوم سوماغاز بعمليات التعبئة والتخزين والنقل للغاز لصالح المستهلكين.

وبلغ رأس مال الشركة إبان إنشائها 2007 ما يناهز 150 مليون أوقية، وقد عرف تزايدا مع توسع النشاط وزيادة الطلب، ليصل سنة 2020 إلى 345 مليون أوقية جديدة، تساهم الدولة بنسبة 71.62 % من رأسمالها فيما تبلغ نسبة الخصوصيين 28.38 بالمائة.

أما المصادر البشرية للشركة فوصلت إلى 188 عامل منها 59 إطارا، يشمل العاملين في مقر الشركة بنواكشوط إلى جانب العاملين في فروع الشركة بالولايات الداخلية، وتوجد في: نواذيبو، وأطار وكيفه، والنعمة، ولعيون، وألاك، وأزويرات، وسيلبابي. ويمثل نواكشوط 67.5 % من حجم المبيعات، فيما تخصص نسبة 33.5 بالمائة من غاز الشركة للولايات.

وتصل القدرة الإنتاجية للشركة لـ 100 طن يوميا بالنسبة للغاز المعبأ في القنينات، في حين تبلغ 80 طن يوميا بالنسبة للتعبئة عبر الصهريج.

وتتم عملية تحديد الأسعار من خلال مقرر وزاري يمكن من تكفل الدولة بدعم الأسعار لتبقى في متناول المواطن، أو ما يعرف بـ «هيكلة الأسعار».

ووصلت نسبة دعم الدولة لسعر الغاز المنزلي، 51 % سنة 2021، و14 % سنة 2020 ثم 25 % سنة 2019.

ومع أن الدولة تحمل خلال هذه السنوات الثلاثة الماضية هذا الدعم الذي وصل ما يزيد على نصف سعر قنينة الغاز التي اشتراها المواطن، فإن نسبة هذا الدعم للأسعار الذي تتحمله الدولة حاليا في سنة 2022 ستزيد بشكل كبير عن نسب الدعم في السنوات الماضية، وذلك بسبب الارتفاع الحالي لأسعار الغاز في الأسواق العالمية.

التنقيب عن النفط في موريتانيا..

تجربة حقل شنقيط وآفاق استغلال النفط والغاز

إعداد/ أحمدَ ولد مولاي امحمد

بدأ التنقيب عن النفط في موريتانيا سنة 1960، أي بعد استقلال البلاد مباشرة، واستمر حتى عام 1992 دون نتيجة، وبعد انقطاع لفترة استؤنفت العمليات بشكل مكثف في نهاية التسعينيات مما أدى إلى العديد من الاكتشافات في الحوض الساحلي، كان أهمها حقل شنقيط. الوحيد الذي تم تطويره.

وفي هذا السياق، مكن تقييم الأحواض الساحلية وتاودني عام 1980 من الإسهام بشكل كبير في إبراز إمكانات البلاد النفطية.

وهكذا، كانت هذه الدراسة، من بين أمور أخرى، بمثابة أساس لتحديث المعلومات عن هذه الأحواض أثناء عمليات الاستكشاف اللاحقة.

وعلى الرغم من أن هذه العمليات تضاعفت خلال هذه الفترة، إلا أن مداها كان يتناسب عكسياً مع فضاءات الحوضين المذكورين أعلاه؛ الحوض الساحلي بمساحة 184000 م2 خضع لحملات مكثفة بينما حوض تاودني، الذي تبلغ مساحته 500000 م2 ، لم يعرف سوى القليل.

من جهة أخرى، وعلى مستوى الحوض الساحلي، تم رسم 84694 كم2 ثنائي الأبعاد و 85000 كم2 زلزالية ثلاثية الأبعاد بالإضافة إلى 71 بئراً تم حفرها، بما في ذلك 11 بئراً قبل توقف النشاط في عام 1992. و 3 في الجزء البري. ومن ناحية أخرى، تم تنفيذ 15.055 كم2 فقط من الزلازل ثنائية الأبعاد و 5 آبار في حوض تاودني.

و على الرغم من الحماس الذي ولّده هذا الأخير في السنوات 2003-2008، والذي أدى إلى الموافقة على حوالي عشرة عقود مشاركة في الإنتاج مع العديد من الشركات بما في ذلك توتال وريبسول وونترشال، إلا أن نتائج الاستكشاف لم تكن مرضية. وهذا هو السبب في وجود عقدين فقط للتنقيب والإنتاج في هذا الحوض ، ومشغليهما هما توتال وسيبكس.

إمكانيات وآفاق شبه القطاع

ازدادت بشكل كبير إمكانيات البلد في مجال النفط والغاز حيث هناك 9 اكتشافات للنفط والغاز مصنفة على أنها تجارية أو محتملة، ومن أهم هذه الاكتشافات حقل ولاته الواقع على بعد 27 كم شمال حقل شنقيط. والذي يمكن أن يحتوي على ما يصل إلى 280 مليون برميل من احتياطيات النفط. وكذلك حقل (بندا) الذي يقع على بعد 20 كم شرق نواكشوط، ويحتوي على احتياطيات من الغاز الطبيعي تقدر بتريليون قدم مكعب.

ويقدر أن حقل بلليكان للغاز الطبيعي، بدوره، يحتوي على 1 إلى 1.5 تريليون قدم مكعب والتي يمكن إضافتها إلى تلك الموجودة في حقل نفط اغريت «Egret» لتعزيز الجدوى الاقتصادية. وآخر هذه الاكتشافات هو اكتشاف أحميم (2015)؛ وهو حقل غاز بين بلدنا والسنغال تتجاوز احتياطياته المؤكدة 20 تريليون قدم مكعب.

ومن المؤكد أن مواصلة الاستكشافات تنم بما لا يدع مجالا للشك عن المستقبل الواعد لهذا القطاع، وفي هذا السياق يعتبر وجود شركات عالمية مشهورة على مستوى عال من الخبرة والتقدم التكنولوجي مثل ،BP Exxon Mobil، Total، دليلا على جدوى هذا القطاع. فهذه الشركات لديها من الخبرة والإمكانات ما يجعلها قادرة على تنفيذ وتطوير الاستكشافات بطريقة فعالة وبأقل تكلفة.

أضف إلى ما سبق الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية في تطوير القطاع. والتي يجب أن تشارك بموجب عقود استكشاف وانتاج في العمليات المستقبلية مع تعزيز وجودها في القطاع في السنوات القادمة بهدف السماح للشركة على المدى المتوسط، أن تكون لها عقودها الخاصة على الكتل في البحر وعلى اليابسة وأن تكون قادرة على تنفيذ العمليات المختلفة بشكل مستقل (التنقيب والتقييم والتطوير والاستغلال).

وفي هذا الإطار هناك العديد من المشاريع المهمة تركز في الأساس على تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع وتشجيع المستثمرين وتعزيز وتكثيف الاستكشافات وهي:

- حقل شنقيط (2001) المنطقة «ب» (تم إنهاء المشروع)
- باندا (2002) المنطقة « أ «
- حقل ولاته (2003) المنطقة «ب»
- حقل بليكان (2003 (ق7
- حقل تيفيت (2004) المنطقة «ب»
- حقل لبيدنا (2005) المنطقة «ب «
- حقل تيغرت، ق 7
- حقل أحميم (السلحفاة سابقا) (2015) ق 8
- بئر الله (2015) ، «ج 8»

تجربة حقل شنقيط

دخل حقل شنقيط، وهو أول حقل نفطي يتم استغلاله في بلادنا، حيز الإنتاج في 24 فبراير 2006 بمعدل 75 ألف برميل / يوم. قُدِّر عمرها في ذلك الوقت بـ 10 سنوات.

ولكن سرعان ما ظهرت العديد من المشكلات الفنية الخاضعة للضريبة على Woodside الذي كان يدير هذا المجال في ذلك الوقت. ويرجع ذلك أساسًا إلى الوضع السيئ للآبار والمبالغة في تقدير معدل استخراج النفط. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الإنتاج من هذه الوديعة. المحاولات المكلفة لزيادة الإنتاج، التي قامت بها شركة بتروناس وشركائها خلال صيف عام 2008، من خلال حفر جديدة والعمل في الآبار القائمة، لم تؤد إلى النتائج المتوقعة.

تمثل الاستثمارات في استكشاف هذا المجال وتطويره واستغلاله رقماً قياسياً عالمياً. تتجاوز التكلفة الفنية لبرميل النفط من شنقيط (تكاليف متنوعة / احتياطيات قابلة للاسترداد) 40 دولارًا أمريكيًا للبرميل بينما تمثل هذه التكلفة أقل من 15 دولارًا أمريكيًا للبرميل في بحر الشمال (الظروف القاسية) وأقل من 2 دولار أمريكي للبرميل في الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الظروف، تقرر إنهاء عملية حقل شنقيط قبل بضع سنوات. وظهرت أحكام للتخلي عنه في الميزانيات منذ عام 2010.

واختلفت عائدات الدولة من قطاع التنقيب عن النفط الفرعي، إلى حد كبير من حقل شنقيط، وفقًا لأسعار النفط وتطور الإنتاج حيث بدأت هذه العائدات في التراجع شيئا فشيئا إلى أن وصلت إلى مرحلة لا يمكن معها متابعة الاستغلال.

وفيما يتعلق بالتخلي عن حقل شنقيط فهذا الحقل هو أول حقل نفطي يتم استغلاله في موريتانيا في 24 فبراير 2006 بمعدل 75 ألف برميل / يوميا.، وكان يقدر عمره الاستغلالي في ذلك الوقت، بـ 10 سنوات. ولكن، وبسرعة كبيرة، برزت العديد من المشاكل التقنية نتج عنها انخفاض كبير في الإنتاج من هذا الحقل وتم القيام بمحاولات عديدة لزيادة الإنتاج خلال صيف عام 2008، من قبل بتروناس وشركائها إلا أنها لم تنجح.

وهكذا وبالتخلي عن استغلال حقل شنقيط انخفضت إيرادات الدولة من النفط التي كانت أساسا من شنقيط.

المشاريع الحالية

تركز المشاريع الجارية على تعزيز شروط جاذبية القطاع للمستثمرين من أجل السماح

بتطوير الاكتشافات وتعزيز القدرات والمحتوى المحلي.
وهكذا دخلت الحكومة في اتصالات مع شركاء لتطوير حقل «بندا» وخاصة لتوليد الكهرباء من الغاز. وفي هذا الصدد، واصلت الجهات المختصة إتاحة البيانات للشركات المهتمة. بالإضافة إلى تسريع عملية التطوير من حقل ولاتة ومنطقة اكتشافه ممكنة.

تطوير حقل غاز آحميم «السلحفاة الكبير»

يعتبر هذا الحقل أكبر حقل في غرب إفريقيا باحتياطيات تقدر بنحو 450 مليار متر مكعب تقع على جانبي موريتانيا والسنغال، على بعد 125 كيلومترًا من الساحل ولأغراض الاستغلال المشترك لهذا المجال، تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين الحكومات في بداية شهر فبراير الماضي. تبلغ الاستثمارات لتطويرها 10 مليارات دولار وسيقدمها الكونسورتيوم الذي يقود عمليات التطوير والاستغلال شركة بريتيش بتروليوم (BP) هي المشغل الرئيسي في هذا الكونسورتيوم الذي يضم أيضًا شركتي Kosmos Energy و SMHPM يسير مشروع التطوير الخاص بها بشكل مرضٍ والمشغل مستمر في إعداد خطة التطوير الخاصة به (أداء دراسات المفهوم، التغذية المسبقة، إعداد العقود، إلخ) من أجل إنتاج أول قطرة غاز في عام 2021 أثناء إمداد المستهلك المحلي سوق الغاز.
ويتوقع أن يكون هذا المشروع نموذجا للنجاح من حيث التعاون بين موريتانيا والسنغال. وأن يساهم في خلق فرص العمل وتطوير الخبرات لمصلحة البلدين. وأن يكون له تأثير حقيقي على سكان البلدين (المساهمة في مكافحة الفقر).

تطوير اكتشافات النفط والغاز

وفيما يتعلق بتطوير اكتشافات النفط والغاز في موريتانيا قامت الحكومة باتصالات مع الشركاء لتطوير هذا المجال وخاصة بغية توليد الكهرباء من الغاز وعلى هذا الأساس
وواصلت هذه الجهود مع توفير البيانات اللازمة للشركات المهتمة. بالإضافة إلى العمل على تطوير هذه الحقول مع التركيز على حقل غاز «أحميم» الذي يعتبر أكبر حقل في غرب إفريقيا باحتياطيات تقدر بنحو 450 مليار م 3. يقع بين موريتانيا والسنغال، على بعد 125 كيلومترًا على الساحل. وقد وقع البلدان اتفاقية تعاون في هذا المجال لتطوير الحقل بقيمة 10 مليارات دولار وسيتم توفيرها من قبل التكتل الذي يقوم بعمليات التطوير والتشغيل. وتعتبر شركة بريتيش بتروليوم (BP) هي المشغل الرئيسي في هذا التكتل الذي يضم شركتي Kosmos Energy والشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية.
وتفيد المعلومات أن المشروع يتقدم بشكل جيد والمشغل مستمر في إعداد التطوير (إجراء دراسات وإعداد العقود إلخ...) من أجل إنتاج أول قطرة غاز في أقرب وقت ممكن مع ضمان التوريد من سوق الغاز المحلي.
ويتوقع أن يكون هذا المشروع مثالا ناجحا للتعاون بين موريتانيا والسنغال وأن يسهم في خلق فرص العمل ومحاربة الفقر وتطوير الخبرات لصالح البلدين، وأن يكون له تأثير حقيقي وإيجابي على سكان البلدين و وفقا للمعايير البيئية بحيث يكون التأثير على مواردنا السمكية معدومًا.

الترتيبات المتخذة على المستويات الإدارية والفنية والأمنية لشفافية تسيير ثروة النفط

النفط كما هو معلوم مثل غيره من الثروات الوطنية تتكفل الدولة بإدارتها وتسييرها بكل كفاءة وإنصاف وفق مبادئ الشفافية والمساءلة. وللمواطنين الحق في الحصول على كل المعلومات المتعلقة بجمع واستخدام موارد هذه الثروة.
ففي عام 2006 أنشأت موريتانيا في هذا الإطار الصندوق الوطني لإيرادات المحروقات الذي يتم تسييره منذ إنشائه وفق قواعد الشفافية.
ويهدف هذا الصندوق إلى تلقي جميع المدفوعات من مشغلي النفط، ويخضع في تسييره لترتيبات المرسوم رقم 2006-08 الصادر بتاريخ 4 أبريل 2006 الذي ينص على نشر الدولة تقارير دورية عن حالة تسيير هذا الصندوق وبثها للجمهور.
من ناحية أخرى، انضمت موريتانيا في سبتمبر 2007 إلى مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية وهي آلية حوكمة أنشئت لتحسين تسيير الموارد الطبيعية في البلدان الغنية بهذه الموارد.
وعلى هذا الأساس تنشر موريتانيا ما يسمى بتقارير التسوية السنوية لأرقام وأحجام الصناعات من طرف إداري مستقل يسمى الموفق.
وبعد التحقق الأول تم إعلان موريتانيا دولة ممتثلة لمبادئ الشفافية في فبراير 2012، وتمت الإشادة بها مرة أخرى لالتزامها بالمبادرة 2016 بعد تقييم تنفيذ المبادرة في نسختها الجديدة في فاتح يوليو 2016.
ووفقًا للأمانة الدولية لمبادرة الشفافية، فإن موريتانيا كانت أول دولة ناطقة بالفرنسية تمتثل لمعيار مبادرة الشفافية لعام 2016.
وخلص التحقق الثاني والثالث في 2018 و 2020 إلى أن موريتانيا أحرزت تقدمًا كبيرًا في تنفيذ معايير مبادرة الشفافية وتمت تهنئتها على هذا التقدم.
ولتثمين الأثر الاقتصادي لقطاع النفط والغاز على الاقتصاد الوطني تم القيام بدراسة حول الخطة الرئيسية للغاز لتحديد أفضل الخيارات الممكنة لاستخدامه.
وفي هذا السياق حددت الخطة، التي تم الانتهاء منها مؤخرا خيارات تسييل الغاز المختلفة واقترحت خارطة طريق لتنفيذها لدعم وتطوير قطاع الغاز.
ومن الناحية العملية وبالشراكة مع BP شركة بريتش بتروليوم، تم إرسال حوالي عشرين من المهندسين وطلاب الهندسة من المدرسة متعددة التقنيات لإكمال دراساتهم في الخارج أو للتخصص في المجالات الفنية المطلوبة ليصبحوا جاهزين نهاية هذا العام 2021.
كما أنجزت موريتانيا، بالتعاون مع المشغل BPوالشريك KOMSOS Energy، مركزا للتدريب عن بعد سيتم ربطه بمراكز التدريب المختلفة لشركاء البلد لتوفير التدريب الفني عن بعد

وتعزيز قدرات الأطر والوكلاء في الإدارة الموريتانية المعنية بتسيير القطاع، من خلال تدريب وتنظيم الملتقيات والورشات .

- المساهمة في رفع مستوى المهارات التدريبية على المستوى الوطني بالفنيين والمهندسين من خلال الدورات التكوينية المعززة وفق معايير صناعة النفط والغاز؛

- المساهمة في بناء قدرات القطاع الخاص الوطني من خلال تنظيم دورات تدريبية وندوات و ورشات بهدف تحسين قدرات القطاع وتعزيز مشاركته في المناقصات وسلسلة تموين القطاع.

وفي الوقت نفسه، قامت بلادنا، من خلال مشروع دعم الحوار الممول من البنك الدولي، بتصميم برامج تدريبية لمختلف الإدارات ذات العلاقة بالتسيير النفطي، كما قدمت المساعدة للوزارة المسؤولة عن التكوين المهني بدعم مراكز التدريب التابعة لها بالموارد المادية اللازمة.

لقد تم تعزيز الموارد البشرية للشركة الموريتانية للمحروقات والأملاك المعدنية والوزارة الوصية باكتتاب حوالي عشرين من الأطر والمهندسين، للمواكبة الأمثل لمشروع «احميم» وآفاق التنمية في المجالات الأخرى.

أما فيما يتعلق بالجوانب العملية الأخرى لإدارة وتسيير مشروع «احميم»، فإن توحيد الحقول عبر الحدود هو الطريقة الأكثر فاعلية على عكس قاعدة «الاستحواذ» عليها مما يخلق النزاعات ولم يعد مقبولا دوليا. كما أن اتفاقية التعاون بين الدول التي تم توقيعها في 09 فبراير 2018 مستوحاة من اتفاقية « فيغ» الموقعة في عام 1965 بين المملكة المتحدة والنرويج لاستغلال الثروات على جانبي خط الترسيم في بحر الشمال، وتتضمن اتفاقية التعاون بين الدول الخصائص الإقليمية وطبيعة مشروع «احميم»، وسبق لموريتانيا أن صادقت على هذه الاتفاقية والاتفاقية المتعلقة بفرض الضرائب على المقاولين من الباطن في المرحلة الأولى في 20 فبراير 2019.

وبالنسبة للسلامة، ووفقًا لاتفاقية التعاون بين الدول، وخاصة المادة 16، وضعت كلتا الدولتين تدابير السلامة والأمن المناسبة لكل من المنشآت والمنطقة التي تحدها.

وفي هذا السياق، وضعت القوات البحرية الوطنية للدولتين آليات للتنسيق فيما بينها لضمان الأمن كما وقع البلدان اتفاقا مع مشغل لضمان أمن المنشآت.

وهكذا فقد اتفق البلدان على وضع الإطار اللازم للاستغلال المشترك لحقل «احميم» لتعزيز التعاون وتوطيد العلاقات الأخوية بين البلدين لصالح الشعبين الشقيقين.

الشركة الموريتانية للمحروقات في المشهد المؤسسي لقطاع المحروقات الوطني

على غرار غالبية البلدان التي تمتلك إمكانات نفطية وغازية، للسيطرة الكاملة ومراقبة الأنشطة البحثية لمواردها في مجال المحروقات أنشأت الدولة الموريتانية، بموجب المرسوم رقم 2005-1906 بتاريخ 7 نوفمبر 2005، شركة للمحروقات الموريتانية لتتكفل بالجوانب الفنية والعملية والتجارية في مختلف مراحل سلسلة القيم لقطاع التنقيب عن النفط.

والهدف هو الرفع من مستوى هذه الشركة على المدى الطويل، من خلال الاكتشافات ونقل المهارات بفضل العمل جنبًا إلى جنب مع الشركات الدولية، إلى مستوى التميز التقني والأداء والقاعدة المالية، ومن بين هذه الشركات سوناطراك (الجزائر)، بترونا (ماليزيا)، بتروبراس (البرازيل)، أرامكو (المملكة العربية السعودية).

ووفقًا لنظامها الأساسي عليها أن تقوم بجميع الأنشطة المتعلقة بالنفط والغاز بما في ذلك الاستكشاف والتقييم والتطوير والإنتاج والتخزين والنقل والمعالجة والتكرير والتحويل والتسويق والتصدير والاستيراد والتوزيع للمحروقات سواء كانت خامًا أو مكررة ومشتقاتها، في جميع أنحاء أراضي الجمهورية الإسلامية الموريتانية وفي المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاضعة لحوزتها القضائية، وفقًا للقانون الدولي المعمول به لحسابها الخاص، نيابة عن الدولة أو عن طريق طرف ثالث. ولهذه الغاية ، يمكن للشركة منح عقود النفط لنفسها أو للشركات التابعة لها أو بالشراكة مع شركات النفط؛ وبناء وتشغيل وتسيير المستودعات والبنية التحتية والمرافق والمعدات وتخزين جميع المنتجات البترولية ، بما في ذلك وقود الطائرات؛ وتمثيل الدولة وتسيير مشاركتها في عقود النفط وتنفيذ استراتيجياته الحد من انبعاثات الكربون من نشاط النفط والغاز وتطوير مصادر نظيفة ومبتكرة للطاقة مثل الهيدروجين، والمساعدة الفنية لصالح الدولة والجهات الخارجية وممارسة جميع الخدمات المتعلقة بالنفط واللوجستيك والدراسات والهندسة والحفر وإدارة المشاريع والمراقبة... إلخ.؛ كما تقدم الشركة المشورة والمساعدة للدولة في قطاعات النفط والغاز والمراقبة والإشراف، بناءً على طلب الدولة، حول العمليات النفطية في الموقع؛ هذا إضافة لإجراء عمليات تدقيق، بناءً على طلب

الدولة وتطوير وتدريب الموارد البشرية في مختلف فروع الصناعات البترولية والأنشطة المرتبطة بها وتقديم المشورة للوزارة المسؤولة عن المحروقات فيما يتعلق بجميع خطط التقييم والتطوير والبناء والتشغيل المقدمة من قبل المشغلين لاكتشافات النفط وكذلك للمصافي والمصانع والمستودعات والبنية التحتية للمعالجة والتخزين ونقل المحروقات.

وتعمل الشركة الموريتانية للمحروقات وفقا لرغبتها في أن تصبح شركة نفط وطنية متكاملة متميزة بمستواها التقني تتسم بالكفاءة والالتزام والمسؤولية في البحث والإنتاج وتطوير موارد الطاقة لصالح الأمة واتباع منظور واضح وفعال في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

وتتمثل القيم بالنسبة لشركة المحروقات في مسؤوليتها الأخلاقية والبيئية والاجتماعية وتطوير الكفاءات وتنمية المواهب وتحسين الأداء الفني والتسييري وترسيخ قيم الصدق والنزاهة والاحتراف والصرامة والاحترام والمساواة.

فشركة المحروقات الموريتانية تضطلع بمسؤوليات كبيرة، فهي تعمل في قطاع يتزايد فيه الطلب على الخبرة. معتمدة على ثروتها البشرية كمصدر لرأسمالها الحقيقي والتي يبلغ قوامها ما يقارب 200 موظف، أكثر من 50 % منهم من المهندسين والأطر من جميع التخصصات ذات الصلة بأعمال النفط، في (الجيولوجيا والبترول والجيوفيزيا؛ هندسة البترول ومجالات علمية عديدة وتخصصات في مجال السلامة والميكانيكا والكهرباء والأجهزة؛ وتقنيات المعلومات الجديدة؛ واقتصاديات البترول؛ وقانون البترول والتسويق والتموين والتدقيق والمحاسبة؛ وتسيير الموارد؛ إلخ..

وتمثل النساء من المصادر البشرية الشركة 8% من إجمالي القوى العاملة، لكنها نوعية؛ إذ من بينهن متخصصات في الهندسة وعمليات التخزين والبيئة ، وتكنولوجيا المعلومات، والمالية، والتدقيق، والإدارة، والقانون، إلخ.

ومنذ اعتماد قانون البترول الجديد رقم 2010-033 بتاريخ 20 يوليو 2010، أصبحت الشركة الموريتانية للمحروقات عضوًا في المشاريع المشتركة Joint Ventures إلى جانب المشغلين الدوليين، نتيجة عقود الاستغلال والإنتاج.

وهكذا حصلت الشركة الموريتانية للمحروقات على مدى السنوات القليلة الماضية على قاعدة بيانات نفطية غنية جدًا والتي ستجعل من الممكن تعزيز الإمكانات الوطنية واستهداف المناطق الأكثر احتمالية في الحوض الساحلي بشكل أفضل.

وسمح استغلال حقل شنقيط بإنتاج ما يقرب من 41 مليون برميل منها حوالي 7 ملايين برميل، تمثل حصة موريتانيا.

من جهة أخرى تراقب الشركة تنفيذ خطة التخلي عن حقل شنقيط بما يتوافق مع المعايير الدولية.

كما أجرت الشركة نيابة عن الدولة عدة عمليات تدقيق على تكلفة النفط جعلت من الممكن تصحيح أسس تقاسم عائدات النفط بين الدولة والمشغلين بعشرات الملايين من الدولارات.

مشاركة الشركة الوطنية للمحروقات في مشروع السلحفاة

يحتكر مشروع السلحفاة وآحميم الكبير، قيد التطوير حاليًا، في محفظته أقصى جهود الفرق الفنية والقانونية والتجارية والمالية للشركة.

وفي الواقع، تتطلب المراقبة والتقييم اليومي لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والمفاوضات والمناقشات المستمرة بين الشركاء ومع الأطراف، سواء في المرحلة 1 أو في المرحلة 2، التعبئة للحفاظ على المصالح الوطنية ومصالح الدولة كمساهم في المشروع، وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل فرق الشركة من أجل:

- إبراز توجهات الدولة والدفاع عنها أثناء اتخاذ القرار من قبل الشركة المشتركة؛
- التأثير على الخيارات الاستراتيجية من حيث خيارات التطوير والتشغيل.
- الحصول على أفضل الشروط الممكنة في إطار المفاوضات وتنفيذ عقود بيع المحروقات.
- فرض الصرامة في إعداد وتنفيذ موازنات المشاريع بما يحفظ المصالح الاقتصادية للبلاد من خلال ضبط تكاليف التطوير
- فرض الصرامة في تطوير وتنفيذ ميزانيات المشاريع بما يحافظ على المصالح الاقتصادية للبلاد من خلال التحكم في تكاليف التطوير والإنتاج.
- العمل داخل المشروع المشترك لتعظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي (يطلق عليه عادة: «المحتوى المحلي») من خلال: توظيف العمالة المحلية على جميع المستويات، والتدريب وبناء القدرات واستخدام المنتجات والخدمات المحلية؛
- ضمان الإدارة السليمة للمخاطر البيئية أثناء العمليات.

وتعمل فرق قسم التكرير والتسويق في الشركة ليل نهار كجنود مجهولين لضمان استمرار التوريد لسوق المنطقة الجنوبية ومنصة المطار.

المؤشرات السنوية

تمت تعبئة ما يقارب 20000 صهريج وتفريغ 52 سفينة وحوالي 200000 ساعة من العمل التشغيلي.

وتم إطلاق مشروع لزيادة سعة المستودع بنسبة 40% تقريباً. حيث يجب أن تكون السعة الإضافية متاحة بحلول نهاية عام 2023.

وقد مكنت جهود الشركة المستمرة من توافر مرافق المستودعات والفرق ومرافق استقبال القوارب، 7 أيام في الأسبوع وعلى مدار العام، لتلبية احتياجات السوق الوطنية وغيرها من الطلبات قصيرة الأجل من المشغلين والمستخدمين.

وقد أكسبت هذه الجهود الشركة وموظفيها اعترافًا رسميًا وكتابيًا وتهنئة من الدولة في مناسبات معينة، بما في ذلك آخرها في يونيو 2022.

تكييف الشركة مع سياق انتقال الطاقة

مثل غالبية شركات النفط الوطنية في العالم وجميع المشغلين الدوليين، يجب أن تعرض الشركة نفسها في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار السياق الجديد لانتقال الطاقة الذي أصبح اتجاهًا حقيقيًا على نطاق العالم.

وفي هذا السياق، تدعم الشركة الإدارة في هذه الجهود الهامة في مجال انتقال الطاقة وإنتاج الهيدروجين الأخضر.

من ناحية أخرى، هناك انعكاس يهدف إلى تحول الشركة، وكذلك العمل على الخطة الفنية والتشغيلية، كما في خطة الهيكلة من أجل إدامتها، وتطويرها وجعلها أفضل تجهيزًا لمواجهة التحديات. التي ولدت من هذا التحول في الطاقة، ولإضفاء الطابع الاحترافي على مختلف أقطابها الحالية والمستقبلية (الهيدروجين مثلا).

واستعدادًا لهذا التحول، التزمت الشركة بالفعل بإنشاء نظام متكامل لإدارة الجودة والسلامة والبيئة، والتي تخطط للحصول على شهادة في الأشهر المقبلة.

وبالتالي، وبدعم فعال من الدولة والتزام مواردها البشرية، تشعر الشركة الوطنية للمحروقات بأنها في وضع جيد للنجاح في تحول المخطط الذي سيجعل منها مجموعة متكاملة للطاقة والمحروقات، قادرة على المساهمة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية المستدامة للبلد.

مشاريع المعادن في بلادنا:

نسب وأرقام.. وانعكاساتها على السكان

احتياطات معدنية تجاوزت 2000 مؤشر

يمثل قطاع التعدين حجر الزاوية للاقتصاد الوطني، ويرجع ذلك لوجود عناصر معدنية كثيرة في باطن الأراضي الموريتانية.

فماذا عن مشاريع المعادن في بلادنا؟ وما أنواعها؟ .. وما الذي أضافت للاقتصاد الوطني؟ وماذا قدمت للسكان؟

وللحصول على إجابات شافية لتلك التساؤلات، ولسبر أغوار التعدين في البلد والتعرف أكثر على مشاريعه.. وأهم احتياطاتها المؤكدة من جهة.. ومعادن المستقبل وآفاقها الواعدة من جهة أخرى...أجرت مندوبة مجلة الشعب لقاء مع السيد محمد الأمين المصطفى المدير العام للمعادن بوزارة البترول والمعادن والطاقة، أوضح من خلاله أن موريتانيا تمتلك ما يناهز الـ 2000 مؤشر في مجال المعادن عموما، مشيرا إلى أن مقدرات الحديد عموما تصل 14 مليار طن.. تأكدت منها بالفعل ست مليارات طن.

إعداد/ فاطمة السالمه محمد المصطفى

من أكبر مشاريع المعادن

وحسب المدير العام للمعادن فإن من أهم تلك المشاريع:

- مشروع العوج: وهو مشروع مشترك بين شركة اسنيم وشركة «أكلن كور»وهي شركة إنكليزية سويسرية مختلطة.. ويصل وزنه إلى 4 مليارات طن من الحديد.
- مشروع «تكامل»: وهو مشروع مشترك بين اسنيم وشركة «سابك» وهي شركة سعودية.
- مشروع أفديرك: وهو مشروع مهم. ويقدر إنتاجه بـ 3 مليون طن من الحديد.
- مشروع «تزاديت».. وهو مشروع خاص بشركة اسنيم.

مقدرات المعادن

وعن مقدرات المعادن في بلدنا يقول:

- الذهب: ويقدر إنتاجه بـ: 25 مليون أونصه من الذهب...
- النحاس: ويقدر إنتاجه بـ: 28 مليون طن ..
- الفوسفات: فيقدر احتياطيه ب 140 مليون طن.
- اليورانيوم،: يقدر بـ: 60 مليون طن ..
- الكوارتز= 11 مليون طن.

أما الجبس فيقدر بـ: ملياري طن.

في حين أن التربة السوداء تصل 500 مليون طن.

ونبه المدير إلى أنه رغم كل ما تم كشفه حتي الأن من ثروات هائلة

ومقدرات معدنية كثيرة .. إلا أن منسوب البحث عن المعادن مازال منخفضا جدا.. بحيث لا تتجاوز نسبة البحث الحالي عن المعادن على مستوى الأراضي الموريتانية معدلا يتراوح من 20 - 25 % فقط..

وعن سياسة القطاع بخصوص المعادن يضيف: «يعمل قطاعنا حاليا وفقا لاستراتيجية جديدة للمعادن رسمت لأول مرة في تاريخ البلد.. وهدفها الأول هو تطوير قطاع التعدين في البلد، موضحا أنه تمت بموجب تلك الاستراتيجية الجديدة مراجعة شاملة للإطار القانوني على مستوى قطاع المعادن.

ويتركز اهتمام الاستراتيجية الجديدة للمعادن على التنوع بحيث لا يتوقف الاستغلال على بعض المعادن دون الأخرى، ويوجد، على المستوى العالمي، سجل معدني شفاف ومتاح.. يمكن الكل من الاطلاع على الطرق التي من خلالها يمكن الحصول على تراخيص البحث..

- مشروع «كلب العوج» وهو تابع لشركة سعودية هي «اكلن كور».. وينتج سنويا 15 مليون طن.
- مشروع تكامل بـ «كلب آتوماي»؛ وهو تابع لشركة سابك السعودية.. ويقدر إنتاجه السنوي بـ : 10 ملايين طن.
- مشروع اليورانيوم: وتستغله شركة «أورا إنرجي» بشمال البلاد.
- مشروع استغلال الفوسفات: ويقع في منطقة «بوفال» بالضفة... وستستغل هذا المنجم شركة موريتانية.
- مشروع تيجيريت: وهو مشروع مهم للذهب تستغله شركة كندية.
- مشروع تازيازت: هو أول مشروع وطني في البلد بعد الاستقلال، وبين المدير أنه مر بعدة مراحل، حيث بدأت الشركة بإنتاج 200 ألف أونصه من الذهب، أما في السنة الجارية فقد أنتجت 600 ألف أونصة من الذهب..

في وقت كان مخزونها من الذهب 25 مليون أونصه.

وفي 2006 وقعت بلادنا اتفاقية مع تازيازت.. بموجبها تحصل بلادنا على 3% ... وحصلت الشرمة على عفو من الضرائب.. وخاصة فيما يتعلق بالمعدات، وفي سنة 2020 تمت مراجعة الاتفاقية.

وبموجب اتفاقية جديدة بتاريخ: 15 يناير 2020 وقعتها بلادنا مع تازيات.. أصبحت موريتانيا تحصل على 25% من الأرباح.. لتتضاعف النسبة لتصل 6,5%، بعد أن كأنت لا تتجاوز 3%، كما أصبحت موريتانيا ممثلة داخل مجلس الإدارة بعضوين.. رغم أنها ليست مساهمة في الشركة، وعند توقيع الاتفاقية الجديدة حصلت موريتانيا على منحة قدرها: 10 مليون دولار.

ورغم تأثيرات جائحة كورونا العالمية ..وخلال السنة المنصرمة : 2021.

بلادنا من بين العشر الأوائل بإفريقيا في مجال استغلال الذهب

حققت بلادنا على مستوى القطاع المنجمي نسبة نمو بلغت 2,2 %، كما مثلت المناجم نسبة 59 % من صادرات البلد؛ 9,6 من المنتوج الخام.. و 10,4 % من مداخيل الخزينة الوطنية حسب آخر معطيات لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية.

وبفعل مشاريع المعادن احتلت بلادنا رتبة عالية في ترتيب «أدويغ- بزنس»، فتوفرت بلادنا على احتياطات ضخمة من مختلف أنواع المعادن؛ وبإمكانات تجاوزت 2.000 مؤشر معدني، كما تميزت بوجود كميات كبيرة من معادن المستقبل التي تحظى باهتمام متزايد في ظل التحول الطاقوي .

وصل احتياط الحديد في بلادنا إلى 4 مليارات طن ..

وبلغ مشروع الذهب :أكثر من : 25 مليون إوقية

أما مشروع النحاس: فقرابة 28 مليون طن .

أهم مشاريع التعدين

1 - الحديد

يعد الحديد من أقدم مشاريع المعادن استغلالا في بلادنا حيث بدأ استغلاله من قبل شركة ميفرما؛ منذ ستينيات القرن الماضي وكان هدف الشركة الأول هو إنتاج 600.000.000 طن من الحديد سنويا..

ومن أجل تحقيق الهدف.. استحدثت الشركة المستغلة ميفارما منشآت واستجلبت آليات سمحت باستثمار المنجم.. حصلت بموجبها على كل المنشآت الحالية لشركة اسنيم..بما فيها بناء سكة حديدية طولها 650 كلم.. إلي جانب بناء الميناء المنجمي الموجود حاليا بمدينة انواذيبو.. بالإضافة إلى تشييد حي سكني للشركة يتسع لـ 10.000 عامل التي باشرت العمل بها آنذاك.

وبنسب متفاوتة تصدر بلادنا خامات الحديد إلى كل من: جمهورية الصين الشعبية. بنسبة 65,4 %، وهو النصيب الأوفر، وبنسبة 14,3 % لألمانيا الاتحادية، و10,4 لإيطاليا.

ويبلغ إنتاج اسنيم حاليًا قرابة 12 مليون طن سنويًا، وسيسمح تنفيذ برنامج اقلاع يدعى البرنامج الاستراتيجي للمؤسسة بالتكيف مع الوضع الاقتصادي الحالي، ويعتمد هذا البرنامج على المحاور التالية:

- تنمية الموارد البشرية.
- البحوث الجيولوجية.
- الكفاءة العملياتية.
- زيادة الطاقة الإنتاجية.

مشروع بناء ميناء معدني يمتد على مسافة 25 كلم

ظلت من أكبر التحديات التي تعترض مشاريع التعدين في بلادنا محدودية سعة ميناء التصدير الحالي بنواذيبو.. بحيث لا يسمح لبواخر عملاقة بالرسو فيه..

ومحاولة من السلطات الوصية للتغلب مستقبلا على هذا التحدي الكبير.. تعكف الحكومة الحالية على إطلاق مشروع عملاق بتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار.. بعد توقيع الطرفين لاتفاقية بهذا الخصوص السنة المنصرمة 2021.. تسلمت بموجبها بلادنا تمويلا بقيمة:

50.000.000 دولار.. مقدمة من البنك الأوروبي...بالإضافة إلى 50.000.000 مقدمة من طرف جهات أخري، ويعني ذلك..

ما يعني إن المشروع العملاق رصدت له 100.000.000 دولار ستستثمر لبناء ميناء ضخم لشركة اسنيم. ويمتد على مسافة 25 كلم..ليتسع للبواخر العملاقة التي تقدر حمولة إحداها ب: 230.000 طن.

وسينجز هذا المشروع في غضون 12 سنة قادمة.

2- الذهب:

استثمرت شركة كينروس الكندية في منجم تازيازت سنة 2019.مبلغ: ...300.000.000 دولار.. من أجل التحضير لاستغلال المنجم .. ما حملها على بناء المنشآت وتوفير المعدات اللازمة لاستغلال منجم الذهب..

ويهدف المشروع إلى استخراج : 20.000 طن سنويا من الذهب..

وفي سنة 2021 ..استغلت تازيازت موريتانيا ما يصل 170.502 انونصه من الذهب. ما جعل بلادنا من بين العشر الأوائل في إفريقيا في مجال استغلال الذهب.

مشاريع التعدين.. والمستقبل الواعد

تحظى مشاريع المعادن في بلادنا بحظوظ وافرة وآفاق واعدة، فمنذ 2009 وحتي اليوم يوجد مشروع كلب الغين المنجمي التابع لشركة اسنيم الذي ضخت فيه مبلغ: 765.000.000 أورو.

كما أن من بين مشاريع التعدين الواعدة مشروع « نهوض» الذي استثمرت فيه: 5.000.000.000 دولار.

ويهدف هذا المشروع أساسا إلى أن يصل الإنتاج السنوي لشركة اسنيم : 40.000.000 طن من الحديد في آفاق 2025.

فماذا عن معدن الذهب ومشاريعه في بلادنا؟

الذهب معدن نفيس يستخدم لأغراض متعددة، وأسعاره ثابتة وقيمته عالية، لذلك كان أول أنواع العملات النقدية، كما يعد عنصرا من العناصر الطبيعة الخام، حيث يعثر عليه في الطبقات الداخلية للأرض وفي الصخور وفي البحار، وداخل قاع الأنهار، ويستخرج تقليديا عن طريق استخدام أساليب التنقيب القديمة، مثل: حفر المناجم، وتفتيت الصخور اللامعة.

في الوقت الحالي أصبحت الشركات الخاصة تنقب عن الذهب بطرق أكثر حداثة، وأقل تكلفة بشرية، فوظفت العلماء، وأجرت الدراسات الجيولوجية العلمية لتحديد المناطق التي يوجد فيها الذهب من خلال المسح الجيولوجي، واستخدمت آلات ضخمة وحديثة، للحفر على مستويات عميقة، من أجل استخراج الحامات ثم تنقيتها.

تنقية الذهب

يتميز الذهب بكثافته العالية، ما يساعد على تنقيته من الشوائب والمعادن الأخرى التي تكون ملتصقة به، فتُكسّر الصخور المحتوية على الذهب، ثم تُعرّض لتيارات قوية من المياه للتخلص من الأتربة، والرمال، والشوائب المختلفة،

ويوجد الذهب في بلادنا على شكل خامات طبيعية تتناثر بشكل مركز في مرتفعات جبل «اركيبات».

وتؤكد المؤشرات وجود الذهب بشكل قوي في كل من « تازيازت وتيجيريت... أما منجم تازيات فيعد هو المنجم الاهم في موريتانيا والأكثر تشبعا بالذهب.. ويقع هذا المنجم على بعد 300كلم شمال العاصمة نواكشوط.

وتستغل خاماته من طرف شركة «تازيازت. موريتانيا» التابعة للشركة الكندية المعروفة ب «كينروكس كولد». ليكون استغلال تلك الشركة لمعدن تازيات هو أكبر مشروع معدني في القارة الافريقية أطلاقا؛ وذلك باحتياطاته المؤكدة والمحتملة التي تراوحت تقديراتها من: 7,6 إلى 9,1 مليون أوقية ذهب.

وفي نفس الإطار.. انتجت شركة MTLsa خلال العام 2019 ما يزيد على 12 طنا من الذهب.. بينما انتجت شركة MCM ما قيمته: 1,35 طنا من الذهب المشوب بالنحاس في خامات «كلب أم اكرين» القريبة من مدينة أكجوجت عاصمة ولاية إينشيري.

وتكمن أهمية خامات الذهب في بلادنا كونها لفتت انتباه شركة «اسنيم» 2010 لإطلاق حملة للتنقيب عن الذهب وغيره من المعادن النفيسة في منطقة «أمساكة».. وذلك في إطار وعيها بأهمية تنويع أنشطتها المعدنية.

وفي هذا السياق دخلت عديد الشركات الأجنبية مجال التنقيب عن الذهب في بلادنا... واستثمرت تلك الشركات في التنقيب عن الذهب على ضوء دراسات نؤكد أن احتياطي الذهب في بلادنا قد وصل: 35 مليون أوقية ذهب.؛ إي بقيمة نظرية تقدر ب:50 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020..

مناطق الاستغلال

بالتوازي مع الاستغلال الصناعي للذهب فإن الاكتشافات المهمة للطبقات المعدنية المشبعة بالذهب والموجودة على مستوى السطح المفتوح بمنطقة تازيازت المكتشفة عام2016..اغتنمت السلطات العمومية الفرصة لتنظيم انشطة التنقيب السطحي عن الذهب؛ وضبط استخراجه.. جاعلة منه رافعة اجتماعية واقتصادية للتنمية المحلية.. وشريكا اقتصاديا في مكافحة الفقر والبطالة.

لذلك أقبل عليه مئات الآلاف من المنقبين وصغار المقاولين الناشئين وأصحاب ورشات معالجة حجارة الذهب وتصنيفها. واستفاد أولئك من تراخيص لاستخراج ومعالجة الذهب في كل من:تازيازت وتيجريت بما فيها «اكليب اندور» في جبل أركيبات الذي فتح مؤخرا أمام المنقبين؛ ليفتح فرصا استثمارية جديدة أمام آلاف الموريتانيين ليتمكنوا بفعل أرباحهم من استثمارات تجارية في مجالات أخرى تعود عليهم بالنفع.

مراكز معالجة الذهب

ولتسهيل عمليات التنقيب والاستغلال السطحي من جهة.. ولمراقبة الأثر البيئي للنشاط المعدني من جهة أخرى، فإن السلطات العمومية أنشأت مراكز للمعالجة في كل من: الشامي وازويرات لصالح المستثمرين في المجال.. إلى جانب تنظيم انشطة تعبوية وتحسيسية لصالحهم. لتوعيتهم وتحسيسهم حول الأخطار المحدقة بهم المتعلقة على مستوى الأمن والصحة.

التنقيب السطحي رافعة اقتصادية

ورغم المعوقات الجمة المحيطة بمجال التنقيب السطحي عن الذهب.. فقد حقق هذا النشاط عائدات اقتصادية كبيرة حيث وفر 50000 فرصة عمل؛ موزعة

على 100 مقلع+ وحدتي معالجة.
ووفر الاستغلال السطحي للذهب سنة 2019 للبنك المركزي 1050 كلغ من الذهب ممثلة في 40 مليون دولار آمريكي...وتم الحصول على 9,8 مليار أوقية جديدة، و 6,6 مليار أوقية جديدة من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، والمتحصل عليها عن طريق النشاط، و 73% من القيمة المضافة العائدة من أنشطة استخراج الذهب السطحي؛ والصناعي من طرف شركتي: تازيازت MCM، ما يعني أن النشاط الاستخراجي يساهم بـ 30%؛ و12% من القيمة المضافة للقطاع الثانوي.
وعلى ذلك الأساس وفر قطاع التعدين عموما ما بقارب 200.000 فرصة عمل؛ وهو ما يمثل نسبة 5% من الشعب الموريتاني؛ ومن العائدات: 04 مليار أوقية جديدة.
وقبل ذلك وخلال 2019 .. وفر التنقيب عن الذهب ما يناهز 2,7 مليار أوقية جديدة 81 % منها على مستوى ورشات المعالجة؛ و19 % على مستوى آبار الاستخراج.

المساهمة الاقتصادية

قطاع التعدين أحد الدعامات الثلاث الأساسية للاقتصاد الوطني.. فعلى مدى 15 سنة الأخيرة (2001 - 2015) وبفعل الانشطة الاستخراجية تطور النمو الاقتصادي بمعدل 04,5%.
ورغم كل التحديات والعوائق برهن الاقتصاد الموريتاني اليوم على حيويته ونموه المتمثل في قطاعه المعدني.
وفي الآونة الأخيرة .. عرفت أسعار المعدن ارتفاعا؛ ما سيعود بالنفع دون شك على اقتصادنا.
وتمثل القيمة المضافة للتنقيب المعدني وغير المحسوبة - حتى الآن - في حسابات «PiB» الوطني؛ تمثل نسبة 73% من القيمة المضافة للنشاط الاستخراجي للذهب.. المنفذة اساسا من طرف شركتي: تازيازت وMCM.
وتقدر مساهمة النشاط التنقيبي للذهب السطحي ب;3,5 PIB %.
أما نشاط التنقيب السطحي فيساهم بنسبة: 30% من أنشطة استخراج المعادن.

المدير العام للوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية:

وفرت الدولة لمنشأتنا الإمكانات واللوازم

خدماتنا محفزة للمستثمرين

ـ أجرت اللقاء: فاطمة السالمه محمد المصطفى

وللتعرف عن قرب على الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية من جهة وللاطلاع على ما قدمت لمشاريع التعدين في بلادنا. من خدمات.. أجرت مندوبة مجلة الشعب اللقاء التالي مع السيد الهاشمي الشيخ سيداتي (مهندس جيولوجي) المدير العام للوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية.
وأثناء اللقاء يقول مدير الوكالة معرفا بمؤسسته : « وكالتنا مؤسسة وطنية ذات طابع تجاري وصناعي.. أنشئت على أنقاض المكتب الموريتاني للبحوث الجيولوجية الذي تأسس في ثمانينيات القرن الماضي. وأنشئت الوكالة بموجب المرسوم: 064/ 2020 الصادر بتاريخ: 28 مايو 2020، وتتمحور مهمة الوكالة الوطنية للبحوث الاجيولوجية والأملاك المعدنية حول محاور رئيسية هي:
-1 محور البحث الجيولوجي بشقيه؛ متمثلا في كل من الخريطة الجيولوجية أولا.. والبحث المعدني أو المنجمي ثانيا..
-2 محور الأملاك المعدنية
-3 محور تسيير نسبة الدولة المحددة سلفا ضمن كل شراكاتها مع الشركات المتحصلة على رخص الاستغلال المنجمي.
وبين المدير أن الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية تتميز عن المكتب الوطني للبحث الجيولوجي الذي تأسست على أنقاضه.. إذن تميزت عنه بتوسيع الصلاحيات.. بحيث أصبحت الأملاك المعدنية تعني كل الرخص منتهية الصلاحية التي سبق أن حصلت عليها شركات لمدة تسع سنوات؛ ثلاث سنوات منها هي مدة الترخيص الأصلي ..وست سنوات تمثل قابلية التجديد مرتين فقط... وبانقضاء الوقت القانوني لتلك الرخص المتحصل عليها للاستغلال من طرف تلك الشركات دون حصولها على ما تستغله... تتحول مناطق الترخيص تلك إلى ملك معدني للوكالة.
كما ينضاف إلى الأملاك المعدنية كل النسب المحددة سنويا التي تتراجع عنها شركات التنقيب ضمن المساحات المرخصة...
كل ذلك إلى جانب المناطق التي اكتشف فيها المكتب الوطني للبحث الجيولوجي مؤشرا..
كلها تمثل ملكا معدنيا للدولة.

تسيير أملاك الدولة

وحسب الهاشمي.. لم تتوقف الأملاك المعدنية على ما سلف، وإنما أصبح للدولة الموريتانية مع بداية 2009 نسبة 10% من إنتاج كل شركة حصلت على ترخيص استغلال منجمي.
وعن دور مؤسسته يؤكد ولد الشيخ سيداتي أن الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية تقوم بتسيير كل الأملاك المعدنية.

الآفاق المستقبلية والتطلعات

وبخصوص الآفاق والتطلعات المستقبلية أوضح الرجل أن الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية .. تعنى بدراسة. المقدرات المعدنية للبلد تشمل

كل أشكال وأنواع المعادن في موريتانيا، كما ذكر بأن إعداد خريطة جيولوجية للبلد وبمقاييس محفزة على مديين ..تبدأ بـ 1/ 100.000 في المرحلة الأولى.. و 1/ 50.000, في مرحلة ثانية، منبها إلى أن الأمر خطوة مهمة في مجال قطاع التعدين عموما.. لأنها المرتكز الأساس؛ ونقطة الانطلاق لأي عمل جيولوجي..

أما الخطوة الثانية فتتمثل في بناء قاعدة بيانات لجميع المعادن على امتداد التراب الوطني. والإشراف عليها.

وعن الآفاق المستقبلية لوكالته يقول الرجل: «تنوي الوكالة تعميق الدراسة لدرجة تحديد تموقع المعادن على خريطة البلاد.. مع تبيان منسوب احتياطيها..

وعلى المدى البعيد تنوي الوكالة استغلال مناجم المعادن بالتعاون مع أصحاب الخبرات دون أن تدير الوكالة الوطنية ظهرها لمصادر الطاقة النظيفة الجديدة باعتبار وجود معادن في بلادنا صالحة لأن تكون مصدرا للطاقة النظيفة مثل: معدن النيكل.. ومعدن الكوبالت والتربة النادرة والتربة السوداء.

وتعمل الوكالة مستقبلا على القيام بدراسة حول تلك المعادن استغلالها لوجود احتياطي منها يسمح بإنتاج الطاقة النظيفة.

وعن إمكاناتها اللوجستية يقول: «منذ إنشاء الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية سنة 2020، وفرت الدولة لهذه المنشأة الامكانات واللوازم الضرورية للقيام بمهمتها كاملة.

وفي ذلك الإطار اقتنت مؤسستنا المعدات اللازمة بما فيها معدات الجيوفيزيا ومعدات للحفر والسيارات رباعيات الدفع.. إلى جانب معدات أخرى يتطلبها التنقيب عموما.

وبخصوص كسب الخبرة الفنية.. فقد اكتتبت الوكالة 30 إطارا من تخصصات مختلفة.. ولم تكتف بذلك الأمر ..بل اتبعت سياسة التكوين المستمر لتحيين معلومات الفنيين العاملين بالوكالة لتملك الامكانات وتدعم الخبرات اللازمة لتنفيذ برنامجها المستقبلي على المديين القصير والطويل. فعلى المدى القصير فآننا نتشارك مع شركة معادن موريتانيا التي تملك أروقة تغطي مساحتها قرابة 40.000 كلم مربع..

خدمات محفزة للمستثمرين

وبحكم شراكتها تقوم الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية بتنفيذ مشروع تقوم بموجبه الأخيرة بإعداد خريطة بيولوجية لهذه الأروقة موجهة لجذور الكوارتز لمعرفة المقدرات المعدنية للأروقة.. حتى يتسني لشركة معادن موريتانيا توجيه المستثمر في مجال التعدين وإرشاده وتزويده بالمعلومات الكافية المتعلقة بمؤشرات التعدين.. لتتصرف مع المستثمر بمهنية وخبرة.

وفي هذا الاطار يقول: «كانت في المكتب الموريتاني للبحث الجيولوجي مشاريع ولكن معطياتها كانت سطحية»..

والوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية تعكف الآن على تعميق البحث وتطويره عن طريق الجيوفيزيا وعن طريق الحفر كذلك، فبعد حصولنا على نتيجة سطحية فإننا نعمق البحث ونطوره عن طريق الجيوفيزيا لتستدل من خلالها على أن النتيجة السطحية موجودة في العمق... ما يتطلب منك الحفر لتتأكد من المعطيات، ثم بعد ذلك تقوم بدراسة حساب الاحتياط.

وعن شركائها الميدانيين يقول المدير العام: «الوكالة الوطنية للبحوث الجيولوجية والأملاك المعدنية تفتح أبوابها أمام كل المستثمرين في المجال. سواء كانوا أجانب أو محليين.. وفي السياق نفسه ..فقد أقمنا السنة المنصرمة 2021 شراكة مع مستثمر وطني ..وعلى أساس تلك الشراكة ..قمنا بأعمال تنقيبية لصالح مستثمر موريتاني.. بعد تقديمه طلبا بالكشف عن منطقة معينة...

وعملا بمقتضى العقد نقدم لهم أعمالا بحثية ونصحبهم بتقرير واف عن المنطقة. ويضيف: الوكالة تملك مخبرا للتحاليل المعدنية مجهزا بنسبة: 98%, وتحاليله معتمدة من طرف مكتب تونسي

ويعد المخبر مكسبا مهما في مجال التعدين... باعتبار التحليل المعدني ترجع له الكلمة الفصل في أي قرار. يخص التعدين؛ لأن العينات التي تعود بها فرق العمل من الرحلة البحثية هي التي يحكم المخبر في أمرها....ليعرف من خلالها ..هل المنطقة واعدة أم لا؟ كما أوضح أن الوكالة تتعاقد بشكل مباشر مع كل فاعل أول مستثمر في مجال التعدين سواء كانوا أجانب أو مستثمرين محليين، وذلك من أجل توفير الخدمات الجيدة والمعمقة لكل المستثمرين في مجال التعدين..

وعن أهمية الخريطة الجيولوجية في مجال التعدين يقول:

« الخريطة الجيولوجية في الأصل من صلاحيات الإدارة العامة للمعادن بالوزارة الوصية، فلكي تحصل على الخريطة الجيولوجية لابد من ابرام اتفاق بين الوكالة وإدارة المعادن .. مع تحديد سقف زمني لإنجاز ذاك العمل».

وبخصوص وفرة المعادن في بلادنا يضيف المهندس الجيولوجي:» لقد حبا الله بلادنا بإنها تمثل القشرة الأرضية جميعها..ما يعني أن القشرة الأرضية تضم ثلاثة أنواع من الصخور هي:

-1 الصخور الرسوبية

-2 الصخور النارية

-3 الصخور المتحولة.

وكل هذه الأنواع الثلاثة من الصخور موجودة بموريتانيا؛ ما يعني أن كل معدن في الطبيعة عموما يتوقع أن يكون ببلادنا. وانطلاقا مما تقدم فإن مقدرات بلدنا الجيولوجية واعدة.. ولكن ما ينقصها فقط هو رفع منسوب البحث والاستثمار.. والعمل بجدية واندفاع وبإمكانيات.

ورغم أن بلادنا تحوي أكثر من 1.000 مؤشر.. إلا أن اكتشاف المؤشرات يجب أن يكون بداية حملة بحث مطول ومعمق للوصول لمقدرات المعدن.

شركة معادن موريتانيا في سطور

• هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،

• ويقع مقرها في نواكشوط، وتخضع للوصاية الفنية للوزير المكلف بالمعادن.

• وصدر قرار إنشاء الشركة عن مجلس الوزراء المنعقد في 05 مارس 2020،

• يأتي إنشاؤها وفاء بالتزامات فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني لتأطير المناجم التقليدية وشبه الصناعية.

• ووقع الوزير الأول، حينها، إسماعيل ولد بده ولد الشيخ سيديا في 28 مايو 2020 المرسوم رقم 065 - 2020 الذي يحدد قواعد تنظيم الشركة وسير عملها.

الهيدروجين الأخضر ومقدرات موريتانيا منه وخططها لإنتاجه

النبهاني ولد أمغر

خلال العقود الماضية، وصلت حرارة كوكب الأرض إلى مستويات لا تطاق، بفعل عوامل من صنع البشر وتدبيره - خصوصا في الدول المتقدمة - كان من أهمها وأخطرها الإفراط في استخدام الطاقات التي تحتوي على مادة الكربون الملوِّثة، مثل الوقود الأحفوري والفحم وغير ذلك من الطاقات غير النظيفة.

وفي مناسبات عديدة، ومن فوق أهم المنابر الدولية، دقّ الخبراءُ والمهتمون بالبيئة ناقوس الخطر، محذرين من خطر محدق يهدد كوكبنا الذي نعيش عليه، بعد تصاعد ظاهرة الاحتباس الحراري، التي تتسبب في ذوبان الجليد في المتجمِّد الشمالي، مما ينذر بفيضان المحيطات والأنهار، وجعل المساحة اليابسة على كوكب الأرض تتقلص بشكل ادراماتيكي مُرِيع.

وأمام وضع كهذا تقدم الخبراء والمهتمون في المجال بحلول عملية، كان في مقدمتها العمل على الحد من انبعاث غازات الكربون، من خلال استبدال الطاقات الأحفورية بطاقات نظيفة صديقة للبيئة.

ويعتبر الهيدروجين الأخضر، والمنظومة المنتجة له، أبرز هذه الطاقات التي تعلق عليها البشرية آمالا عراضا، لإنقاذ الأرض ومن عليها، وتوفير حلول نظيفة ومستديمة.

الهيدروجين الأخضر

يتم إنتاج الهيدروجين الأخضر، من خلال الفصل بين جُزَيْئَاتِ الماء، فمن المعروف أن الماء يتألف من الأكسجين والهيدروجين، ويتم الفصل بين الأكسجين ولهيدروجين، بواسطة جهاز كهربائي، وتستخدم في العملية الطاقة النظيفة كطاقة الهواء والشمس، وبعد الفصل يتم التحصل على أكسجين خالص - وللأكسجين استخداماته المعروفة خصوصا في المجال الصحي - وهيدروجين أخضر، ومع التحليل الكهربائي، كل ما تحتاجه لإنتاج كميات كبيرة من الهيدروجين الأخضر، هو الماء، ومحلل كهربائي كبير وإمدادات وفيرة من الكهرباء ذات المصدر النظيف.

وإذا كانت الكهرباء تأتي من مصادر متجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية، فعندئذ يكون الهيدروجين أخضر بشكل فعال، وهناك الهيدروجين الأزرق، وهو المُتَوَلِّدُ عن استخدام طاقة الغاز، وليس نظيفا، وإن كان أنظف من المتولِّد عن الطاقة البترولية.

ويَكْمُن التحدي الآن بحسب الباحثين، في نقص المعروض من أجهزة التحليل الكهربائي الكبيرة، ولا تزال الإمدادات الوفيرة من الكهرباء المتجددة تأتي بسعر باهظ، وبالمقارنة مع عمليات الإنتاج الأكثر رسوخًا، يعدُّ التحليل الكهربائي مكلفًا للغاية، غير أن هذا التحدي في طريقه إلى التراجع، بسبب التقدم التكنلوجي المتسارع.

ويمكن للهيدروجين الأخضر أن يقضي على الانبعاثات الغازية الملوَّثة، تقريبًا باستخدام الطاقة المتجددة - التي تزداد وفرتها وغالبًا ما يتم توليدها في أوقات أقل من المثالية - لتشغيل التحليل الكهربائي للمياه.

وبخصوص الاستخدامات، فمن الناحية النظرية، هناك الكثير من الأشياء المفيدة التي يمكن القيام بها باستخدام الهيدروجين الأخضر، حيث يمكن إضافته إلى الغاز الطبيعي وحرقه في محطات الطاقة الحرارية أو التدفئة المركزية، ويمكن استخدامه كمقدمة لناقلات الطاقة الأخرى، من الأمونيا إلى الهيدروكربونات

الاصطناعية، أو لتشغيل خلايا الوقود مباشرة في السيارات والسفن، على سبيل المثال.

كما يمكن استخدامه ببساطة لاستبدال الهيدروجين الصناعي الذي يتم إنتاجه سنويًا من الغاز الطبيعي والذي يصل حجمه إلى حوالي 10 ملايين طن متري في الولايات المتحدة وحدها مثلا.

والمشكلة الرئيسية في إرضاء الأسواق المحتملة لهذه المادة الحيوية مصدرِ تفكير وبحثِ العالم، هي في إيصالها إلى حيث يُحتاج إليها، فتخزين ونقل الغاز القابل للاشتعال ليس بالأمر السهل، ويستهلك مساحة كبيرة والأنابيب الفولاذية قد لا تكون فعالة في نقله، لهذا السبب، سيتطلب نقل كميات كبيرة من الهيدروجين خطوط أنابيب بمواصفات خاصة، ورغم الصعوبات البادية والتحديات الجمة فإن الأبحاث والدراسات تجري بشكل متسارع في هذا المضمار، وكل المؤشرات تؤكد أن المستقبل في عالم الطاقات سيكون بشكل كبير لهذا الوافد الأخضر النظيف ومنظومته المرتبطة به.

وبالإضافة إلى صعوبة نقل الهيدروجين الأخضر، التي ما زالت تحديا، لا يزال إنتاج الهيدروجين الأخضر مكلفًا حتى اليوم، وفي تقرير نُشر في 2019 (باستخدام بيانات من 2018)، قَدَّرت وكالة الطاقة الدولية تكلفة الهيدروجين الأخضر بما يتراوح بين 3 دولارات و7.50 دولارات للكيلو، مقارنة بـ 0.90 دولار إلى 3.20 دولار للإنتاج باستخدام إعادة تشكيل غاز الميثان بالبخار.

وسيكون خفض تكلفة المحلل الكهربائي أمرًا بالغ الأهمية لتقليل سعر الهيدروجين الأخضر، لكن ذلك سيستغرق وقتًا ونطاقًا.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن تكاليف المحلل الكهربائي قد تنخفض بمقدار النصف في المستقبل غير البعيد.

ويمثل الهيدروجين الأخضر حاليًا أقل من 1%، من إجمالي إنتاج الهيدروجين السنوي، وفقًا لـ « وود ماكنزي»، وهي مجموعة عالمية لأبحاث الطاقة والمواد الكيميائية والمواد المتجددة والمعادن واستشارات التعدين.

لكن «وود ماكنزي»، تتوقع ازدهارًا في الإنتاج في السنوات القادمة، حيث تضاعفت مشاريع المحلل الكهربائي

للهيدروجين الأخضر ثلاث مرات تقريبًا في الأشهر الخمسة التي سبقت أبريل، 2020، لتصل إلى 8.2 جيكى وات، وكانت الزيادة مدفوعة بشكل أساسي بالزيادة في عمليات نشر المحلل الكهربائي على نطاق واسع، مع 17 مشروعًا من المقرر أن تبلغ طاقتها 100 جيكى وات، أو أكثر.

ويبدو أن الهيدروجين الأخضر، يشغل بال الجميع في الوقت الحالي، فهناك الكثير من الدول التي بدأت التخطيط لمشروعات كبيرة في هذا المجال، وتعتبر موريتانيا من أوائل الدول التي بدأت التحرك في هذا الصدد، مدعومة بمؤهلات ضخمة، في مقدمتها الإرادة السياسية الجادة، والمناخ الاستثماري المشجع، والمساحات الجغرافية الكبيرة والمفتوحة، ومخزونات الطاقة المتجددة النظيفة الهائلة، ومياه المحيط التي لا تنضب.

موريتانيا والهيدروجين الأخضر: المقدرات والخطط

تتمتع موريتانيا بمكانة مميزة جدا في خريطة الدول التي بإمكانها إنتاج الهيدروجين الأخضر، بكميات كبيرة. هذه المكانة المميزة التي تتوفر عليها بلادنا، كانت هي وغيرها موضع حديث للسيد اسماعيل ولد عبد الفتاح، مكلف بمهمة في وزارة البترول والمعادن والطاقة، خصَّ به مجلة «الشعب»، حيث قال إن موريتانيا حباها الله بموقع مميز يصلح لإنتاج الهيدروجين الأخضر، بكميات كبيرة جدا، فالمنطقة التي تمتد من نواذيبو إلى انجاكو، بمحاذاة شاطئ الأطلسي، تعتبر حقلا من أفضل الحقول في العالم، القابلة لإنتاج الهيدروجين؛ ففضلا عن اتساع الحقل الذي يصل طوله قرابة سبع مائة كيلو متر، ويمكن أن يصل عرضه أكثر من مائة كيل متر في بعض المناطق، فإنه يتوفر على الطاقات النظيفة، التي تزيد احتياطاتها المؤكدة في بلادنا على أكثر من أربعة آلاف جيكى وات، ففي هذه المنطقة الساحلية لا تتوقف الرياح عن الهبوب، كما أن الشمس تسطع فيها قرابة تسع ساعات يوميا؛ وهو معدل سطوع يومي كبير، ثم إن هذه المنطقة تلامس ضفاف الأطلسي، مما يجعلها تتوفر على الماء، الذي يشكل بالإضافة إلى الطاقة النظيفة المكونين الرئيسين في صناعة الهيدروجين الأخضر.

وبيَّن السيد المكلف بمهمة، الفوائدَ الكبيرة التي سوف تجنيها بلادنا من صناعة

معلومات عامة عن موريتانيا

* المساحة: تزيد على مليون كيلومتر مربع، منها أكثر من 90% من الصحاري، مع شاطئ يزيد على 700 كيلومتر.
* الناتج الوطني الخام: بمعدل 1500دولار لكل مواطن.
* السكان: 4,6 مليون ساكن بحسب إحصائيات 2020.

مميزات صناعة الهيدروجين الأخضر:

* تتوفر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في جميع أنحاء البلد، وتقدر بأزيد من 4200 جيكى وات، منها 500 جيكى وات، صالحة للاستعمال
* طبيعة الموقع الجغرافي، مع ساحل يزيد على 700 كم على المحيط الأطلسي.
* القرب من السوقين الأوربية والأمريكية، مع وجود سوق مناجم محلي.
* توفر مساحات شاسعة لإقامة المنشآت والبنى التحتية (1 مليون كم)
* إمكانات هائلة للطاقة المتجددة، بتكلفة تنافسية
* وفرة المياه، عن طريق تحلية مياه البحر.
– مشاريع الهيدروجين الأخضر الحالية:
* مشروع أمان لشركة CWP، وهو مشروع
– يستثمر 40 مليار دولار أمريكي، من أجل الحصول على:
* 30 جيكى وات (18 جيكى وات رياح و12 جيكى وات شمسي)
* 1.7 مليون طن في السنة من الهيدروجين
* 10 ملايين طن سنويًا من الأمونيا
* أزيد من 50 مليون طن سنويًا من المياه.
* مشروع «نور» لشركة شاريوت :
* يستثمر 12 مليار دولار أمريكي، من أجل الحصول على:
* 10 جيكى وات، من طاقة الرياح والطاقة الشمسية
* 600000 طن سنويًا من الهيدروجين
* 3 مليون طن سنويًا من الأمونيا
* كميات كبيرة من الماء

الهيدروجين الأخضر، حيث أنه يساهم في تركيز المعادن من ذهب ونحاس وحديد، وهذا ما سيجعلنا بدل تصدير معادننا – خصوصا الحديد – على شكل كُتَلٍ صخرية كبيرة الحجم منخفضة القيمة، نصدرها وهي بكامل تركيزها، ونقوم باستخدامها محليا في إطار الصناعة والبناء، ويتوقعَ أن تستفيد الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «اسنيم» من هذا الموضوع استفادة كبيرة جدا، وأن تحصل على طاقة نظيفة هائلة.

و قال السيد اسماعيل ولد عبد الفتاح، إن بلادنا ومن أجل استغلال معقلن لمواردنا من الهيدروجين الأخضر، بما يعود بالنفع على دولتنا وشعبنا، أبرمت اتفاقيتين سنة 2021 المنقضية، مع شركتين عالميتين في هذا المجال هما «CWP»، التي وقعت مع موريتانيا اتفاقية في السابع والعشرين من مايو عام 2021 ومُنِحت بموجبها منطقة غير بعيدة من بو لنوار في ولاية داخلت نواذيبو، بهدف إنتاج ثلاثين جيكى وات، من الطاقة النظيفة، مما سيخولها حسب المخطط له، إنتاج 1.7 مليون من الهيدروجين الأخضر، سنويا، و10 مليون طن من الآمونياك، سنويا، وأن تقدم لموريتانيا أكثر من خمسين مليون طن من الماء الصالح للشرب سنويا، من خلال تحلية مياه البحر، و يسمى هذا المشروع «أمان».

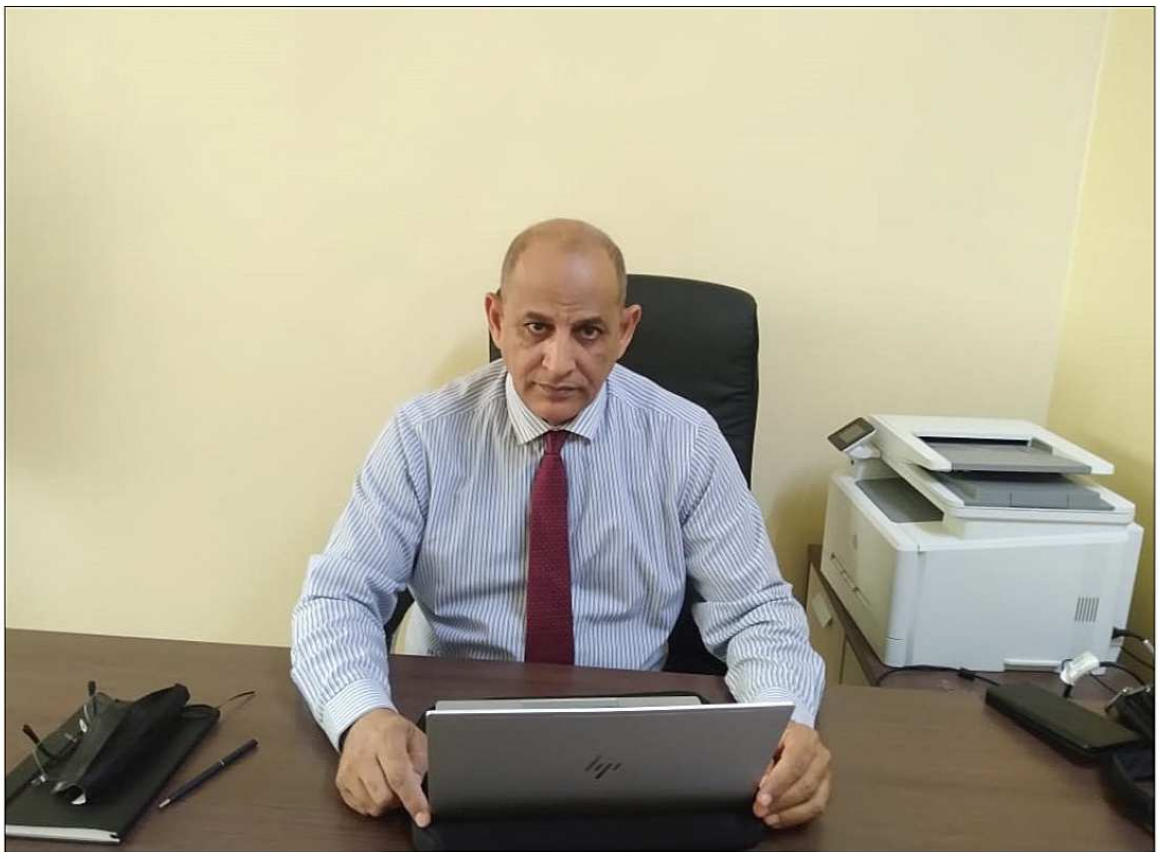

وقد أنجزت الشركة الدراسات الأولية للمشروع وكانت إيجابية كلها، وهي بصدد إجراء دراسات الجدوائية الأخيرة.

وحين يبدأ إنجاز المشروع بشكل فعلي، سيوفر من 10 آلاف إلى 15 ألف فرصة عمل.

وبعد انتهاء بناء المشروع سيوفر أكثر من 5 آلاف فرصة عمل، وهذا رقم تشغيل كبير، سيجعل هذا المشروع من أكبر المشاريع المُشَغِّلة في البلد.

أما الاتفاقية الثانية فتم توقيعها بين موريتانيا وشركة «شاريوت» في سبتمبر 2021، وهي المعروفة بمشروع «نور» وبموجبها ستنتج الشركة 10 آلاف جيكى وات، من الطاقة النظيفة، ومن المتوقع أن تعطي حوالي أكثر من ستمائة ألف طن من الهيدروجين، سنويا، وثلاثة ملايين طن من الأمونياك، سنويا، فضلا عن كميات كبيرة من الماء الصالح للشرب.

وخلال إنجاز المشروع يتوقع أن يشغل أكثر من خمسة آلاف عامل، وبعد إنجازه سوف يوفر حدود 2500 فرصة عمل دائمة.

وعن الفرص الاقتصادية الكبيرة التي سيتيحها هذان المشروعان، للبلد بشكل عام والمناطق الشمالية منه والساحلية بشكل خاص، أكد السيد المكلف بمهمة، على أهميتها وتعددها، ومن أهمها توفير المياه في المناطق الشمالية من البلاد، التي تعاني جفافا حادا ونقصا مزمنا في المياه.

وفي حال نجاح هذه المشاريع سنتمكن من توفير المياه بشكل كبير في ذلك الحيز، مما سيمكن من تنمية قطاع المعادن بشكل أفضل، وتوفير المياه لصالح التنمية الحيوانية والزراعية، في مناطق خصبة جدا وكل ما ينقصها هو الماء.

وفي الرابع والعشرين من شهر مايو المنصرم، يضيف المكلف بمهمة في وزارة البترول، تم توقيع اتفاقين جديدين مع الشركتين، المذكورتين، يمدد فترة الاتفاقين الأولَيْن تسعة أشهر قابلة للتمديد ثلاثة أشهر أخرى، بهدف إنجاز دراسات الجدوائية النهائية والبحث عن تمويل للمشروعين، وصولا إلى تهيئة الاتفاقات النهائية التي من المتوقع إبرامها

بشكل نهائي بعد عام من الآن، وسيبدأ العمل في المشروع بعد ذلك مباشرة، وهذا ما يجعل بلادنا من أوائل الدول في العالم التي ستنتج الهيدروجين الأخضر، بكميات كبيرة.

ويؤكد السيد المكلف بمهمة، أن موريتانيا اليوم أصبحت من الدول التي تذكر حين يذكر الهيدروجين الأخضر، حيث تتوفر على كل المقومات المطلوبة في هذا المجال؛ من مياه وطاقات متجددة نظيفة ومساحات شاسعة تُمَكِّنُ من إقامة المشاريع الضخمة المرتبطة بصناعة الهيدروجين الأخضر.

الحصيلة المتوقعة

- 1- تَصَدُّرُ الريادة الإفريقية في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته
- 2- مُوَرِّد طبيعي للسوقين الأوروبية والأمريكية
- 3- عميم الطاقة والمياه بأسعار مناسبة للسكان والمنتجين الصناعيين
- 4- تحسين جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي، من خلال وفرة الطاقة بأسعار تنافسية
- 5- المساهمة في التنمية الصناعية للبلاد
- 6- جلب إيرادات جديدة للدولة
- 7- خلق فرص عمل.

ونبه السيد إسماعيل ولد عبد الفتاح، إلى الموقع الاستراتيجي والحيوي الذي تتمتع به بلادنا، فهي توجد على مقربة من أهم سوقين عالميين، هما السوق الأوربية والسوق الأمريكية، وهي أمور تجعل تكلفة نقل هذه الطاقات إلى تلك الأسواق منخفضة، بالمقارنة مع نقلها من منطقة مثل الخليج العربي مثلا، وهذا ما يجعل إنتاجنا الطاقِي، يحظى بميزة تنافسية كبيرة.

وقال السيد المكلف بمهمة، إن هذه المشاريع ستساهم بالتأكيد في الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة، والتي سيصل من خلالها كل الموريتانيين إلى الطاقة بسعر مناسب في أفق 2030، مع ديمومة هذه الطاقة ونظافتها، كما ستحصل الشركات الوطنية العاملة في مجال المعادن على كميات كبيرة من الطاقة النظيفة، ستمكنها من تحقيق قفزة غير مسبوقة في مشاريعها وخططها، مما سيغير من شكلها وقدراتها وحجم أعمالها، ثم إن هذه الشركات سوف تتحصل على الهيدروجين الأخضر، الذي سيضيف قيمة إضافية لمنتجاتها، وسيحولها من صخور لا قيمة لها إلى معادن مكتملة التخصيب، وفي هذا السياق واستعدادا لتنفيذ هذه الخطط على أرض الواقع، يأتي الاتفاق بين الشركة الوطنية للصناعة والمناجم «اسنيم»، وعملاق الحديد العالمية «آرسلور ميتا» قبل أكثر من شهر، للبدء في دراسة إقامة مشروع مشترك في بلادنا سيمكن من إنتاج 2.5 مليون طن، من الحديد الخالص، ومن المتوقع أن يكون دخل موريتانيا من هذا المشروع أكبر بكثير من دخلها الحالي من تصدير حوالي 13 مليون طن من الحديد الخام، فضلا عن الفرق الهائل بين كلفة نقل 13 مليون طن و 2.5 مليون طن.

نشير ختاما إلى أن وزارة البترول والمعادن والطاقة ، نظمت في الرابع والعشرين من مايو الماضي، تحت رئاسة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بالمركز الدولي للمؤتمرات «المرابطون» في نواكشوط، ندوة حول استراتيجيات الطاقة والمعادن، بعنوان: «تسريع التحول الطاقي وإنشاء صناعة معادن خضراء في موريتانيا».

وقد تميزت هذه الندوة بحضور أبرز شركاء بلادنا في مجالي الطاقة والمعادن، ممثلين في مديري الشركات العملاقة المستثمرة في الطاقة والمعادن في العالم، وقد برهن الحضور المكثف لأبرز المستثمرين في مجال الطاقات النظيفة والهيدروجين الأخضر، على اهتمامهم ببلادنا وإدراكهم لحجم مقدراتها الهائلة في هذا المجال وفَرَادَةِ موقعها.

التحول نحو الطاقات المتجددة..

ضمان للتنمية المستدامة واستغلال الموارد بشكل أفضل

إعداد: محمد يحظيه محمد المختار

تعتبر الطاقات المتجددة أحد أهم البدائل المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تشكل امداداتها عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في حال نضوب نظيرتها التقليدية، من خلال توفير فرص عمل دائمة والمساهمة في تحسين مستويات المعيشة والحفاظ على البيئة.

ونظرا لتزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع الطاقات المتجددة، باعتبارها أحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية ولكونها طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة مما يكسبها أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وغير ذلك من المزايا الهامة، عملت موريتانيا على تنفيذ رؤية جديدة للتحول في مجال الطاقة، بهدف استغلال مواردها بشكل أفضل، وتعزيز الاستثمارات في قطاع الاستخراج والطاقة.

وإدراكا من السلطات العليا بالبلد لضرورة «تسريع انتقال الطاقة وبناء صناعة معادن خضراء في موريتانيا» فقد تم وضع استراتيجية طويلة المدى لتطوير قطاعي الطاقة والمعادن في موريتانيا، حيث أشرف فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، يوم 24 مايو 2022، بقصر المؤتمرات - المرابطون، في نواكشوط، على افتتاح ندوة منظمة من طرف وزارة البترول والمعادن والطاقة خصصت لمناقشة كافة الجوانب المتعلقة بالموضوع مع الفاعلين البارزين في القطاعين العام والخاص والخبراء في المجال.

إن سياسات التحول الطاقوي التي رسمتها موريتانيا تأخذ في الاعتبار جعل انتقال الطاقة انتقالا عادلا حتى يكون مستداما، كما يجب أن يتكيف مع ظروف وإمكانيات البلد، حيث يثير التحول الطاقوي أسئلة ومخاوف مشروعة في العديد من البلدان النامية، كما تختلف ظروف التحول الطاقوي من بلد إلى آخر، فبالنسبة للبلدان المتقدمة التي يكون فيها معدل النفاذ إلى الطاقة 100% أو أكثر، فإن الأمر يتعلق أساسًا باستبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة النظيفة.

وبالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما تلك التي لا يزال النفاذ إلى الطاقة فيها منخفضًا للغاية، فإن الأولوية هي أولاً وقبل كل شيء توفير الطاقة لكافة المواطنين.

ومع وجود كل هذه التحديات مجتمعة فقد حمل القطاع على عاتقه مسؤولية التحول الطاقوي في موريتانيا من أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها التطور الواسع النطاق للطاقات المتجددة والهيدروجين

الأخضر وقدرتها على تسريع التحول الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

ولتسليط الضوء على واقع وآفاق التحول نحو الطاقات المتجددة، أجرت مجلة الشعب لقاء مع السيد إسماعيل عبد الفتاح، المكلف بمهمة بوزارة البترول والمعادن والطاقة، المسؤول عن التحول الطاقوي والهيدروجين، أوضح فيه أن مفهوم التحول الطاقوي يعني الانتقال من طاقة ملوثة إلى طاقة نظيفة، مبينا أن الطاقة الملوثة هي الطاقات الموجودة مثل المازوت والبنزين وغيرها.

وأضاف أن محاور استراتيجية التحول الطاقوي في موريتانيا، تتمثل في الاكتفاء الذاتي من الطاقة في حدود 2030، وفي النفاذ إلى خدمة الكهرباء بهدف حصول جميع المواطنين على طاقة نظيفة، فيما يتمثل المحور الثالث في جعل الطاقة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وبين أن هذه المحاور الثلاثة مجتمعة تعمل الدولة على تنفيذها، مشيرا إلى أن البلاد تحتوي على الطاقة المتجددة أي التي تأتي من الرياح والشمس، بهدف الحصول على الاكتفاء الذاتي، مشيرا إلى أن موريتانيا تحتوي الآن على الكثير من المراكز التي تعمل بالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية، مبينا إلى أن هناك برامج أخرى قيد التنفيذ.

وأضاف أن موريتانيا تسخر بمنتوج من الطاقة الشمسية والهوائية يصل إلى 4200 جيغاوات، مشيرا إلى أن الطاقة الشمسية توجد على امتداد التراب الوطني ككل، فيما توجد الهوائية على طول الطريق الرابط ما بين نواذيبو ونواكشوط.

وبين أن بلادنا أنشأت محطات هوائية وشمسية مكنتها حتى الآن من رفع نسبة إنتاج الطاقة المتجددة إلى نحو 40% من إجمالي إنتاج الكهرباء، مشيرا إلى أن هذا يمثل أداء معتبرًا مقارنة بدول القارة، مضيفا في نفس السياق أن محطة إنتاج الطاقة الهوائية في بولنوار ستمكن من رفع نسبة المزج الطاقوي للبلاد.

وقال إن العالم اكتشف أن الطاقة الأحفورية تعتبر من ملوثات البيئة، كما تزيد من حرارة الأرض وذلك مما قد يخلف فيضانات تسبب خطرا على العالم، مشيرا إلى أن الدول المتقدمة استنتجت خطورة

هذه المواد وأصبحت في طور الانتقال من الطاقة الأحفورية إلى طاقة متجددة نظيفة، منوها إلى أن موريتانيا من خلال استراتيجية التحول الطاقوي ستكون من أولى الدول في هذا المجال.

وبخصوص الاتفاقيات التي أبرمت مع الشركات العاملة في الميدان خلال الندوة التي نظمها القطاع، قال المكلف بمهمة أنه تم توقيع اتفاقيات ليست بالنهائية تهدف إلى إعطاء الشركات الفرصة لدراسة المشاريع التي بمكنها الاستثمار فيها في هذا المجال، كما ستتم صياغة هذه الدراسة والاتفاق على الشكل النهائي لها في غضون أشهر مقبلة.

وأشار إلى أن طموح موريتانيا أن تصبح بحلول عام 2040 لاعباً رئيسياً في صناعة الهيدروجين، مبينا أن تطوير الاقتصاد الأخضر الذي يركز على الهيدروجين سيشكل عنصرًا مركزيًا في سياسة انتقال الطاقة التي تعتمدها البلاد.

وبخصوص مبادئ الإستراتيجية يقول السيد إسماعيل عبد الفتاح أنها، تأتي ضمن مجموعة من الدراسات الإستراتيجية التي أجريت خلال الأشهر الماضية بدعم من البنك الدولي، مبينا أنها دراسات كرست بشكل خاص لتطوير رؤية قطاع النفط والخطة التوجيهية لقطاع الغاز، وخارطة طريق تطوير الهيدروجين الأخضر في موريتانيا ودراسة المحتوى المحلي للصناعات الاستخراجية وكذلك دراسة إعادة هيكلة الوزارة والشركة الموريتانية للمحروقات.

وأضاف أن مبادئ الاستراتيجية تقوم على تطوير استغلال الطاقات المتجددة خصوصًا الشمسية والهوائية والكهرومائية، بوصفها مصادر غزيرة وقادرة على توفير الطلب العالمي على الطاقة، مع تطوير تكنولوجيا وتوليدها من تلك المصادر وتطوير كفاءتها في الإنتاج.

كما تقوم مبادئ الإستراتيجية أيضا، على تنمية الطاقة المتجددة في موريتانيا ضمن نطاق واسع، جنبًا إلى جنب مع إنتاج الكهرباء من الغاز، مع احترام الالتزامات الدولية بضمان أمن الطاقة، وتمكين المواطنين من الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة منخفضة.

ونشير إلى أنه وحسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فإن مستوى إنتاج الطاقة المتجددة سيصل إلى 85% من إجمالي إنتاج الكهرباء في العالم بحلول عام 2050، مقارنة بـ 25 % فقط عام 2015، وذلك مع تقدّم مسار التحول الطاقوي وتطوير الوسائل التكنولوجية الكفيلة بتحفيز إنتاج الطاقة البديلة وتحسين كفاءة تخزينها وتحويلها إلى وقود سائل للتعويض عن الوقود الأحفوري بشكل نهائي وشامل.

وبخصوص أهداف الاستيراتيجة يضيف المكلف بمهمة أنها تتمثل في، التموقع الاستراتيجي لموريتانيا في مجال طاقة المستقبل، والحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة منخفضة، إضافة إلى تطوير صناعة الهيدروجين الوطنية التي تغطي سلسلة القيمة بأكملها، وتطوير صناعة تعدين خالية من الكربون، وخاصة للحديد، التي تمتلك بلادنا احتياطيات كبيرة منها .

كما تهدف الاستيراتيجية أيضا إلى إنتاج كميات كبيرة من مياه الشرب بما يتيح تلبية احتياجات السكان وتطوير النشاط الزراعي في المناطق القاحلة والمعزولة، والتنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية للبلد بما في ذلك خلق فرص العمل وبناء القدرات.

وبين أن الإستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقة، والتي تدخل في إطار الإستراتيجية الوطنية للتحول الطاقوي ترمي إلى ثلاثة أهداف أساسية:

- تعزيز الأمن الطاقوي للبلاد وضمان إمدادها من الطاقة العصرية ذات موثوقية عالية من خلال تطوير مواردنا من الغاز والطاقات المتجددة على وجه الخصوص.
- ضمان نفاذ جميع المواطنين الموريتانيين إلى الكهرباء في أفق عام 2030، ورفع نسبة النفاذ إلى ما يقارب 100% بحلول عام 2024 في المناطق الحضرية ومضاعفة النسبة في الوسط الريفي.
- جعل قطاع الطاقة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن خطة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص وخفض أسعار الطاقة والرفع من العرض لتطوير القطاعات الإنتاجية، وقطاع التعدين، والصيد، والصناعة، والزراعة، والتنمية الحيوانية، وكذلك الصناعة التقليدية والقطاع غير المصنف الذي تعتمد عليه شرائح كبيرة من المواطنين الفقراء. وفي هذا السياق، هناك سلسلة من المشاريع والمبادرات جارية لتطوير الكهرباء القائمة على الغاز («تحويل الغاز إلى الطاقة») ونقل الغاز إلى مناطق التعدين وكذلك لتطوير الجهد العالي لربط جميع عواصم الولايات في شبكة مترابطة.

نشير إلى أن موريتانيا تحتل -بمقدراتها الهائلة من الشمس والرياح والمساحات الشاسعة - صدارة دول العالم المهيأة بشكل طبيعي للعب أبرز الأدوار في إنتاج الطاقة النظيفة وتطويرها واستضافة المشاريع المرتبطة بها. ولمواكبة تلك التحولات، أطلقت موريتانيا سنة 2020 مسار إعداد إستراتيجية وطنية طموحة لتحول قطاع الطاقة، ترتكز على الاستغلال الأمثل لإمكانات البلاد الهائلة من الغاز والطاقات المتجددة على المديين المتوسط والبعيد.

وتستغل موريتانيا بالتعاون مع دول منظمة استثمار نهر السنغال حاليًا سدين لإنتاج الطاقة الكهرومائية بقوة تتجاوز 300 ميغاوات، موزعة بين دول المنظمة، كما تعمل على تطوير عدة سدود أخرى من أجل مضاعفة قدراتها الإنتاجية خلال السنوات المقبلة.

ومن المتوقع اكتمال مشاريع خطوط الجهد العالي لنقل الكهرباء إلى مناطق التعدين الكبرى في الشمال خلال سنة 2022.

مسار التحول الطاقوي

سيتم مسار التحول الطاقوي في موريتانيا وفق ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى من 2022 إلى 2027 حيث سيجري تطوير موارد النفط والغاز في البلاد من خلال تعزيز الشراكة مع شركائنا الكبار من القطاع الخاص، BP ، Kosmos، وكذلك مع SHELLوTOTAL EnergiesوCAIRN وغيرها.

وخلال هذه المرحلة، ستكون الأولوية للتنفيذ التدريجي لخيارات تثمين موارد الغاز التي يجري تحديدها ضمن الخطة الرئيسية لتنمية موارد الغاز والنفط.

- المرحلة الثانية 2027-2030 حيث ستكون مرحلة توطيد وتوسيع مشاريع تطوير الغاز وكذلك بدء برامج إدخال تقنيات الحد من الكربون خاصة في القطاع المعدني، وبدء تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق.
- المرحلة الثالثة من سنة 2030 وما بعدها ستكون فترة تطوير واسع النطاق للأمونياك وإنتاج الهيدروجين الأخضر في موريتانيا، ومن المحتمل ان تبلغ مشاريع الغاز ذروتها خلال هذه المرحلة.

الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم:

رافد أساسي في مجال التنمية المحلية وأداة فعالة في خدمة محاربة الفقر والهشاشة

جهود معتبرة لمساعدة السكان المحليين في الولوج إلى الخدمات الأساسية

إعداد: البو ولد الواقف/سالكن اعل بوه

تحتل الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم، مكانا مميزا في المنظومة الاقتصادية الوطنية كما تعتبر فاعلا كبيرا في المجالات التنموية والاجتماعية في البلد، فبالإضافة الى الجهود الكبيرة التي تلعبها الشركة في مجال تعزيز الاقتصاد الوطني في البلد بشكل عام،فإنها تقوم أيضا بدور حيوي وفعال في مجال التنمية المحلية على مستوى ولايتي انواذيبو وتيرس الزمور، وذلك من خلال ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية ومحاربة الفقر،عبر تحسين الظروف المعيشية للسكان في هذه الولايات.

وتتبوأ الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، من خلال هيئة خيرية اسنيم التي تعتبر الذراع الاجتماعي أول رتبة ضمن المزودين بالبنية التحتية والخدمات الأساسية لتحقيق التنمية المتكاملة والمستديمة في محيطها الجغرافي.

ويحظى الجانب الاجتماعي باهتمام متزايد ضمن الرؤية الاستراتيجية للشركة، وذلك من خلال العمل على ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية ومحاربة الفقر من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان في كل من انواذيبووازويرات، إضافةإلى العمل على تحسين الخدمات الاجتماعية في مجالات الماء الصالح للشرب والصحة والتعليم والبنى التحتية وتشجيع النفاذ إلى التمويلات وتحفيز إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة في هذه الولايات والمناطق المحاذية للسكة الحديدية.

ويأتي الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية في هذه المناطق والذي شهد تطورا خلال السنوات الاخيرة، وفق استراتيجية جديدة اعتمدتها السلطات العمومية في البلد مؤخرا تتمثل في منح الاولية فيما يتعلق بالمشاريع الممولة من طرف الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم،في إطار تدخلاتها الاجتماعية إلى التجمعات السكنية والمجالس البلدية في كل من ولايتي داخلت انواذيبووتيرس الزمور.

جهود لتحسين ظروف العمال

شكل الاهتمام بالعامل وتحسين ظروفه المعيشية إحدى اهم المرتكزات التي تقوم عليها استراتيجية الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم، ضمن سعيها الدؤوب الرامي لمساعدة العامل في تجاوز التحديات التي يمكن أن تكون عائقا أمام لعب الدور المنوط به في المساهمة في تطوير الشركة وزيادة إنتاجها.

ويتجلى هذا الاهتمام في نواحي عدة من أبرزها المجال الصحي والتعليمي ودعم المواد الغذائية الموجهة للعمال، إضافة إلى العديد من التدخلات الاجتماعية كان لها دور كبير في تحسين الظروف المعيشية للعمال وأسرهم.

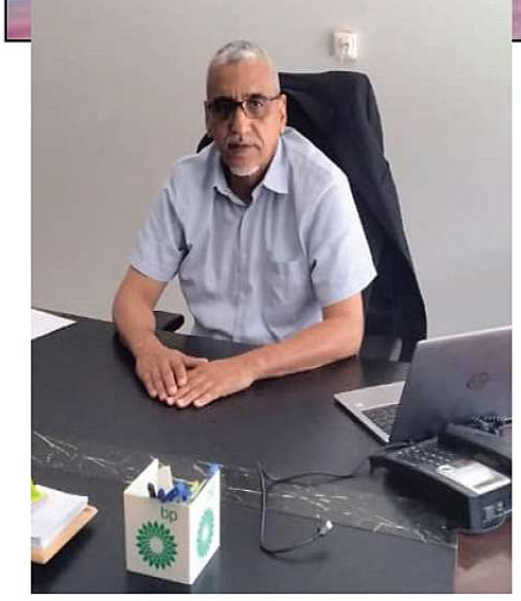

ولتسليط الضوء على هذه الجوانب التقت الوكالة الموريتانية للأنباء بمدير الاتصال والعمل الاجتماعي في الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم، السيد اباه ولد شماد حيث أوضح أن الشركة تقوم بجهود كبيرة في المجال الاجتماعي لصالح العمال واسرهم وهو

ماساهم بشكل كبير في التحسين من ظروفهم المعيشية، مبرزا أن هذه الجهود شملت عدة مجالات من ضمنها التعليم والصحة ودعم المواد الغذائية الموجهة للعمال، إضافة إلى تقديم إعانات وامتيازات لصالح العمال للتخفيف من الآثار المترتبة عن جائحة كورونا.

قرارات تصب في صالح العمال والتحسين من قدرتهم الشرائية

وأكد المدير، أن هذه السنة عرفت جملة من القرارات التي كانت في مجملها لصالح العمال والتحسين من قدرتهم الشرائية، وذلك في إطار العناية التي توليها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم للاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر راس مال الشركة الأساسي تمثل ذلك في زيادة عامة للأجور ورواتب تحفيزية وزيادة لبعض العلاوات حيث بلغت الزيادة العامة للأجور 12%للعمال اليدويين و10% للعمال المهرة والاطر، كما تم تقديم تحفيزات عامة تبلغ 7رواتب بالنسبة للعمال اليدويين ومبلغ 100000 أوقية قديمة لكل عامل يدوي وستة رواتب بالنسبة للعمال المهرة وخمس رواتب بالنسبة للأطر.

وأضاف، ان من جملة القرارات التي تم اتخاذها في إطار تحسين قدرة العمال الشرائية هي الموافقة على الزيادة المعتبرة للعلاوات شملت علاوة بدل السكن بنسبة 20 % علاوة العزلة بازويرات بنسبة 30 % وعلاوة الاعياد الدينية حيث تمت زيارتها بمبلغ 16000 اوقية قديمة، إضافة إلى علاوة رجال الاطفاء بنسبة 50 % وعلاوة الخطر بنسبة 200 %، كما تمت زيادة الغلاف الاجتماعي بنسبة معتبرة ليصل إلى مليار أوقية قديمة.

4 مليارات لتحسين الخدمة الصحية الموجهة للعامل خلال سنة 2021

وفي هذا الإطار أكد مدير الاتصال والعمل الاجتماعي، أن الشركة قامت بجهود كبيرة في المجال الصحي مكنت من تحسين وتقريب الخدمة الصحية المقدمة للمواطن بصفة عامة وللعامل وأسرته بشكل خاص، مبرزا أن الشركة أنفقت خلال سنة 2021 أزيد من أربعة مليارات اوقية قديمة في المجال الصحي، وجهت نحو توفير المواد الاولية والمدخلات الطبية واجور العمل في العيادات التابعة للشركةوالتكفل بنقل المرضى من العمال او أسرهم وحتي جميع الحالات في ازويرات التي تستعصي على المستشفى الجهوي هناك، إضافة إلى المصاريف الناجمة عن إدخال تحسينات كبيرة في العيادات التابعة للشركة وهي التحسينات التي مكنت من زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه العيادات لأكثر من 100 سرير في كل عيادة من العيادتين التابعة للشركة.

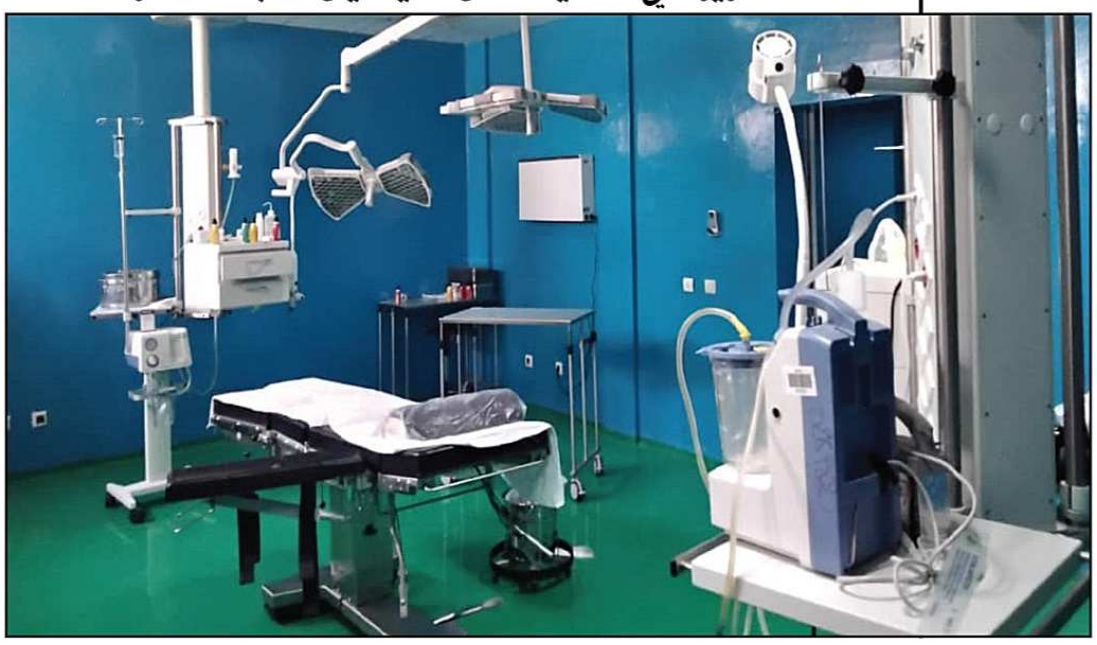

وأضاف،أن هذه التحسينات شملت غرف العمليات والمعدات والأجهزة المسؤولة عن الكشف إضافة الى مختبر للتحاليل مجهز بكافة الوسائل الضرورية وجناح للأمومة والطفولة، كما تنضاف إلى هذه الجهود المتعلقة بتقريب الخدمة الصحية من العمال المراكز الصحية المتخصصة في طب الشغل الموجودة على طول السكة الحديدية وهذه المراكز لها دور مهم وأساسي في الاطلاع على ظروف العمال ومدى قدرتهم على أداء المهام المطلوب منهم،إضافة إلى الاستشارات الطبية التي تقدمها في بعض الأحيان لهؤلاء العمال.

وبين المدير، أن التحسينات في المجال الصحي مكنت خلال سنة 2021 من تقديم 128 ألف استشارة طبية وإجراء 900 عملية جراحية وإجراء 4400 فحص مخبري وقرابة 4500 فحص بالأشعة، كما بلغ عدد أيام الحجز الطبي 11500، إضافة إلى ستة آلاف تدخل في مجال طب الأسنان، فيما بلغت الولادات 631 ولادة.

جهود موازية للسلطات العمومية في تكوين الكادر البشري

لا يقتصر دور الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم على التدخلات الاجتماعية لصالح العمال واسرهم فقط بل تقوم بجهود موازية للسلطات العمومية في تكوين الكارد البشري وفي هذا الإطار اوضح مدير الاتصال والعمل الاجتماعي، إن تدخلات الشركة لاتقتصر على الجانب الاجتماعي فقط، وإنما هناك استراتيجية معتمدة من طرف الشركة تقوم بالمساهمة في تكوين وتأطير الكادر البشري الموريتاني من خلال التكفل بالمصاريف الدراسية للمتفوقين من الطلاب في الخارج من ابناء العمال في الشركة، حيث يتم توجيههم للتخصصات المتعلقة بالهندسة والطب والإدارة، مبرزا ان حجم الغلاف لهذه العملية خلال السنة الماضية بلغ 371 مليون أوقية قديمة.

وأضاف أن هذه السنة قامت الشركة بالتكفل بالمصاريف الدراسية لـ 79 طالبا تم منحهم إلى الخارج وذلك في إطار برنامج تعتمده الشركة منذ سنة 2000، وقد مكن حتى الآن من تخرج 350 طالبا متخصصا في عدة مجالات من ضمنها الهندسة والطب والإدارة، وبتمويل ذاتي من الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم.

تخصيص أزيد من مليار أوقية قديمة لدعم المواد الغذائية الموجهة للعمال

وفي هذا الإطار أوضح مدير الاتصال والعمل الاجتماعي، أن الشركة تقوم بدور كبير لمنع ارتفاع سعر المواد الغذائية الموجهة للعمال،حيث حافظت هذه المواد على أسعارها منذ سنة 2011 رغم التغيرات التي طرأت عليها في الأسواق العالمية، لكن الشركة استمرت في تحمل الزيادات المترتبة عن الارتفاع المتواصل لأسعار المواد الغذائية،حيث بلغت التكلفة المترتبة عن ذلك خلال السنة الماضية أزيد من مليار أوقية قديمة، وذلك في مسعى من الشركة لمنع التأثيرات المحتملة لارتفاع اسعار المواد الغذائية على العمال وأسرهم،كما تقوم الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم وضمن خدماتها المقدمة للمواطنين بصفة عامة وللعمال وأسرهم بصفة خاصة بنقل أزيد من 20 ألف مواطن سنويا من خلال عربات القطار، إضافة إلى شحن مئات الأطنان من البضائع سنويا.

خيريـــة اسنيـــم..

الذراع الاجتماعي للشركة الوطنية للصناعة والمناجم

مشاريع تنموية يتجاوز غلافها المالي 5 مليارات لصالح ولايتي داخلت انواذيبو وتيرس ازمور

تقوم هيئة خيرية اسنيم بجهود كبيرة في التنمية المحلية في كل من ولايتي داخلت انواذيبو وتيرس الزمور، وذلك عبر تنفيذ حزمة من البرامج التنموية والاجتماعية لصالح السكان في هذه الولايات وتشمل هذه التدخلات العديد من القطاعات ذات الصلة بحياة السكان ومن أبرزها الصحة والتعليم والماء الصالح للشرب والبنى التحتية،وذلك وفق برنامج أعد بالتشاور مع السلطات الإدارية والمنتخبين في الولايتين.

ويعود تحقيق هذه النتائج بفضل تضافر عدة عوامل من ضمنها التعاون بين الفاعلين المحليين وإدارة خيرية اسنيم، وذلك من خلال التوفيق بين حاجات السكان المعنيين وخطة العمل المعتمدة، مع الإمكانات والموارد المتاحة، بحيث لاتمكن هذه المقاربة التشاركية من التركيز بشكل أفضل على الطوارئ والأولويات فحسب، بل تسمح كذلك باستخدام أكثر عقلانية وشفافية للموارد المتاحة للخيرية.

ولتسليط الضوء على تدخلات الشركة في المجال الاجتماعي في ولايتي داخلت انواذيبو وتيرس الزمور التقت الوكالة الموريتانية للأنباء بالمدير العام لهيئة خيرية اسنيم، السيد محمد محمود ولد سيدينا، حيث أكد أن خيرية اسنيم قامت خلال السنة الماضية بإنجاز العديد من المشاريع التنموية في ولايتي داخلت انواذيبو وتيرس الزمور، شملت الصحة والتعليم والماء الصالح للشرب والكهرباء والبنى التحتية، خاصة في مايتعلق منها بالأسواق وشراء المعدات الخدمية لصالح التجمعات المحلية، إضافة إلى الجانب الاجتماعي المتعلق بمساعدة الفئات الكريمة المحتاجة، خاصة المعوقين والنساء معيلات الأسر والأشخاص المعدمين، كما تتدخل في بعض المواسم خاصة خلال الشهر الفضيل «رمضان» عبر مساعدات للائمة والمؤذنين وشيوخ المحاظر،بالإضافة إلى الحالات الطارئة التي يمكن أن تحدث في هذه الولايات.

نصيب ولاية داخلت انواذيبو 590 مليون أوقية قديمة

وأوضح المدير العام لهيئة خيرية اسنيم، أن الغلاف المالي الذي خصصته خيرية اسنيم خلال سنة 2021 كان لولاية داخلت انواذيبو نصيب منه بلغ 590مليون أوقية قديمة، تم توجيهها للتنمية المحلية في التجمعات المحلية والقرى المحاذية للسكة الحديدية وشملت على وجه الخصوص التعليم والصحة والكهرباء والبنى التحتية.

وأضاف أن نصيب الأسد من هذه التمويلات حظيت به بلدية انواذيبو التي كان نصيبها قرابة 450 مليون أوقية قديمة وجه أغلبها للتعليم على مستوى انواذيبو،حيث تم تأهيل وتوسعة العديد من مؤسسات التعليم بشقيه الأساسي والثانوي، فيما حصلت بلدية بولنوار على قرابة 50مليون أوقية قديمة وجهت نحو الصحة والتعليم عبر توفير معدات مدرسية وتوسعة لخمسة أقسام مدرسية، إضافة إلى دعم التنمية المحلية وتقديم مساعدات اجتماعية في هذه البلدية.

وأضاف المدير، أن بلدية اتميمشات استفادت، ضمن المبلغ الموجه للولاية، من قرابة 45 مليون أوقية قديمة وقد استفادت منها قطاعات الصحة والتعليم والتنمية المحلية،إضافة إلى إعادة تأهيل بئر احميميم، كما استفادت بلدية إنال وقرى لقريدات، وبنعميره، وشوم في ولاية آدرار من تمويلات معتبرة ضمن هذا البرامج تم توجيهها للتنمية المحلية على مستوى هذه القرى.

نصيب ولاية تيرس زمور يزيد على 3 مليارات أوقية قديمة

وأضاف المدير، أن نصيب الأسد من تمويلات خيرية اسنيم لسنة 2021 حظيت به ولاية تيرس الزمور، حيث بلغ حجم التمويلات المخصص لهذه الولاية أزيد من3،4 مليار أوقية قديمة موجه بالأساس للصحة والتعليم والكهرباء والبنى التحتية وشمل ذلك جميع المقاطعات التابعة للولاية.

وأكد أنه على مستوى مقاطعة ازويرات، فيما يخص بالتعليم قامت الخيرية بتوفير وتوزيع الأدوات المدرسية على بعض المؤسسات التعليمية وتوفير بعض التجهيزات المكتبية من مقاعد وأجهزة كمبيوتر وساحبات،كما تم إعادة تأهيل وتوسعة 12مؤسسة تعليمية وتجهيز وتأهيل ورشة الثانوية الفنية،كما قامت خيرية اسنيم بتدخلات في المجال الصحي في مقاطعة ازويرات، حيث تم دعم الطواقم الطبية المداومة وشراء بعض الأدوية والمعدات الطبية، وإعادة تأهيل المركز الصحي في حي «الحيط» وتوفير بعض التجهيزات المكتبية للإدارة الجهوية للصحة.

وأوضح المدير العام لهيئة خيرية اسنيم،أن قطاع المياه شكل أيضا محورا بارزا ضمن تدخلات الخيرية على مستوى مقاطعة ازويرات، وتمثل ذلك في شراء 3 صهاريج لتوزيع المياه في الأحياء والمناطق التي لاتتوفر فيها الشبكة كما تم القيام بمشروع مازال قيد الإنجاز، وهو توسعة محطة تحلية المياه المالحة في ازويرات وتوسعة الشبكة الكهربائية في حي السلام بالترحيل.

وأشار المدير العام، إلى تدخلات الخيرية في المجال الديني في إطار عملية إفطار

الصائم، وذلك بصرف إعانات ومساعدات للأئمة والمحاظر والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، كما قامت في مجال التنمية المحلية، بشراء شاحنة متعددة التفريغ لنقل الأوساخ والنفايات وكذلك شراء شاحنة أخرى معدة لتفريغ مجاري منظومة الصرف الصحي وشراء تجهيزات لصالح شبكات الشباب والمجتمع المدني،كما قامت الخيرية بدعم المؤسسات وذلك بصرف مساهمة في دعم تسيير المجلس الجهوي لولاية تيرس الزمور وصرف مساهمة في دعم تسيير بلدية ازويرات وتوفير معدات مكتبية وتوفير مولدين كهربائيين.

وعلى مستوى مقاطعة افديرك أوضح المدير العام أنه في مجال التعليم قامت الخيرية بتوفير وتوزيع الأدوات المدرسية على المؤسسات التعليمية وتوفير الطاولات المدرسية لمدارس المقاطعة وفي مجال الصحة قامت الخيرية كذلك بدعم الطواقم الطبية المداومة والمساهمة في تحمل تكاليف صيانة ومحروقات سيارة الإسعاف وتوفير بعض الأدوية للنقاط الصحية وإعادة تأهيل المركز الصحي وتوفير مولد كهربائي للمركز الصحي، كما قامت الخيرية في مجال توفير المياه بالنسبة لمقاطعة افديرك ببناء عمبر وخزان مياه في منطقة السبخة (قيد الإنجاز) وبناء خزان للمياه في قرية اتواجيل وبناء مسلخة مجهزة في نفس القرية وبناء خزانات وتسييج لصالح التعاونيات الزراعية في فديرك (قيد الإنجاز)، كما قامت الخيرية بصرف مساهمة في دعم تسيير البلدية وتجهيزات مكتبية لكل من البلدية والمقاطعة.

أما على مستوى مقاطعة بير امكرين فقد أوضح المدير، أن الخيرية قامت بعدة تدخلات في مجال التعليم والصحة من خلال تقديم تجهيزات ومعدات لصالح هذه المنشآت، كما تم صرف مساعدات لصالح الأئمة والمحاظر والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى المساهمة في دعم التنمية المحلية في المقاطعة من خلال بناء سوق بلدي وعمبر وتوفير شاحنات لنقل الأوساخ ودعم الأنشطة الشبابية وتأهيل مبنى المقاطعة القديم وتجهيز قاعة اجتماعات للمقاطع.

تدخلات لصالح متقاعدي اسنيم

وأكد المدير أن خيرية اسنيم تنفذ برامج اجتماعية مهمة لصالح جميع متقاعدي الشركة وصل غلافها المالي خلال السنة الماضية 180مليون أوقية قديمة، ومن ضمن هذه البرامج تكفل الهيئة بجميع رسوم الصندوق الوطني للضمان الصحي المستحقة على متقاعدي اسنيم من الصندوق، كما تتولى جميع المراحل المتعلقة بدراسة ملف المتقاعد ودفعه الى الجهات المختصة ومتابعته حتي يتسلم رقم التسجيل المقدم من الصندوق ،كما تتحمل الخيرية وضمن برنامجها الاجتماعي المتعلق بمساعدة متقاعدي اسنيم بتكملة معاش من يقل معاشهم عن تسعين الف أوقية قديمة من متقاعدي اسنيم، حيث تقوم الهيئة بدفع الفارغ حتى يصل المعاش للمتقاعد إلى الحد الأدنى وهوتسعين ألف اوقية قديمة.

وأضاف المدير أن الهيئة تقوم بتقديم مساعدات للعديد من التعاونيات للمتقاعدين في كل من ازويرات ونواذيبو، كما يتم أيضا تقديم المساعدة ممن لهم ملفات طبية تقتضي الحاجة دعمهم.

حفر آبار لصالح التجمعات الموجودة على السكة الحديدية

وفي هذا الإطار أوضح المدير العام لخيرية اسنيم أن هيئته قامت خلال هذه السنة ببرنامج طموح يوازي تدخلاتها الاجتماعية يتمثل في البحث عن نقاط للمياه يمكن أن تكون موجودة بمحاذاة السكة

الحديدية من أجل توفير المياه لصالح السكان المحليين وقطعان الماشية الموجودة في هذه المنطقة، كمايأتي ذلك لتخفيف الضغط على القطار الناجم عن نقل المياه من بلدية بولنوار لصالح هذه التجمعات والأخطار التي قد تنجم عن ذلك من حوادث.

وأضاف أن هذا البرنامج مكن من العثور على نقاط للمياه في بعض المناطق بمحاذاة السكة الحديدية وهو ما جعل الهيئة تباشر الحفر في هذه المناطق، حيث تمكنت من حفر عشر آبار وتجهيزها بمضخات الطاقة الشمسية وتوفير خزانات مرتفعة،إضافة الى احواض سقاية للمواشي، مبرزا أن إنجاز العديد من شبكات المياه الرعوية في بلديات بولنوار وانال واتميمشات سيساعد المنمين بالانتجاع في المناطق الرعوية التي كانت ندرة المياه تقف في وجه الاستفادة من مراعيها الخصبة.

تدخلات خاصة للهيئة

وتتمثل هذه التدخلات حسب المدير العام للهيئة في حيث تم بناء ملعب رياضي عصري في حي كانصادو يتوفر على الوسائل الضرورية والمعايير الفنية المعتمدة في هذا المجال،كما تم تمويل تعاونيات ثقافية ورياضية تابعة لعمال الشركة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم.

أرقام من داخل القطاع

هناك حزمة مشاريع منفذة من طرف خيرية اسنيم لصالح التجمعات المحلية في ولايتي داخلت انواذيبو وتيرس الزمور، ويبلغ غلافها المالي أزيد من 5 مليارات موزعة على النحو التالي:

* الغلاف المالي لولاية داخلت انواذيبو قرابة 590 مليون أوقية قديمة موزعة على النحو التالي:
- بلدية انواذيبو 45 مليون أوقية جديدة
- بلدية بولنوار 5 مليون أوقية جديدة
- منطقة لقريدات 5,0 أوقية جديدة
- بلديةانال 800 الف أوقية جديدة
- اتميمشات 5,4مليون أوقية جديدة
- بنعميرة 2مليون أوقية جديدة

* شوم في ولاية آدرار 8 مليون أوقية جديدة
* اتواجيل 2 مليون أوقية جديدة
* ولاية تيرس الزمور أزيد من 3 مليارات أوقية قديمة
- بلدية افديرك 10 مليون أوقية جديدة
- بلدية ازويرات 313 مليون أوقية جديدة
- بيرامكرين 10 مليون أوقية جديدة

* تدخلات عامة أزيد من 10 مليون أوقية جديدة
* المتقاعدون أزيد من 18 مليون أوقية جديدة
* تدخلات خاصة (أساسا الآبار) قرابة 8 مليون أوقية جديدة.

في ظل التحولات العالمية..

سعي رسمي لجعل موريتانيا مركزا للطاقة بالمنطقة

إعداد/ محمدن ولد إسلم

نظمت وزارة البترول والمعادن والطاقة يوم 24 مايو الماضي في نواكشوط ندوة حول استراتيجيات الطاقة والمعادن تحت شعار «تسريع التحول الطاقي» وإنشاء صناعة معادن خضراء بموريتانيا تحت سامي إشراف فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

وشارك في الندوة التي نظمتها وزارة البترول والمعادن والطاقة عدد من مديري شركات المعادن والغاز والطاقة العاملة بالبلاد.

وأكدت العروض التي قدمت خلال الندوة على المستقبل الواعد لمشاريع الطاقة في موريتانيا وعلى أهمية موريتانيا كمركز مستقبلي لإنتاج وتوزيع الطاقة بالمنطقة.

وفي كلمة افتتاحية للندوة أكد معالي وزير البترول والمعادن والطاقة السيد عبد السلام ولد محمد صالح أن الهدف من الندوة هو ضمان أمن الطاقة وتمكين السكان من الحصول على طاقة نظيفة وبتكلفة منخفضة، وجعل الطاقة مركزا للنمو الاقتصادي بالبلاد.

المدير التنفيذي لشركة كوسموس: المستقبل مشرق

وفي عرضه حول آفاق تطوير قطاع الغاز في موريتانيا، قال آندرو جي انجليس، الرئيس التنفيذي لشركة كوسموس أنرجي «إنه لشرف لي أن أكون حاضرا اليوم في نواكشوط في هذا الحدث المهم حيث يتصارع العالم مع تحديات ثلاثية تتعلق بالأمن الطاقي، الانتقال الطاقي لمستقبل منخفض الكربون وطاقة منخفضة التكلفة».

وأكد أن شركته تبحث عن مستقبل يمكن فيه لموريتانيا أن تلعب دورها في الانتقال العادل الذي يجمع بين الولوج إلى الطاقة الميسرة والعائدات من الغاز الطبيعي المسال منخفض الكربون والازدهار للشعب ويدعم النمو لصناعة متجددة وليدة.

وأنها قد مرت عشر سنوات على المبادرة المشتركة مع الشركة الموريتانية للمحروقات بوزارة البترول والمعادن والطاقة مع الالتزام والرغبة في العمل هنا دون توان.

وقال إن سنوات من الاستثمارات القليلة والأحداث المأساوية في أوكرانيا أدت إلى تدافع يائس لإيجاد طريق أفضل إلى الأمن الطاقي للجميع وخاصة في أوروبا حيث ما يزالون يحافظون على هدف صناعة التحدي من خلال اتفاقية باريس وتأمين الطاقة الميسرة.

وقال إن هدفه اليوم هو رسم رؤية استراتيجية لموريتانيا تلعب من خلالها دورا محوريا في كل من تسريع التحول الطاقي كما يقترح ذلك شعار المؤتمر وجلب مصادر منخفضة التكاليف، وطاقة منخفضة الكربون يصبو إليها العالم وخاصة أوروبا.

وقال إن الغاز في مشروع GTA)) أو ما يُعرف بمشروع السلحفاة الكبير (آحميم) يحتوى على نسبة هامشية قليلة جدا من ثاني أكسيد الكربون تجعله نظيفا ورخيصا للإنتاج وتلك الميزة الأهم التي تميزه عن مصادر الغاز العالمية، وإن موريتانيا وشركاءها سينتجون الغاز من المرحلة الأولى من المشروع GTA)) لسنوات عديدة قادمة.

بول رولنسون:
دعم الاقتصاد المحلي أولوية بالنسبة لنا

أما الرئيس التنفيذي لشركة كينروس غولد بول رولنسون فقد قدم عرضا حول فرص الطاقة المتجددة لتطوير المعادن في موريتانيا قال فيه إنه سعيد بنقاش وجهة نظر كينروس حول فرص الطاقة المتجددة لتطوير المعادن في موريتانيا.

وأكد أن دعم الاقتصاد المحلي أولوية كذلك بالنسبة لهم، حيث في عام 2021 وحده أسهمت الشركة أكثر من 300 مليون دولارا لدعم الاقتصاد الموريتاني بالدفع للحكومة وموردي البلد والرواتب ودعم المجتمعات.

ونوه إلى أن إيجاد فرص العمل هو استفادة أخرى ملموسة ومهمة يمكن أن تجلبها الشركات في المجتمعات المضيفة، وأنه سعيد بأنه منذ اكتسبت كينروس شركة تازيازت ارتفعت نسبة القوة العاملة المحلية من نسبة 85% لتصل اليوم إلى نسبة 97% جالبة كثيرا من الفرص للموريتانيين.

مدير شركة «بي بي» البريطانية للبترول:
مشروعنا بموريتانيا كبير وعالمي المستوى

من جهته قدم غوردن بيرل نائب المدير التنفيذي لشركة «بي بي BP» المكلف بالعمليات والإنتاج عرضا تحت عنوان «جعل موريتانيا مركزا متكاملا للطاقة والغاز والطاقات المتجددة».

وقد أكد أن اكتشاف حقول الغاز أمر مثير للحماس دائما ولكن تحويل هذه الاكتشافات إلى إنتاج واستفادة البلد منها هو هدفنا الأساس وأن ذلك هو ما يسعون لتحقيقه في موريتانيا.

وأضاف: «مشروعنا بموريتانيا كبير وعالمي المستوى وهو قادر على إحداث تغيير حقيقي بالبلد وفي التحول العالمي الجاري بمجال الطاقة، كما يعتمد نجاح عملية انتقال الطاقة على تأسيس شركات صحيحة وهو ما حققناه بالفعل حيث تستمر شراكتنا مع وزارة البترول والمعادن والطاقة الموريتانية».

أما ممثلة البنك الدولي بموريتانيا السيدة كريستيانا سانتوس فقد قالت إنها تثمن جهود موريتانيا في إنشاء سياسة طاقوية كسياسة في إطار مشروع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والتي تحدد الخطوط العريضة لتطوير قطاع البترول والطاقة من أجل اقتصاد أخضر وشامل وهو هدف مشترك بين البنك الدولي وموريتانيا.

آدونيس برولوس:
مستقبل الطاقة في موريتانيا إيجابي جدا

وعلى هامش هذه الندوة أجرت الوكالة الموريتانية للأنباء لقاء مع السيد آدونيس برولوس، المدير التنفيذي لشركة شاريوت البريطانية قال فيه إنهم سعداء بتوقيع الاتفاقية الإطارية مع الحكومة الموريتانية في إطار المشروع المتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر «نور» الذي يصبون من خلاله إلى إنتاج 10 جيجاوات من الطاقة وثمن السيد آدونيس مناخ الاستثمار في البلاد واصفا إياه بأنه إيجابي جدا وأن الحكومة ممثلة في وزارة البترول ومعالي الوزير عبد السلام ولد محمد صالح قد خلقت جوا مناسبا للاستثمارات الأجنبية.

وعن مستقبل الطاقة، قال السيد آدونيس برولوس إنه إيجابي جدا وأنه إذا ما طور الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر فستكون هناك ثروة كبيرة للأجيال الموريتانية القادمة.

نبذة عن دور وصلاحيات
اللجنة الوطنية للمحروقات

CNHy

تخضع أساسا للأمر القانوني 05-2005 و المرسوم 010-2003

تنص المادة 5 من الأمر القانوني 05-2002 المؤرخ 28 مارس2002 على أنها هي الهيئة المسؤولة عن تنظيم استيراد، تصدير، وتكرير المحروقات، كما توكل إليها إعادة تصفيتها وتخزينها، نقلها وتوزيعها، وكذا تسويقها على مستوى الحوزة الترابية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، كما تتبع لسلطة وزير الطاقة، وتتكون من أربعة ممثلين عن للدولة وممثلين(2) مهنيين، ممثل عن كبار المستهلكين، وممثل عن المجتمع المدني.

وتتمثل مهمتها في إبداء الرأي، وتقديم التوصيات، بشأن جميع المسائل المطروحة من لدن الوزير المسؤول عن الطاقة وهي المكلفة على وجه الخصوص بما يلي:

- النظر في طلبات الترخيص التي ينص عليها الأمر القانوني المشار إليه سلفا

- النظر في طلبات تعديل التراخيص أم دفاتر الالتزامات المنصوص عليها في الأمر القانوني

- ضمان امتثال المعايير وقواعد المنافسة في هذا القطاع

- ضمان مراقبة الأسعار المحلية من خلال وضع حدود قصوى لها

- تحديث المكونات الرئيسية لهيكلة سقف الأسعار

- اقتراح عقوبات ضد المرخص لهم في حالة خرق التزاماتهم

- إبداء رأيها في التغييرات التي يتعين إدخالها على تنظيم وتقنين القطاع

- ضمان الامتثال لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم القطاع في ظل ظروف موضوعية، شفافة غير تمييزية

- ضمان استمرارية الخدمة، وتلبية احتياجات السوق، والحفاظ على المصلحة العامة

ضمان حماية مصالح المستخدمين والمشغلين من خلال اقتراح كل ما من شأنه أن يضمن المنافسة الشفافة العادلة التي تضع في الحسبان ما يلي :

- التأكد من أن عمليات التسليم لا غش فيها من حيث التسعيرة، النوعية، والكمية
- ضمان حرية وصول المشغلين للمستودعات، ولمراكز التسرب وخطوط الأنابيب بأسعار غير تمييزية
- مراقبة المرخص لهم لمعرفة مدى احترامهم للالتزامات الناتجة عن التراخيص

بالإضافة إلى هذه المهام ينص المرسومان2019-024-2005 056- المتعلقان بشأن شروط تنفيذ أنشطة قطاع المصب على أنه يجب إجراء المناقصات الدولية المتعلقة بتوريد المنتجات السائلة، وغاز البوتان، وتزويد القوارب بالوقود بشكل (Aval) دوري تحت إشراف اللجنة الوطنية للمحروقات.

وتقوم اللجنة بانتظام بالمهام التالية :

- التحقيق في طلبات التراخيص لممارسة الأنشطة التي تنظمها اللجنة الوطنية للمحروقات
مراقبة الأسعار المحلية من خلال وضع سقوف دورية لأسعار المنتجات السائلة والغازية

- القيام بمهام مراقبة لضمان الامتثال لمعايير التشغيل والأمن للمنشئات المصنفة (محطات الخدمة، مراكز التسرب، مستودعات التخزين إلخ.

- ضبط حساب أرصدة التمويل المسبق للمنتجات السائلة والغازية

- تحديث المكونات الأساسية المكونة لهيكلة أسعار المنتجات السائلة والغازية

- الإشراف على المناقصات الدولية لتوريد المنتجات السائلة وغاز البوتان، تموين وتزويد القوارب بالوقود.

يرأس اللجنة الوطنية للمحروقات رئيس، وتتكون من أربع مديريات :

- مديرية مراقبة المعايير والأمن
- مديرية التموين والتسعير والدراسات
- إدارة المتابعة وتنسيق العمليات البترولية
- الإدارة الإدارية والمالية

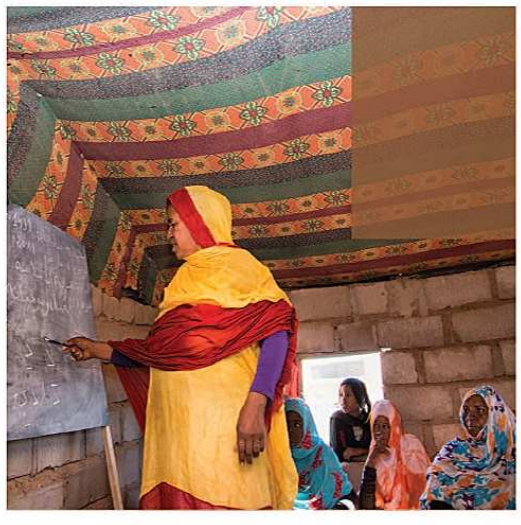

FIRST QUANTUM MINERALS

MAURITANIAN COPPER MINES SA

استحوذت شركة First Quantum في العام 2004 على 80٪ من أصول منجم قلب أم أقرين وبدأت الإنتاج الفعلي في عام 2006 ، وعززت استثماراتها في المنجم من خلال تطوير مصنع معالجة النحاس في عام 2008 وإنشاء مصنع معالجة الحديد في عام 2013. وفي 2010 أصبح المنجم مملوكا للشركة بنسبة 100٪. بالإضافة إلى مساهمته بأكثر من 300 مليون دولار أمريكي في الإيرادات الحكومية منذ بدء العمليات، يعمل في منجم قلب أم أقرين أكثر من 1000 شخص ، جميعهم تقريبًا مواطنون موريتانيون. يساهم المنجم في صناعة المحتوى المحلي من خلال أكثر من 60 مليون دولار قيمة للمعاملات التجارية مع المقاولين والموردين الموريتانيين كل عام، كما يساهم المنجم بشكل معتبر في تنمية مدينة أكجوجت والساكنة المجاورة عبرالعديد من البرامج والمشاريع، بما في ذلك المياه والتعليم والصحة والزراعة وبناء القدرات.

تنمية مسار السكة الحديدية نواذيبو - ازويرات

كرارت السنين 14 كم من ظي بلال

خيرية سنيم تقدم المساعدة للمنمين

يشعر المنمون المقيمون على مسار السكة الحديدية بالكثير من الارتياح جراء البرنامج الكبير الذي أطلقته خيرية سنيم، والذي أثمر – حتى الآن - حفر وتجهيز 10 آبار مياه، وما زال متواصلا، فقد ألفوا - في السابق - الاعتماد على قطار سنيم بمفرده لسقي مواشيهم، واليوم وجدوا حياضا واسعة وخزانات وأبارا جديدة مزودة بمضخات شمسية تضخ الماء وافرا في عمق الصحراء.

لقد قوبل إنجاز هذه الآبار، التي وصلت تكلفتها إلى 395 مليون أوقية قديمة، بالترحيب من لدن ممثلي المنمين في نواذيبو و بولنوار و لقريدات و إينال و اتميميشات.

وأشاد نائب رئيس اتحاد منمي نواذيبو، السيد آبه ولد اعلي باب، بهذا البرنامج الذي أنقذ المواشي في ظرف وجيز، مؤكدا أن "هذه الآبار يجري تشغيلها حاليا لسقي الحيوانات وخلفت ارتياحا كبيرا لدى المنمين".

هذا وقد قامت خيرية سنيم، بصفتها جمعية ذات نفع عام، بتمويل عدة مشاريع لصالح السكان المقيمين على طول مسار نواذيبو – ازويرات – بير امكرين، في قطاعات الصحة والتعليم والطاقة.

3 مليار أوقية قديمة لمعالجة المياه في ازويرات

يرمي مشروع توسعة مصنع معالجة المياه المالحة، الذي أطلق مع نهاية العام 2021 إلى زيادة قدرات إنتاج هذا المصنع ب 1000 طن في اليوم من المياه الصالحة للشرب، بالإضافة الى توسعة شبكة منظومة التخزين والضخ الى مدينة ازويرات .

وسيساهم إنجاز هذا المشروع، الممول من طرف خيرية سنيم بمبلغ يزيد على 3 مليارات أوقية قديمة، في تحسين تزويد مدينة ازويرات بالماء.

سنيم: فاعل اقتصادي كبير

(نتائج 2021)

6300
موظف

13 مليون طن
من مبيعات خام الحديد

1,6 مليار دولار
رقم الأعمال

58%
من الصادرات

17%
من الناتج المحلي الخام

15%
من المساهمة في ميزانية الدولة